

آثار ابرار و عظمی

۸۵/۱۰۲۶



مکتبہ اسلامیہ  
دارالعلوم

۱۸۵۹

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض كذا قال في ملكي لله ملك  
هذا  
عقود الجواهر النورية  
من ملكه  
محمد بن ناصر بن عبد الله الحساوي  
البحراني منته الله به طويلاً

امام محمد باقر

عقود الجواهر النورية  
من ملكه

في ملك ابراهيم بن محمد  
بن ناصر بن عبد الله  
بن عبد الله بن  
عبد الحسن بن  
عبد هلال  
الحساوي  
البحراني  
منته  
الله به  
طويلاً

۱۸۵۹

۲۰۹۲۲۴



|  |                     |
|--|---------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی                   |                     |
| کتاب مجروح: عقود الجواهر النورية، لهما المآل | جمهوری اسلامی ایران |
| مؤلف: يوسف بحراني                            | شماره ثبت کتاب      |
| مترجم  | ۲۰۹۲۲۴              |
| شماره قفسه: ۱۸۵۹                             |                     |

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۸۵۹

مکتبہ اسلامیہ  
دارالعلوم

۱۸۵۹

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي خلقنا من  
الارض كذا قال في ملكي لله ملك  
هذا  
عقود الجواهر النورية  
من ملكه  
محمد بن ناصر بن عبد الله الحساوي  
البحراني منته الله به طويلاً

امام محمد باقر

عقود الجواهر النورية  
من ملكه

في ملك ابراهيم بن محمد  
بن ناصر بن عبد الله  
بن عبد الله بن  
عبد الحسن بن  
عبد هلال  
الحساوي  
البحراني  
منته  
الله به  
طويلاً

۱۸۵۹

۲۰۹۲۲۴



|  |                     |
|--|---------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی                   |                     |
| کتاب مجروح: عقود الجواهر النورية، لهما المآل | جمهوری اسلامی ایران |
| مؤلف: يوسف بحراني                            | شماره ثبت کتاب      |
| مترجم  | ۲۰۹۲۲۴              |
| شماره قفسه: ۱۸۵۹                             |                     |

خطی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی  
۱۸۵۹











سليمان ابن عبد الله الجرجاني قدس سره قال قال الاستاذ لعل من تمكنه  
 فاسق غير كاف لجسول الايمان بالاعتقاد التقليدي لافل الحق الثاني  
 للثالث والاربع المستلزم للاذعان الذي به يحصل صحة العلم والاشهاد  
 بالفروع اثني وثلاثة قدس سره ايضا عن الفاضل المحقق محمد بن  
 ابن ابراهيم ابن ابي جعفر الاخباري في شرح الاقضية الا ان شيخنا  
 المشار اليه يذهب الى ان الواجب من الدلائل ما يمكن اليه التمسك  
 نظمين به بحيث لا يخلو اقل الترتيب ولا ينغيب الشكوك ولا يخلو  
 التقيض بالنال على سبيل الاحتمال ونقل عن شيخنا في جملة ما هو  
 الاستدلال على القانون البراني **الثاني** ما ذهب اليه جملة من محققي  
 متأخرى لما خرج من وهو المؤيد بالاخبار الواردة عن الامامة الا ان  
 صلوا الله عليهم وعليه العقل في الابداد والاصدار وهو ان معرفة  
 سبحانه فطرة جبلية ليس للعنا فانصنع وقد مر في المسئلة  
 المتقدمة بعض تلك الاخبار ومن ذلك ايضا ما رواه شيخنا  
 الصدوق قدس سره في كتاب التوحيد في باب فطرة الله عز وجل  
 الخلق على التوحيد بسند عن الحلان فضيل عن ابي عبد الله عليه السلام  
 قال سالت عن قول الله عز وجل فطر الله الناس على فطرة  
 التوحيد وبمضمونه في نفسه لا اله الا الله المذكرة اخبركم في بعض  
 بعد ذكر التوحيد ومحمد رسول الله وعلى امير المؤمنين وروى **الثاني**  
 ايضا بسند صحيح عن زرارة عن ابي جعفر قال سالت عن قول الله عز وجل  
 خفوا الله يغير شرركم فيه وعن الحنفية فقال هي الفطرة التي فطر الناس

عليها

خطي

عليها لا بد لخلق الله قال فطرهم على المعرفة قال زائدة وسالت  
 عن قول الله عز وجل واذا اخذتم من دم من طهورهم ذرية  
 واشهدهم على انفسهم الستة قالوا بلى قال الخرجهم من طهورهم  
 ذرية الى يوم القيمة فخرجوا لك الذرية فخرجهم من طهورهم ذرية  
 لم يعرفوا ذرية وقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 المعرفة ان الله عز وجل خالفه في ذلك قوله ولئن سالتهم خلق السما  
 والارض ليقولن الله وروى البرقي لمحاسن بسند الصحيح عن ابي مولى  
 سام عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله عز وجل خلقهم على الفطرة  
 سنيته وروى في بعض اسنده عن الفضل بن العباس لبقاق قال سالت  
 ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل فطر الله الناس على فطرة  
 قال لا وروى في بعض اسنده الحسن بن زيد قال سالت ابي عبد الله عليه السلام  
 هل العنا فيه صنع قال ولا كما انه تعالى فطر الله وفضل وروى في بعض  
 بسند الحسن بن زيد قال سالت ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل  
 الايمان ذرية في قلوبكم هل العنا فيها صنع قال ولا كما انه تعالى فطر الله  
 بسند عن زائدة قال سالت ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل  
 ذرية من دم من طهورهم ذرية واشهدهم على انفسهم الستة قالوا بلى  
 بلى قال ثبتت المعرفة في قلوبهم ونسوا الموقف وسيدكروني يوما او  
 ذلك لم يذكر احد من خالفه ولا من رآه قد روى في بعض اسنده زائدة عن  
 ابي عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل واذا اخذتم من دم من طهورهم  
 ذرية واشهدهم على انفسهم قال كان ذلك معانية الله فانما هو المعانية

ن

واثبت الاقرار في قلوبهم ولولا ذلك لم يعرف احد خالفه ولا امر رازقه  
 وهو قول الله ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله **اقول** المراد المعانية  
 كما ذكره بعض شايخنا هو الواجبة بالخطابي خلق الكلام قاله  
 وجوههم فمضوا الى الحاله وثبتت المعرفة في قلوبهم الى غير ذلك  
 الاخبار النبوية معني **اقول** وما يدل على البتة كما ذكرناه و  
 الفطرة كما ادعينا ان الانسان اذا رجع الى نفسه وباتل في خلقه  
 وجوده بعد تدميره وانه خلق من نطفة من ماء مهيمن ثم ولد  
 بنوا وبكر حتى يبلغ اعمامه فانه يحرم بانه لم يخلق نفسه ولا خلقه  
 ابواه ولا ربي **يبين** عقله كبره بان له مصورا وخالقا دارجا  
 من هذه الاطوار وانقله في هذه الاطوار وما بين ذلك شيئا انا فيه  
 من الاختلاف فيه بين العلماء الاعلام وعليه تدل الاخبار اهل الذم  
 على ان من يبلغ عاقلا ولم يقرب بالصانع فانه يحكم بغيره  
 قتله واستنما ماله ولو كانت المعرفة كما ادعاه من ادعاه فطرة  
 تحتاج الى النظر والاستدلال وتقليد به توقف على البحث  
 والسؤال لو حكم بما له حتى يثبت ويستدل ويصال ويقاد  
 معانهم ليقولون به **قال** بعض المحققين بعد نقل جملة من اخبار  
 الواردة في هذا الصنيع ما هذا الفطرية وقد ختم من هذه الكلمات  
 ان كل مولود يولد على الفطرة وابواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه  
 كما ورد في الحديث النبوي صلى الله عليه وآله وهذا حيث لا ينس  
 معذورون في تركهم لاكتساب المعرفة بالله من وكن علمنا فطرا

عليه

خطي

عليه مضياعهم في الاقرار والقبول وليكفوا الاستدلال  
 العلم في ذلك قال بدينا ص والامر ان اقاتل الناس حتى يقولوا  
 لا اله الا الله وانما التمسك بآية البصيرة ولطائفة مخصوصة والدة  
 على اهل الضلال ولهذا امرت الانبياء صلوات الله عليهم بقتل من كفر  
 وجوده ايضا في آية الاستنباط ولا عقابا له منكم ما هو من ربي  
 الامور انتهى وقد شهد هذه المقالة سيدنا الزاهد الفاضل المجاهد  
 ذي المقامات والكرامات رضي الله عنه على بن طاووس الحسيني  
 قدس سره في وصاياه لابنه واطال في اصحابها والذين لا يشبه  
 والشواهد لا تحصرها **ويجاد** لنا نظر لك ضعفه لا قول المنقذ  
 اما القول الاول فهو البطلان اظهر من ان يحتاج الى بيان واما  
 القول الثاني فان اريد بالمعرفة فيه هو معرفة الصانع كما هو  
 الظاهر فهو لا وجه له ايضا بجميع اقسامه لما عرفت من ان  
 من خاصه ورتبة يدعيه والتقليد ما يكون في الامور النظرية  
 وان اريد معرفة ما زاد على ذلك فالجواب ان القول الاول  
 وهو الذي يشرح به الاحواجه نصير للملك والمحقق والذم والما  
 الثاني والثالث فلا يعرف لها وجه صحة فانه بعد الحكم  
 بالبرهان مجرد التقليد سواء كان في اصل المعرفة او لما زاد عليها  
 فوجب الدليل الذي لا يوجب يحتاج الى دليل ولا يصح جوازه في  
 علمه فان الحكم بالفسق كما ذكره شيخنا المتقدم اعرف له وجهه وقد  
 فصلت لك صورة عبارته وليست الا بجر دعوى عارضة من الدليل كما لا

ت

فيما



يخفى على الناظر **بابا قس** انه مما يدافع ما ذكره من فطرية العزول  
احدها انكار الصانع من الزنادقة والمجذبة وهم من دوى العقول  
والكتاب بلا خلاف والفطرية لمدى لا يكون محلا للاختلاف  
الثاني استفاضت الامم القرائن باثبات العزول بالاستدلال  
الارضي وجود الموتى في قوله سبحانه ومن ابائنا الخ **فما في**  
**مواقع عديدة من القرائن الجيدة** وقوله عز وجل في مواضع  
اخر ايضا بعد تعداد جملة من المحدثات والمصنوعات  
**ان في ذلك لآيات لقوم يؤمنون** ان في ذلك لآيات لقوم  
يؤمنون ان في ذلك لآيات لقوم يعقلون **فما في ذلك**  
**جميعه على الاستدلال على وجوده بوجوه دائمة** وهو  
بظاهر يدافع القول بالفطرية والبداهة قلت الجواب عن  
ذلك انه قد حقق جملة من المحققين ان عروضا لا يشهد بها  
بنا في بداهة البديهي وضروية الضروري وخفا الضمني  
على بعض هذه ان الحقائق ضرورية وبعضها طارئة وقادحة  
في كونه ضروريا ولهذا يزول باذني تنبيه عند القطن  
X **التي في حديث بعض تكري الصانع المروي** وتفسيره  
العسكري عن الصادق عليه السلام حيث سألته عن الله فقال  
للسائل يا عبد الله هل كنت سفيهة قط قال لا قال هل  
كنت بك حيث لا سفيهة تخشاك ولا ساجت تغيبك قال لا  
قال هل تعلق قلبك هناك ان شيئا من الاشياء قادر على ان

يخلص

يخلصك من وطئك قال بلى قال الصادق عليه السلام فذلك  
الشي هو الله تعالى لقادر على الاجاء حيث لا يخفى وعلى احواله  
حيث لا يغيب عنك القطب لعلامة الشيرازي في كتاب  
ذرية الناج ان بعض الملوك كان له سك في الصانع خزانة  
فعله بذلك ورثه وكان حكماء عالما فعلم ان من خزانة  
موات واخر الى باطنها اجازية واجلها عارات عالية  
ومجالس فاخرة وعملها بالخالس رقيقة وعزمها استخار فائقة  
فلما تم ما حاوله وفتح قاذبه اشار الى الملك ليخرج قوما  
الى ثم تعذر له وورع على تلك العمار والبساتين ولم يكن الملك  
يدري باجلانها فساله عن احدتها ووقعها فقال الوزير  
حدثت بنفسها فغضب الملك وقال تخاطبني بهذا الكلام  
الذي تخاطبك به الجاهل من احدث الشيء بنفسه فقال الوزير  
اذا جاز خدو السموات والارض والموايد وغيرها بانفسها  
فكيف لا يجوز حدوث هذه بانفسها فقطن الملك ورجع  
الى الخزانة بالتوحيد ونقل سيدنا علم الهدى لم يقنع رضى  
عنه في كتاب الفصول الذي جمعه من افلا شجنا في  
عظم الله مرقده قال اخبرني الشيخ ادام الله عزمه قال دخل  
ابو الحسن علي بن محمد بن محمد بن الحسن بن محمد بن الحسين  
ملك قد عظم الناس حوله فقال قد رايت عجبا سالك  
قال وما هو قال رايت سفيهة تعبر الناس من خبايا

جانب يعرف ولا ج ولا ماصر قال فقال لصاحبه المحدث كان  
مخضرة ان هذا اصحاب الله ليجنون قال فقلت وكيف ذلك  
قال خشب جماد لا حيلة له ولا فرج ولا حيل ولا عقل له  
يعبر الناس قال ابو الحسن وايت الخبث هذا او هذا المصالح  
يحي على وجه الارض مينة ويسير في الارواح ولا حيلة ولا  
قوت وهذا النبات يخرج من الارض والطير الذي ينزل  
من السماء ترعى ان انه لا يدرك هذا كله وتكرار يكون سفيهة  
تخرج بلا مدبر ويعبر بالناس قال فبهت المحدث انتهى وقيل  
هذا احتمال لا بالقرينة فان العزول منها انما هو تنبيه القلوب  
الغافلة والافكار الناهية والادوات المربطة بادوار  
الشهوات والاسيرة في اندى الشبهات **الحكمة** انه سفيها ايضا  
من جهة من الاخبار ان معرفة النبي والامام صلوات الله عليهم  
والهمائل سائر العقائد الدينية بداهة وليست بحسنة  
ومن الاخبار الدالة على ان زيادة على التقدم ما رواه  
في كتاب الحاشي بسند عن ابي بصير قال سمعت ابا  
عبد الله عليه السلام يقول ان الله خلق خلقه فخلق قوما نجسا  
لوان احدهم خرج من هذا الراي لمدى الله وان  
رغم انفسه وخلق خلقا ليعضوا لا يجنون ابدا وفي صحيح  
رواية عرابي جعفر عليه السلام المتقدم صدره في  
المسئلة الاولى بعد ذكر ما تقدم منها قال قلت ما تقول

فمن

فمن يؤمن بالله ويصدق رسوله في جميع ما انزل اليه على  
اولئك حق تعرفتم قال نعم اليس هو لا يعرفون فلا توافوا  
قلت انا قال ترى ان الله قد وقع في قلوبهم معرفة هو  
والله ما وقع ذلك في قلوبهم الا الشيطان لا والله ما لهم  
هو **المؤمنين** حقنا الا الله **المؤمنين** من بعض الاخبار  
المتقدمة ان هذه المعرفة الفطرية الحيلة هي المعرفة التي  
حصلت في علم الذر كما يدل عليه حديثا وراة المتقدم نظاما  
من كتاب الحاشي وغيرهما ايضا ولا يخاف في الاحتياط الدالة  
على انه ما من احد الا ويرد عليه الحق حتى تصدق قلبه وقلة  
او تركه فانه لا مانع من تأكيد تلك المعرفة سابقا فلما  
اوتاهها بالهامية ايضا الحق في هذه النشأة قبله او تكرر  
ياد في الاحتجاج على الجحود والحاج ويتبين الحق الصادق  
والحجج في قلوب وى الايمان مع احتمال بان يراد بهذا  
الذي يرد عليه في هذه النشأة حتى تصدق قلبه ما زاد على  
اصل المعرفة من تباير العقائد ايضا **اذ** في ذلك فاعلم ان  
يدعى الكلام بالنسبة الى الجوز على سبيل ما يشيع من القضا  
الكلمة والنوعون للجلالة وهذه هي التي تحتاج سعي ونظرة  
الا ان احبا اهل لذكر صلوات الله عليهم قد استفاضت  
بالرجوع في ذلك الى الكتاب والسنة لا الى العقول والآراء  
المبتنية على التخمين والظنة التي اوجبت اصحابها الوقوع

صواعق

م

ادارة

الحق



في شاك الشوك والفتنة مضافا الى ما استفاضت به الاحكام ايضا  
من الهوى والخوض في مباحته والتجالي في مباحته ومن ذلك  
ما روي السيد الرضي رضي الله عنه في كتاب نهج البلاغة والفتنة  
في تفسيره عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان رجلا قال لابي عبد الله  
ع هل تصف لنا ربنا لئلا نلذذ اذله نجسا وبه معرفة قال تعضبت  
عروصا مني وخطب وقال الحمد لله ثم ساق الخطبة الى ان  
قال عليه السلام فيها انها الشايل فماذا لك القرآن عليه عصفه  
فانه به واستطاع بنور هدايته وما هكلك الشيطان عمله  
ما ليس في الكتاب عليك فريضة ولا في سنة النبي صلى الله  
عليه واله ائمة الهدى اثره وكل علم الله سبحانه فان ذلك  
منتهى حواله عليك **واعلم** ان الراشدين في العلم هم الذين اغناهم  
عن اقتحام السدد المضروبة دون الغيوب المخوار بحججها  
جملوا تفسيره من الغيب المحجوب فمدح الله امرهم بالفتح  
عننا وان لم يحيطوا به علم واستقى منهم التعمق فيما يكلفهم  
الحج عن كثرة رسوخا فاقصر عن ذلك ولا تقدر عظمة الله  
على من عقلك فتكون من لها لكن الاخر ما هناك وانما  
هذه الممنون مسكاة من اراها فليرجع الى كتاب الجلال  
والتوحيد وكذا اخبار النبي صلى الله عليه واله من هذا المصاوفي  
هذا الكلام الذي نقلناه من كتاب نهج البلاغة دقائق او عتق  
في كتابنا سلاسل الحديد ونقيب ابن ابي الحديد وفق الله

الطائفة  
مستطابة

فانظروا

علم

خطي  
٩

لائمة

سجانه  
الشيخ

تعالى لائمه **الشبهة الثانية** هذا العالم بغيرهم ثم تنفذ اجزائه  
وعلى الاول يشك في إعادة المعلوم **الحج** والله الهادي الى حجة  
الضوايا انه لا يرب ان القول بالعاد الحسنة من ضرورات الدين وقد  
اتفق جميع المسلمين ومنكره خارج من رتبة المسلمين **والثانية** المكمية به  
متواترة واخبارا المعصومين به متواترة فيجب القديقية والاعتقاد له  
واما الخلاف في حقيقة من انه هل هو باعادة المعلوم بعد فناءه بالكلية  
او جمع اجزائه بعد تضييقها كما صار وطرحا للخلاف اعلموا الاخرام وبسبب  
لهمام النقص والازم فلم يعلو به يكلف من الشارع ولا يرتب على الجاهل  
به خلل في موضع من مواضع والاحتجاجات على القولين وما يرد به كل منهما على  
الآخر في البين واسع المجال فخرجنا **الاعتضاد** ان الله سبحانه يقول  
يتنظم به القول في الحال النظام يندفع به الاشكال ويرويه الاختلاف و  
ذلك ان ساد عو من امتناع اعادة المعلوم لما قاله بديليل برك اليه  
ولا برهان يعقل عليه ولا من بالنسبة الى القدرة الالهية من الممكنات لان  
الله تعالى قادر على جميع المقدور لا يحيط علمه بجميع العقول والاشياء والكميات  
والنسب تصور العقل اذ ذلك ذلك وعدم تعقله لما هناك من النكاح  
بالنسبة الى القدرة الالهية فلا يمتنع ولا يمتنع من وجوه ولا دلائل ولا عقول  
خفية على من له اشرف ذي رتبة فان كذا حال النساء الاخرى به والبرهان  
كقوله لا يمتنع ولا يمتنع من وجوه فاقصر العقل عن ذلك ولا الكثرة طائفة من  
العقلاء مع ان الشرع كما قيل يمكن القول بالعاد الحسنة ايضا بان يقال في  
المعاد كونه ماحوزا من تلك المادة بعينه باعادة القول ببقاء الهيولى عند

سجانه  
الشيخ

قد ورد في بعض النسخ ان الله تعالى  
قد ورد في بعض النسخ ان الله تعالى  
قد ورد في بعض النسخ ان الله تعالى

٢٩

ذلك فان هذا ينبغي على ما ذكرنا من ان الادراك للان والكم انما هو قاهر  
بالروح ولو بواسطة الآلات وان تستعمل الشخص انما هو تلك الاجزاء  
الاصيلة ولذلك يقال للشخص من الصبا الى الشيخوخة انه هو عينه  
وان تبدلت الصور والهيئات بل كثير من الاعضاء والآلات ولا يقال لمخرج  
في اشياء فوق في الشئ غا عقوقه بل انما اعتدلت الصور  
والشخص من الحال الاولى الى الاخرى فعلى هذا يقال ان المعاد في الخبر  
هو ذلك الشخص الذي كان في الدنيا بعينه وشخصه وهذه الغيبة  
والشخصية رابعة كما عرفت الى الروح مع تلك الاجزاء الاصلية  
وقد فلا يرد على هذا القول ما اورد على القول بان المعاد عبارة عن حقيقة  
بعد نفوذ اجزائه من ان من اكلمته الساعة واخطط نفسه ليحيا وادها  
وقد فتنه في غير هذا وصار ترابا ومن اجوف وصار ماد او نحو ذلك  
فكيف يمكن ما جادته ساء على القول بانها عبارة عن حقيقة ما نفوذ من الاجزاء  
لانها قول ان الاجزاء الاصلية محفوظة عندك تعالى كما سياتي بيانه ان شاء  
الله والروح لم يعدم بقية والحادثة والخبر انما تنقح كما عرفت على  
ذلك الشخصية والغيبة كما هي موطئة مما هناك ولا يرد ايضا ما اورد  
على القول وهو انه عبارة عن اعادة المعلوم من انه لا يفضل عادة  
اولا كانت جائز لكان عادت الوقت الذي حدث فيه او الجارية لكن  
اللازم باطل فاللزم من ذلك ان الوقت الاول شرط وجود  
ذلك الشخص وتخصه فيستحيل وجوده ثانيا بعينه من دون ذلك  
الشرط ومن المعلوم بدجاجة امتناع ذلك الوقت بعينه والزمان لا

نفوذ الجسم او من تلاته اجزاء بعينها بناء على نفوذ الجوارح والى الثاني بعد  
العدم الجسم جزء منه او اجزاسها اذا كان شيئا يابدا لا لا شخص في العتقا  
والعوا ارض حيث لو رايته فقلت فلانا كما ورد في الخبر البرزخ اذ مدار  
الذرات والالام على الروح ولو بواسطة الآلات ويؤمن ما ذكره بعض  
المحققين من ان شخص الشخص انما هو يومها جزائه الاصلية للمدح  
المخلوق من الذي في تلك الاجزاء باقية في مدة حيواته الشخص وبعد  
موته ونفوذ اجزائه **اقول** وسيتاينا يورد من النصوص وغيرها  
يستفاد منها كما استعرف ان شاء الله تعالى من الدلائل على اعادة ذلك الشخص  
معقول انه يحكم عليه عرفا ان ذلك الشخص كما انه يحكم على الماء الواحد اذا  
افزع من اناء من الماء الذي كان في اناء واحد عرفا وسرعا ولا يمنع  
ذلك شخصه بالوحدة التي كان عليها حين كونه في ذلك الاناء الواحد  
والاطلاق الشرعية والعرفية لا ينبغي على مثال ذلك الدقائق المحركة  
والفلسفة ويومى الى ما ذكرناه قوله عز وجل كل انفس مخلوق  
بدلتهم جلود اخرى في غير خبر عن الصادق ع حين سئل ما ذنبا غير  
قال وحاجهم وهم في جهنم مثلهما الواحد رجل نذ فكسها حرة  
نذها المملكتها في جهنم وهي في جهنم فانه ظاهر في اعادة شخص تلك  
الشيء بعينه وهي من جنس المادة وانما الاختلاف في الصفات و  
العواض غير الشخصات وبذلك صارت غير الاولى **وقول** سبحانه  
اولين الذي خلق السموات والارض يقادرون على ان يخلقوا مثلهما وما ورد  
من ان اهل الجنة يحرقون جردا او اكون من الكاف من اجل احد

خطي  
٩

دلائل











المقصود من صلوات الله عليه اجمعين وان كان بواسطة فهو كما نادى به في  
الصادق في مقوله في خطبه في سنة الكلام الذي قد مناه عنه منها  
قال بعد قوله وقد جعلته عليكم حاكما فاحكم بحكمنا فلم يقل منة فاما  
استخف بحكم الله وعلينا ردوا الزناد علينا الزاح على الله وهو على حد ذلك  
بالله الحديث ايضا فان جمع الامة بامور ذلك بالكتاب والسنة لا الا  
المستغنية واسما المستغنيين المرفوعين في طرق وموت  
مقاربه من الحاشين وهو حديث لثقلين وقوله صلى الله عليه في تارك  
فيكون الثقلان كذا في قوله وعمر في أهل بيتي ان فصلوا اما ان تستلمه بما وفي  
بعض رواية الملقين وعمر لفظ الثقلين وح فالواجب على جميع الناس انما  
هو الرجوع للكتاب والسنة غاية الامر ان العاصي الضرف وكل من  
يبلغ تلك المرتبة العلية المنارة في حقها الكتاب لا خيار لها كانت  
فصله على سنننا احكام منها المقصود عن الاطلاع عليها والمعرفة  
بقواعدها وقوانينها والجمع بين مختلفاتها ويخوذ ذلك مما يتوقف عليه  
استنباط الاحكام منها واجب عليه الرجوع المستطاع تلك المرتبة  
وح فاذا كان الرجوع اليهم انما هو من حيث كونه نقطة تلك الاحكام  
وجملة تلك الامور فبما لا ينبغي بالموت ولا بعد علم من تلك الامور  
الحديث الصحيح المروي في الكافي عن ابي عبد الله ع قال اخلاص الحديث  
الى يوم القيمة وخبر الله عز وجل ان يوم القيمة لا يكون غير ولا ينجي غيره  
صحيح كما تدل في الحق لا يتغير بغير الزمان ولا يتبدل بموت ولا  
حيوة على مر الازمان ولا يخافنا المجهدين رضوان الله عليهم في المسئلة

بالهاتك

عند

المذكورة

المذكورة اختلاف واقوال عديدة قد سطوا فيها الدليل وضغوا فيها  
الرسائل واكثر ما من النقص والادام وكله عند التحويل في طائيل حروف  
لوقت فيما يرجع الى حاصل فلذا اضطرنا عن نقل اختلافاتهم واقوالهم  
وذكر بحجهم واستدل لهم ايشا الصنف اوقت فيما هو اعم وفي الفاشد  
اظهر في ام والله العالم **المسئلة** لو كان المكلف في بلد لم يسمع الله  
يعتقد فيه وليس فيها عال بالمره هل يجوز له اخذ بالمسهور من اقوال الفقهاء  
ام يقتضيه عليه الاحتياط وعلى قدر الثاني لو تناقضوا في قولهم انما  
الجمع محان على الحد القولين بحج الجمع وعلى الآخر حرم فهاكم **المسئلة**  
وبه على الفتنة والخوة من ملخص الخطب ان الكلام في هذا  
يقع في مقامين الاول لو تعدد وجه من رجع اليه في الاحكام الشرعية  
في قطرة في مقدار الواجب في مثل هذا الحال كما خرج به جملة من علمائنا  
وعليه تدل حالا ان علمهم صلوات الله عليهم ان وحيده في قطر  
آخر واليمن الرجوع اليه وحج السعي اليه وتعرف الاحكام منه والافا  
لواجب على هذا ان يمكن السعي والطلب وتحصيل تلك المرتبة لا محالة  
من الواجبات الكفائية فان قام بها القصد والتحصيل تلك المرتبة لا محالة  
وهو من وقت الطلب بعد زواله والواجب عليهم في تلك الحال ان يعمد  
بالاحتياط ويبدل على ذلك ما رواه في الكافي في الصحيح عن يعقوب  
ابن شبيب قال قلت لابي عبد الله اذا حدثك على الامام جادك كيف  
يضع الناس قال اني في الله عز وجل فلو اهدى من قبل فرقة منكم  
طائفة ليقيموا في الله الى قوله لعلمهم بخبر موت وقال نعم وعذرنا

ل

جملة

من ان الحكم الشرعي في تفاوت بين الموت والحيوة واما الرجوع الى  
المسئلة في وجه له اذ ثبت مشهور لا صلة له رتب متاخر من  
مشهور والشهرة في هذه الاعصا المتأخرة لا توجب علما ولا عملا  
نعم الشهرة والعصر القديم كرس الامة صلوات الله عليهم وما انقل  
به ووب منه مما يمكن الاعتماد عليه ما يوجب بهما على الاخبار اذ ان  
حصولها في هذه الاعصا نادرا بل غير ممكن **المسئلة** في حق من لم يسمع الله  
والاظهار للمقام الثاني لو تناقض القولان على وجه لا يمكن الجمع بينهما  
كالقول بالتحريم والقول بالوجوب في شيء واحد وتحقق الحال وهذا  
المقام مما لا يحتمل حوله نقض ولا يلزم ان يقال ان القواعد المستفادة  
من اجار اهل الذكر عليهم ان الفعل متى تردد بين الوجوب والحرم انما  
لو تردد جزم فيه ذلك او ليعارضه اخبار او لغيره وحالة على الحكم بغير  
تغير الحكم الى حاله اخرى في نظر من يجمل بالحكم وعدم عكس من  
السؤال فان القول من الاحتياط ان الاحتياط هنا واجب الزا  
في موثقة ابن بكير وزاد في اناس من اصحابنا جوارا امره معهم  
فقدوا الى الموت وهي مصلحة فلو ان مشايخنا يفتي ان يحرم فضا  
عنا كما في حق من وامره وحي طاب حلال فسالوا الناس فقالوا له  
يخرج الى بعض المواضع فحرم منه وكانت اذا اقبلت لم يدرك  
الحج فسالوا ابا جعفر ع فقال يحرم من كل حال اذ عاينته ووجه الدلالة  
انها ترك واجبا في الواقع لاحتمال حوته عند سبب الحرج و  
الامام ع فمرها على ذلك ولا ينكر علمنا بالاحتياط ذلك لقوله

الظاهر

داموا في الطلب وهو الذي ينظر فيه في عذر حتى يرجع اليهم احكامهم  
واينما ابدل على وجوب الاحتياط في مثل هذه الحال صححة عبد الرحمن  
ابن الخياط قال سالت ابا الحسن ع عن رجلين اصابا صيد او كما سمحان  
لله اعلم ما او على كل واحد منهما جزءا قال لا بد لهما ان يخرجا كل واحد  
منهما للصيد فلتان يقيما فاجابنا سالت عن ذلك فلم ادر ما عليه فقال  
اذا التصميم بغير هذا فعلمك بالاحتياط حتى تسالوا عنه فعلموا ان هذا احد  
افراد الشهادة التي تضمنت اخبار التمسك بالمستفيض حلال بين وحرام بين  
وسمما بين ذلك فمن ترك الشهادة بخلاف الحكم او من اختلف بالشهادتين  
ان تلك لا تجزئ وهذا من حيث لا يعلم وفي اخره ان لو قوف عند الشهادة  
من الامتثال في الحكم وفي خبر اخرى كتاب عيون اخبار الرضا  
قال ع فيه وما لم يجد في شيء من هذه الوجوه فرددوا الشا على من  
اؤلف بذلك ولا تقبلوا فيه باذنه وعلمكم بالكف والتثبت والوقوف  
وانظر طابوتنا جئون حتى ياتكم البيان من عندنا وباجلنا فان القاب  
هو الكف والوقوف على الحكم والفتوى والرجوع في العمل اذا كان لا بد منه  
ولا يضر عنه الاحتياط واما الرجوع الى الكف فلهما في هذه الحال  
فان علم ان صاحب الكتاب في مشهور علمنا الخطيب الذين يحتج  
في فضله وورعهم وبقولهم الشك والارتياب وكان من جملة ما  
في فتاويه السنة والكتاب والحصول الاختلاف في فتاويه والام  
صطراف فلا باس الرجوع الى العمل بكتابه في هذا الباب فكما انه لو كان  
حيث القلة وجب اليه فكل الله بعد موته لما عرفت والمسئلة المنقذ

منان



فدعا الله تعالى على من تركها الاحكام انما نشأ من حيث اعتقادها  
تحريرا وبه يتبين ان الحكم كان كذلك هو الترتيب وما هو  
بعض ما نحن المعاصر من ضوابط العلم من ذلك هذه الرواية  
على عدم الاحتياط حتى نظم في سلك الاحتياط انما ندع الى عدم  
الاحتياط وجعلنا معاوضة لاحكام الاحتياط غفلة تاشبه غفلة  
اعطاء التامل حقه من التحقيق وعدم ايقان النظر في الاخبار بغير  
التدقيق ومؤكد سماعة عن ابي عبد الله قال سألته عن رجل اخلف  
عليه رجلان من اجل دينه وامر كلاهما بدينه احدهما بدينه  
والآخر بدينه كيف يصنع قال رجل خذ دينه من غير ان يفتنه  
بدينه وسعد الله الله انما كان كل من الامر والدين حقيقة والواجب  
والحرم في حكمها باعتبار امر الله او نهي الله فذكر في دين الله  
والحرم وهو ما قد مر في الأصول المذكورة من ان الاحتياط هو عبارة  
عن ترك الفعل حتى يتيقن من كونه حلالا او حراما لا احتياط هو  
الترك او اقامه وقت ذلك فاعلم انما اوردت من المثال تعارض  
الوجوب والحرم في صلب الجملة مثلا لا تدخل تحت هذه القاعدة وان  
تعارض في بادئ النظر قبل ان يمتدح قوله عندكم في بعض التاتل  
في المقام بل هذه قاعدة اخر لها افراد عدلده وهو انه متى علم  
استغفار الله عنه بعدادة مثلا لكنها صارت متروكة بين فومراني  
الكثير من الاصل اعتداده لمعلومة الاستقراء في الزمة لكن  
الكيفية هي قوله في هذه من التعديين او افراد الاحتياط الكون

نحوه

في الاحتياط

في

شرعا هو الاحتياط بفردى ما عاكف فيه او اكثر ان كان ومنه التردد  
في وجوب الحقيقة وتحررها تعارض الادلة او لعدم من تقلد الحكم فانه  
يقال احتياط في حقه وهذا الوقت بصفة يقين لكنه شك ولو كان  
جمعا وظهر من تعارض الحجج عن ثبوت التكليف ويقين البراءة يتوقف  
على الاثنان بالفضيل المذكورين معا ومثله من نولي الاقامة مثلا  
تعدله في الحرج قبل الضلوة او بعد ما لا يعلم الحكم الشرعي في حقه  
والتمسك من الشك فان الواجب عليه عتق ما ذكرناه هو الضلوة تما  
وقصر او هل لا ما هو من هذا الباب بلا شك ولا ازياب وانما ما  
استشكله بعض المتأخرين من العمل بالاحتياط مطلقا او فيما اذا  
استلزم ارتكاب محرم وان لم يعرف يقينه كاجمع الجمع والظاهر  
والقصر والاعتماد من لم يعلم انية الواجبة وانيتها الحرة قياسا  
على ما لا واجب الاجل على نفسه وطوا ما يتسدر وسببه واشتبهت  
باخذية فانه يجوز الوطوء في الضلوة المذكورة غفلة فاحذر من  
ملاحظة الاحتياط اذ هو بالاحتياط في امثال هذه الموارد فاعلم انما  
المحقق فيه البتة ومع قطع النظر كيف يتكلم الحكم بانه مكلف باذاعة  
ما وجبت عليه على جهة التيقن والحال كذلك وما هو الاخر في  
التكليف بما لا يطاق وبالحكم فانه يخرج عما لا يملكه اما  
سقوط التكليف في الضلوة المذكورة ولا ينافي به فيمكن بحجبه  
الحالة عليه وانما الزوم التكليف بما لا يطاق كما ذكرناه وهو متبع  
وانما الجمع بين الطرفين كما ذكرنا على ان نظائر هذه المسئلة المذكورة

ما  
جميع

الفتوى

غير عزيز في الاحكام التي صرح بها العلماء الاحكام ووردت بها اجبا  
اهل الذكركم فانته صلوة لا يعلم بالبرهان او قد اصلها في صلوات  
او اكثر والصلوة في الخامسة والثلاثين المشتهرين وصلوة التحية  
وجه القبلة الذي اربع جهات وما توجهه ذالك اقل من دون الامر بها  
من حرم ووجب الشر في محله فان الامم الجوع في هذه الصورة انما الحزم  
عند العلم بوجوبها عند الفرضين فانه يحرم عليه الفرد الاخر  
لاطلاق كما توجه في محله الظاهر انما هو بالنسبة الى من علم ان وضعه  
للمجموعة وتحريم الجماعة انما هو بالنسبة الى من علم ان وضعه الظاهر انما  
المقال الذي فاس عليه فليس كذلك لان الشارع قد حرم وطوا الجماعة  
مطلقا مقلو له او مستبها فانه قد عطا المشبهة بالجموع حكم الجموع  
في المحصور واعطا المشبهة بالجموع حكم الجموع فيه ايضا كما حققناه  
لا مزيد عليه في بعض دور كتابنا الذي في الحقيقة والله العالم  
**المسئلة السابعة** لو كان التكليف ليس عندك قوة الترتيب ولكن عندك  
فهم في الجملة ووجدت في كذا حديث هل يجوز له العمل بمطلقا  
لا يجوز كذلك اوان لم يكن في بلد من يعقل فيه **الحكم** ومنه  
سبحانه استدل الامانة والتشويق للصواب انه من الظاهر ان  
الظهور ان الناس ما عالم او متعمق وبعبارة اخرى انما فضيلة او  
منفعة وما لا يتاخر فيها او مقلد او غير ذلك لارجح اليه  
ومع عدم مرفوع ما قد مرنا في سابق هذه المسئلة ومن المتفق  
نصا وفتوى ان الحكم بشئ من الاحكام الشرعية لا يجوز الا بفتوى

المتصف

في

المتصف بعضا النباية عنهم عليهم وهو المعقولة في السنة الفقهاء  
بالفتوى الجامع الشرايط وهذا الذي يند العالما هذا الحكم الذي وجد  
به قوة وجد بانه حجة انما يريد العالما بانه حكم الله في هذه  
المسئلة والحزم بذالك يجوز ولا يجوز من ثلث وانما هو مرتبة من  
ذكرناه وبالحكم فالحكم اوضح من استخراج الامم بتدويل وبيان  
او اقامة حجة بغيرها ان الله العالم **المسئلة الثامنة** لو كان التكليف طائفا  
في مسئلة من الزمان فكيف ما قاله من الحكم فقلده في ذلك كما قاله  
الاول هل يجب عليه الرجوع اليه ام لا وهل يعز وبيان احيى والتمسك  
تقدر رجوعا او تقلد ام لا **الجواب** وبالله التوفيق والله اعلم بالصواب  
انه من كان العالم الثاني من يجوز تقلد سلك العالما الاول فلا وجبة  
لاختصاص تقلد بغيره فتوى الاول ولا وجوب الرجوع بتقلد لذكر الامة  
ان كما اوتيا في جواز التقليد ويترج الاول بالمرجحات التي سندت لها  
في المسئلة الاخيرة وان لم يكن له هذه البراهين فانه لا يجوز تقلد بالكلية  
ومع عدم ام لم يوجد وانما الضوابط التي والتمسك هذه عرفت فاما قلده  
ان الاحكام الشرعية انما اخوذة من الكتاب العزيز والسنة النبوية  
لا تبدل ولا تغتري بحجوى لا سوت بالكلية وما عدا ذلك فهو لا يتا  
الا على القواعد الاصولية وهي عندنا غير ثابتة ولا حصرية والله العالم  
**المسئلة التاسعة** هل يتعين تقلد العلم اذا تعدد العلماء ام لا  
**الجواب** والله سبحانه الهادي لحدائق الصواب انه مما يجب في  
العالم السعي الذي له حق النبالة عنهم انما الانصاف بالعدل والافتقار

في

في







أبو جعفر ع نو وجد خلا من العجم أقر بجملة الاسلام لربانه شيء من التقدير  
أو سوا أو شئ من أقرام عليه الخ إذا جملته إلا أن تقوم عليها بليدة الله أقر  
بذلك وبمضمون ذلك في باب الحد وأخبار عديده تنصن سقوط الحد عن ما  
يوجب جملته من ذلك ما روي في القلوة والسنة ثم ما صححه زكاة محمد  
ابن مسلم عن أبي جعفر ع في حديث قال قلنا له في حديث في السند أربعا أبعيد أم قال  
إن كان قريب عليه آية التقدير وفرت له أعاد وإن لم تكن قريب عليه وأولها  
فلا أعاد عليه ورواية مشهورة بخاتم عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول  
إذا كنت ليلة فأنقذت لتمام عشرة أيام فأم الضلوة فإن تركك رجل جاهلا  
فليس عليك عادة **وروي في الفقيه والتوحيد** في الصحيح عن أبي عبد الله  
عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله رفع عن أمتي الخطأ والنسيان إلى  
أن قال وما لا يقولون الحديث ويورد أيضا قوله عليه السلام إن أمتي ستعصا  
لما علموا وقولهم ما يحب الله عز العباد فهو موعود عنهم وقولهم إن الله يحب على  
العباد بما أقامهم وعرضهم المرفوع من الأدلة على ذلك خصوصا وعلم ما  
أذاعه في ذلك **فأعلم** أن وجه الجمع عندى من هذه الأخبار المختلفة وهذا العلم  
هو أن يقال إن الجاهل يطلق عادة في مقابلة العالم بالحدك ونظير فيه ما علم في  
الظان والشاكر ويطول تاريخه ورواية العلم قل أن أهل الحديث بالحدك والظان  
من الأخبار إن الجاهل بالعلم الأول الذي هو عبارة عن الظان والشاكر غير  
مقدور ولا يقا على جملة بل أو أخص عليه الفحص والشؤال ومما تعدد الوقوف  
على الحدك فترصد الشؤف عن الحدك وأفتوا وألوفى والعلم على ساحل  
الاحتياط وإن الحدك بالنسبة المبدية يصير فيسئل الشبهة المشار إليها في قولهم

سبعة

عليه

عليه السلام خلال بين وحرام بين وبينها بيزنات فن وقف عند الحدك شيئا  
بخلاف الحكمات وبهذا الحمل لا يخبر الله على وجوب التقيد والشؤال ووجوب  
ظن الحدك وبهذا ذلك وقابل على الرجوع الجاهل بهذا العلم إلى الاحتياط مع  
تعذر العلم صححه عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم في السنة الخامسة المتقدمة  
بالشؤال عن حد الصيد على الحدك من الذي لا يملكه الجاهل عليه ما علم على كل واحد  
فإن ظاهرا للحدك إن السائل عالم بوجوب الحدك في الجملة لكنه متردد بين كون عليه ما  
معاذ وأحد أم لا في نفسه أو على كل واحد جزء ما فتردد فأمرة عليه السلام بما  
لا احتياط في كل هذه الصور مع عدم إمكان العلم ومثلها أيضا حسنة يزيد الكاشي  
قال قلت لأبي جعفر ع قال سألت عن امرأة تزوجت في عقد ما فقال الزكات تزوجت  
في طلاق تزوجها عليها الرجعة فإن علمها الزوج إن قال قلت أريت أن يكون ذلك  
منها جملته قال فقال لها امرأة في اليوم من نساء المسلمين أو هي تعلم أن علمها  
عند طلاق أو موت أو فساد فبأنها جملته بعد ذلك قلت وأما كانت تعلم أن  
عليها عادة ولا تدرك في قال فقال إذا علمت أن عليها عادة لم تنها الجملته فقال  
حتى تعلم ويدل على ذلك الأخبار المستفيضة بالوقوف والنسب مع عدم العلم  
بالحدك يقولون إن عبد الله ع في رواية عن ابن القطيب لا يسعكم سعيكم فيما تترككم  
فلا تعلمون إلا الله ع عند النسب والنسب والحدك من الجاهل على حدك على القيد  
ويجوز أن يكون في العلم ويعرفه في الحدك قال الله تعالى فاستأذن أهل إن كنتم  
أن كنتم لا تعلمون وكهوه غيرهم الأخبار العديدة وأما الجاهل بالمعنى الثاني فلا  
دليل ومقدور به لا يكتفي بالأقال أنزال فما منع منه الأدلة العقلية  
وساعدتها الأدلة العقلية وشيئ إلى ذلك قوله ع وصححه عبد الرحمن بن الحجاج

وأمره وقوله عليه السلام لما سئل عن الجاهل يدعى إلى الماء القليل في المطر ويد  
أن يقبل منه وليس معه ماء يعرف به ويتركه قال لا يقبل من ويتوضأ عظاما  
قال الله ما جعل عليكم في الدين من حرج فانه ينطق بقيد على طهارة الماء القليل **الحديث**  
وصدق سبحانه استبداد التوفيق والحدية الحادة العوا ان مضار الحدك وهذه المسئلة  
ولسع المجال لما وقع فيها من كبر القيل والقال وبطلان الإجماع وأبرام القضي  
الاستدلال وقد عظم الشبهة في هذا على كل الرجال فخرجوا عنها عسى لا يخذل  
ولنا في المسئلة رسالة قد أحطنا فيها بأطراف المقال واستوفينا فيها ما في المسئلة  
من طرق الاستدلال وبسطنا البحث فيها مع الحدك الكاشي في الذي قد ذهب إلى هذا  
القول وما لا يدور فيه ولا كان بحدك واجتهاده وبني عليه وظن بغيره من أهل الاجتهاد  
الاجتهاد عليه وقد قلنا جملته كلمة في الوافي والمصباح وأوجعنا ما فيه وكشفنا  
عما في باطنه وخافيه والوقفت على محال من بسط بساط الاستدلال وإن ادعى  
صحة الرسالة ليقفوا على حقيقة الحال وما به يدفع الأشكال قالوا التالى  
وكيف كان فليحضر الكلام في هذا المقام أن الأخبار قد استفاضت بخلافه لما  
القليل بالملاقاة وعلى وجه لا يعرفه الشك والشبهة منه قال كافة علماءنا  
متقدمين ومساخرهم جميعهم وأخبارهم عبد الله بن عيسى عن المتقدمين في  
الحدك الكاشي ومن هذا خبره ومن بعض المتقدمين له في ذلك والتابعين ولا  
تلك أخبارنا عن عبد الله بن أبي حمزة وأما في حدك على ذلك فهو من المصطلح  
الذي هو حجة عندنا وعند المحققين من الأصوليين أما عندنا فما أوجعنا في كتب  
الأصول وما عندنا فلا لا يخبر من الأخبار عليه فما أوجعنا في كتبنا من  
كتابنا الحديث الناطقة ومنها صححه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله ع وسلم عن

المتقدم من المتقدمين للتزويج والعلة والاحتياط إلى  
الجاهل هذا الغفلة وقد لئله لا يبعد على احتياط مع ما يعني أنه مع جملة ذلك  
حرم عليه التزويج والتزويج في العدة لا يقدح على احتياط الحدك فصار للحدك  
ومع هذا الأمر يحمل الأخبار الدالة على فقه ودين الجاهل وبهذا تجمع الأخبار  
على وجوب الاحتياط شبهة في الآثار وقد أشبهنا البحث في هذه المسئلة في  
كتابنا في الفقه وأحطنا بأطراف المقال وقيل لا يزال والاحتياط لا وما  
يعلمون ذلك من القضي والإجماع في هذا المجال ويحتاج ذلك بقوات نصية  
تستأنق الطابع ومضى إليها الاستماع في أراد الوقوف على ذلك فليرجع إلى  
الكتاب المذكور وما ذكرناه هنا من شخص ذلك الكتاب من غير حرج منظر ذلك  
وأما الشؤال عن أنه قد يتردد بعد ودين الجاهل بمعنى ألفاظ الناهل أو نقل  
الكلف فعلا ثم قد حلت شك في أنه وقال فعلة لا تفعل فعل هو كذا  
عاقلة عن الحدك أو مترد أو هو شؤف لا يفت إليه فانه لا يعظم أن يكون في العباد  
الشرعية لتفت شغل الله لها وتوقف تغير الصلاة على أيمان به  
فيها وقد استفاضت الأخبار بالشك في شئ منها ما بان في به أو لا بان  
بعد جوازها في غير فصله عن مضمون ذلك مبدية لا يجال لتساوية  
بين على الصحيح حتى لا شك والضريبة بعد حرج وقها حالها في الوقت  
أم لا بان بها فانه لا أعاد عليه كابدل عليه صححه زرارة والله العالم  
**المسئلة العاشرة** الماء القليل يخفى بالملاقاة أم يحكم الكثر والقيل الأول  
في العوا عن قوله عليه السلام في الحديث اللهم خلق الله الماء طهورا لا ينجس شيء  
ما غير لونه أو ريحه أو طعمه وقوله ع كل ما غلب الماء في الحقيقة فهو ماء الماء

بني

والمرتب







الاخبار لا في الكتب الا بعد ان يخرجها من طبع فيجب ان يكون الاحتياط بانها عامي  
محب للملك الذي ذكره اولا انه مستفيض فانه ذكر بعد ذلك في باب كثر في  
العلم على نجاسة الماء فيلحق اوصاف في التلويح حيث ذكر انك في حيزه الغنيمة  
الذوق في الاحتياط فقال انما انصف في رواية الاحتياط على ما يدل على نجاسة  
الماء بتغير لونه الى ان قال وما تقرر ذلك عامي مرسلا والمحدث الكاشف عن  
حدوثه وان يكون الاحتياط في التلويح الى كلام الثاني ومن صرح انما يكون  
لغيره كونه عاميا شيخنا الرباني في كتابه لعل المتأخرين بعد ان ذكره التمس  
الرجح والطرح قال ما صورته مؤيد ودعى المسند الاحتياط ان المتغير لونه انما  
كذلك ولا يظهره في خارنا صريحنا وما ينقل من قوله صلى الله عليه واله وسلم  
خلق الله الماء ثم ورد الاحتياط انما غير مؤيد او طعمه او ريحها عجمي مرسلا في  
صريحه من كتابنا الفضل لمولى محمد باقر الخراساني في كتاب وجوه الفقه  
حيث قال في الاستدلال على النجاسة بالتغير لونه او طعمه او ريحها او بغيره  
من طريق الغاية قوله صلى الله عليه واله وسلم خلق الله الماء ثم ساق الخبر وبالحكمة  
فان المتغير لونه في شئ من كثر النجاسة مستند لا بد منه ولا يفتقر الى  
به حجة ولو مع عدم المعارض بالحكمة فانهم كبرها فيستلزمون الاخبار بما  
العامة في استنباط النجاسة وانما المتغير لونه او طعمه او ريحها او بغيره  
ظهوره في ما بعد اذ ان النظر في الاخبار المذكورة التي توجب بها النجاسة القول  
المشهور والتام في مضافها وقرينة ان جعلها بل كمالها انما هو في السؤل  
من مياه النجاس ومياه القدر في مياه الطريق من حيث عمومها لاجلها  
وعوم البلوغ فيها والبراءة الضميمة لا يفتقر الى بيانها بحكم سمع في رواية

بغير

الاحتياط

بغير وقوله انما سافر من بابينا بالقدرة الخ حيث ان تلك المياه في الغالب تكون مضافا  
لنقاء الاحتياط الكثرة في الاحتياط من وجوبه فيها وشرب الكلاب والسيارات وقول  
الاناس قالوا وبغير ذلك في اجل ذلك كثر السؤل عنها وفي بعض تلك الاخبار قد  
صرح بالماء المشؤل عنه بكونه ماء غير نقي او ماء قبيح وفي بعض المصنفين وكذا  
يذكر من السؤل ان ذلك القليل كصحة تحريم كل ماء على وجه النجاسة وصحة تحريم  
بغيره وسئل عما يتوكل فيه الماء او تلحق فيه الكلاب اذ فان ما يكون معرضا لغيره  
الاشياء لا يكون الا في الماء القليل فيكون كونه سائعا غير محذور ولا يفتقر الى التامل وهو  
تلك الروايات بالهامة على ذلك النوال مؤيد لذلك ايضا اذ عرفت ذلك فنقول من اقبال  
والوجوه يقتضي ايضا ان تلك المياه لا تنفذ عن كونه مسعدا ففضل عن كونه واحد  
قد كثر وكثير حتى يتوكل في ذلك ويكون معرضا لغيره الاحتياط وان كان لهم عليهم بعض  
تلك الاماكن السؤل عنها علم وانها لذلك فاجابوا باعتبار التغير وعلمه ورواياتنا  
عند ذلك يلوغ الا في قوله من كان في صحبة من شرب من شاة من ماء سئل عن الماء سئل  
فيه الماء وتلغ فيه الكلاب ويقتل فيه الحب فقال لا يبلغ الماء ذكر النجاسة  
شيئ وهذه الرواية مقيدة بتلك الروايات الدالة على التغير كانه قبل النجاسة شيئا  
الا في غير ذلك على ذلك صحبة حزين قال ذلك ان الماء الذي من دابة لم ينجس  
تصريحه او لا يتغير الا في شاة من ماء يفتل على وجه الماء ويؤيد ذلك جعلهم  
عليهم السلام مناط النجاسة والظلال هو التغير وعلمه وتلك الاخبار السؤل  
فيها من وقوع مثل الميتة والنجاسة وقول الدابة ونحوها ما يكون مع الماء كالا  
او بعضها غالبا وهي الاخبار التي استدل بها الخصم دون جعله مناطا ومنه قطرة من  
بوله او مقدار طير فيه دم او اضرع فيها قد زحواها اذا وقعت وتلك الروايات الظلية

الاحتياط

الماء من لانه يبلغ الماء والقلة في بعض الاحيان ان يكون معيار النجاسة  
الواردة عليه من هذه النجاسات فيلحق ذلك مناط ايضا في هذه النجاسات  
البسرة اذ لا يقتضيه الماء اليسير ولو فحشيت ولحد ليم نكاحا ليا عليه وان  
كثير وبالحكمة فلو كان التغير في عدة من مناط كليا ومعاينا اصليا في جميع المياه لكان  
يختص به وروى في مثل تلك الاحاديث ان استدل بها الخصم خاصة في الاحتياط  
الاستدلال انما ينافي كذا حكاهما الشيخان في التلويح وروى في موارد الحديث  
عموما بل في بعض النسخة سمر او حصر فلما رأينا ان هذه الاحاديث الواردة في  
الماء القليل لمعلوم القلة كما في التور وماء الركوة وماء الطست ونحو ذلك  
من الاماكن ونحوها كلها منطوق على النجاسة لغيره عن الاستعمال في بعض وافق  
بالاخر في بعض والشرح بالنجاسة في ذلك وان التغير وعدته انما جعل مناطا  
في مثل نجاسة اللبث وقول الدابة ونحوها فما يغفل الماء وان كانا في الواقعة في  
مياه القدر ان لم يمتصا علنا ان جعل التغير وعلمه معا وانما ذلك انما هو  
من حيث الكثرة انما لغرض من لافعال بحجج الملافة الغالبية للنجاسة الا  
بالقوة وقد نال المياه القليلة التي تتغير بمجرى الملافة فلا يحتاج فيها الى  
المناط وقما يرد ذلك ما عرفت من الاسئلة الواقعة في تلك الاحاديث ان  
في بعضها يتوكل فيه الدابة بالفظ الجرم والجملة الفعلية الدالة على التحريم والتعذر  
وفي بعض نكرة الكلاب والسيارات واليهام من المعلوم ان ذلك لو ورد انما هو  
لشرب شاة او دفعا كما في غيره قوله صلى الله عليه واله وسلم في بعض ما  
لهما اخبرنا افواههم الفاضل ان قوله الدابة في الماء على وجهه يحصل  
التغير انما هو بدونهما في الشرب او غيرهم ووجه النجاسة في هذه الروايات

الاحتياط

في تلك الطرق انما يفتقر حارا وفرا وغم او طيل وسائر الاماكن ونحو ذلك ومن  
يظهر ان ما يكون معرضا لغيره الاشياء لا تقتضى مساحته عن كونه مسعدا  
فتلزم كونه مسعدا كمن ما يتوكل في مساحته وقد يوقعه ببعض  
الاشياء فان قيل من الجائز والمحل ان يبلغ مياه هذه الاشياء والقلة الى ان  
يكون اقارب من قلنا وان جاز ذلك لا بد من القواعد المقررة والعوامل المعبرة  
في كلامنا كما صرح به غير واحد في غير موضع وحققنا وجعلنا منوطا  
ان الحكم المودعة في الاخبار لا يخلو عن افراد الغالبية المذكورة دون  
الضرورة من لاشادة النادرة وبالحكمة فاما في ذلك عندنا انما في التلويح  
ذلك الدليل الظاهر من ان يحتاج الى مزيد تطويل نعم في الكلام في حصة  
محل التلويح حيث انما صرح به في كون ذلك الماء قليلا ومع انه عليه السلام امر  
ان يضع يده فيه ويتوضأ به فيغسل بالوجوه يما انك لا تعرف قيام  
الدليل على ما ذكرناه من نجاسة القليل بالملافة بما قد مناه من الاخبار على  
وجه لا يغيره اليك والاحتياط من قابل بالاعتقاد والاستعداد في  
اختار الخصم في الظاهر الاحتياط كذا كراهة في هذا المقام وانما في المسئلة  
بعضها وقصصها وطولها وعرضها على القول بالنجاسة فلا بد من انما  
التأويل في هذا الخبر انما تكون الا في طرفة كذا هو مقتضى القواعد  
الشريعة والقوانين الشرعية اذ لا يبلغ قوة المعارضة تلك الاخبار حتى  
يجب له التمسك بالاحتياط والاحتياط عليه وقد ذكرنا احتياطنا رضوا الله عنهم  
وجوهنا الاحتياط اقرب مما ان المراد بالقليل ههنا القليل في قلة ما  
ويؤيد ان السؤل عنه في الخبر لما كان من مياه الطرود وقيل واحتجنا

انما

الماء

في



ساعة الفاعل بالغة في كثرة غالباً الى كونه عديدة والزبادى فافاضا عنه  
فيما كان هذا المنة جبراً بالنسبة اليها وان زاد على ذلك وقرب من هذا وتوبل  
الحمل على القيمة من ذلك ذهب كثير من العامة كما ذكره الشيخ والاستعداد  
واما باقي التاويل فلا تخلو من بعد او تحلف ومن اجل الوقت على ما  
في الاصل ويوجب في الاحتياط والاضطرار على جميع الاركان في المسئلة  
ذكرها فافاضا في شافيه والقام والله سبحانه العالما بحكم الاحكام  
**المسئلة العاشرة** هل ينظر في راحة المظهر والمظهر في راحة المظهر ام يكفي  
محرم الملافة **الجواب** والله سبحانه العالما بالحدود الحادة الصواب ان  
الكل من هذه المسئلة لا تخلو من احتمال لعدم النص الوارد في هذه المسئلة  
وكل استصحابا من اصولهم لا تخلو من تضاد مما يحال وقد خصنا  
حقيقة الحال في كتابنا المختار في الناحية ونطنا في ذلك الاقول وال  
القول الفصل في ذلك هو انه لا طائل من غير شخص فالواجب فيه رعا  
الاحتياط الذي يحصل به يقين الزاغة وهذا الحد موضع وجوب وهو لا  
يحصل الا بالقول به فخرج على وجه يستلزم التحسين في جنب الظاهر  
ذلك ما في رواية التوفيق عن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله انما يظهر ولا يظهر ولا يظهر كونه لا يقبل في الظاهر على المراجعة  
الموجبة لاحتماله واستهلاله فانه من المحتمل في جانب المظهر فاما  
تنسبه لما يشهد في الثاني دون الاول كما لو كان ماء مصفاة التي في ماء  
حتى انمحل في جانبه فانه يخرج عن الحافة ويصير ماء مطلقا والله اعلم  
**المسئلة الثانية عشر** هل القربة كافية في الم **الجواب** وعليه سبحانه العالما

بالحال

في كتاب انه لا يقم لنا دليل شرعي في ادراكه من قيودانية على اكثر من القربة التي هي  
عبارة عن خلاصته سبحانه العالما بالحدود كواردة وجهه والقرب منه وما ذكره ومن  
الادلة على ذلك التوفيق ومن قيل لم يثبت الاشارة في القربة التي هي  
فصل مستند في الاحكام الشرعية تعمر بما يقال بالنسبة الى الاداء والافاضا  
فيما كان منه المكلف مشغولة بها وكان الوقت صالحا للحما فافاضا بها  
ثمة الاداء وقصد لواراد انما عا ولا والقضاء انك والوجه فيه ان الفعل  
من حيث هو لما كان صالحا للوقوع على الحاة متعددة فانه لا يضر في الاحتياط  
الا بقصد واداءته ومثاله ما دخل وقت الظهر مثلا على المكلف والحال ان في  
ذمته ظهر اخرى فليته فان قلنا بالوسعنة المحض والقضاء كما هو حال القول  
فان الوقت ح بغيره فبالاظهار وقتها لها ما والى مشغولة بها فلا بد في بيان  
بسمها من تعيينه بكونه اداءا مقصدا بقصد صاحبة الوقت او قضاءا بقصد  
تقديم الغاية اما لو لم يكن مشغولا لثمة بقضاء بالكتابة او قلنا بالمضاينة  
المحض في القضاء فان الوقت الاول لا يصح لغير الحاجة على الاول ولا لغير  
القائبة على الثاني فلا يحتاج الى قيد ثمة الاداء والقضاء بالكتابة وكون  
الضلوة في الواقع فتنضم اليه من غير خلو وقتها المكلف وعدم مخالطة  
بما في تلك الحال لا يوجب ان يمان بقصد الاحتياط عن اخرى والله العالما  
**المسئلة الثالثة عشر** لو ان انسانا اعتقد دخول الوقت فتوضى للصلاة وجوبا واعتقد  
عدم دخول الوقت فتوضى بغيره خلافا اعتقاد فصل وصلى وضوءه اثم  
**الجواب** وبالله سبحانه العالمة في كتاب انك قد عرفت في سابق هذا ان  
انه لا دليل على ما يدعى القربة من وجه او ثمة او غيرها واما القول بصحة على

بالحال

ملا لما بين واقفي شئ من قيود الوافق وخالفه في وجودها وقدمها على واحد  
والله اعلم **المسئلة الرابعة عشر** هل يجوز من أعضاء الوضوء في الماء اختيارا ام لا  
تقدر جوازها على المصلحة بالحاصل جازا **الجواب** ومنه تعالى العالمة بالحدود  
الفتاوى ان المهور من الاحتياط رضوان الله عليهم جزا الفسر وعدم وجوب ذلك  
لان المهورية شرعها للفعل وحقيقته عندهم عبارة عن جري خمر من الماء  
على جزئين من المصلحة بنفسه او بمعاون وان احتج عندهم اقرار بالذال  
الفعل كما خرج به شيخنا المشيد في الذكرى حيث قال والاحتياط اختيارية في  
الفعل تاسيا بما عليه من الشرع واجل بيته صلوات الله عليهم اجمعين ونقل  
بالحديث انه وجد له انما الوضوء باليافى الوارد عنهم عليهم السلام واجل بيته  
والى هذا القول كان يميل السيد محمد السيد نعم الله الخيرات رحمته الله ان ذكرنا الدليل  
الشار الى وفقه قوة الفرج حل لا صحت رضوان الله عليهم بوجوب ما اشتمل  
عليه الوضوء اليها الا بالخرجة الدليل فانه ورد في مقام البيان من حيث  
الشرع بان وضوءه كان على هذه الكيفية وبما احتل بالشرع بالعمل موجب  
لتعيينه فيجب ان ساعه ان صححة على جميع الارادة والوضوء بما  
المطر وهو ما وافق في التحقيق عن اخيه موسى عا قال سالت عن الرجل يكون  
على وضوءه فيضيقه المطر حتى يسل اسه وحيته وحده ويزاوه  
رجله هل يجوز له ان يترك الوضوء قال نعم غسله فان ذلك يجزيه فما يدع  
ذلك فان ظاهر الخبر وعليه حمل الشيخ في كتاب الاحاد ونقله بقصد  
بالقول بجله من علمنا الا براه هو صحة الوضوء بما المطر اذا قصد غسل  
اعضائه فغسلها على الترتيب وجعل قرة عا غسله في رتبة غسله

الاستمر

المستمر الجبل والمبارز الكل واحد من اعضاء واعمال الحديث الكاشاني  
في الوافي بعد نقله الاحتمال الاول عن الشيخ بوجوب المستمر المطر والبارز الى  
الجبل ثم قال وعلى التقديرين فالظاهر عدم جواز الكفاة في كل واحد من  
اصناف المطر اعضاء وضوءه كيف يقع بل لا بد من غسل واحد بعد واحد  
لترتيب الفرس لئلا تخلو وضوءه عن المنة والترتيب وايضا فانه ان فعل ذلك  
امكنه السمع بقصد وفعله وان غسل المطر المستخرج بغيره منه كما في  
الاعضاء الغاصية عن الوضوء استبرأ كلامه وهو جدي وجبه من غير ان يكون  
المستخرج والقوام المعبرة وانما المستخرج المستخرج المستخرج في  
الخبر المذكور حيث قال في كتاب بجد انوار بقصد نقل كلام الشيخ ما صورته  
يخطر على بال ان تكون المراد بضع الفسل بغير الوضوء فيكون مؤيدا لا يحتاج  
الفسل دائما ولا كفاة بالاحتمال المندوبه عن الوضوء كما قيل بما نقله اظهر  
فما حله عليه الشيخ والله يعلم انه في فطري بعد غاية البعد فانه لا اشعا في الخبر  
بقصد الفسل ولا اراؤه بوجبه وانما امر السائل في ذكره بل المطر لرأسه  
وحيته وسائر جسده ويديه ورجليه هو استعداد حصول الوضوء على  
هذه الكيفية من حيث شمولها لاجتماع البدن فبعد الاحتياط والاحتياط  
في الوضوء وغيرها على حال واحد وان الفسل هنا ليس بفعل المكلف بل  
من المطر فاجابه بما بان قصد المكلف للفعل به بقصد وبما بالية كان  
في ذلك وفعله المشيد بحال الذي اجل طاقوس جهه الله في كتاب الشري  
انه لا يجوز العن لانه يستلزم الاحتياط بما جدي في المسح واورده  
عليه ان ذلك لا يسمى احتيافا عا وهو العمل في امثال ذلك وليكن

بالحال



بعض

فلا حرج على ما دللنا ذلك مما أمكن ثم انه قد تقدم بوجوه الغرض كما هو المشهور فلا إشكال  
في جواز المنع بالبلد لما في وصاير ما يتوهم باعتبار كثرة المال على الدنيا المحجة  
فيحصل الفصل دون المنع من دون ذلك المداد في ذلك على القصد والثنية اذا  
الظن ان التبعة بين الغرض والمنع هو الغرض من وجده دون التبيين الكلي بل يقتضي  
الفصل على انه عبارة عن جزي جزء من المال على جزي من البشر في نفسه او يعاون  
المنع عبارة عن جزي من الدنيا المحجة على المنع بالبلد وبما وان اشتملت على جزيان وبما  
على ان المال في ذلك القصد والثنية صحيحة واردة قال في القول في القصد  
لجعل من سحر الجاني غير لازم ان اشتمل ان ذلك هو الغرض لو كان ذلك الموضوع للمنع  
فانه لا يضر فيه وبذلك صرح شيخنا الشهيد في ان كرى حيث قال في فصل  
قصد كذا ان المال لا يدخل المنع لان من بلل الموضوع وكن المنع بما عارض على  
العصم وان اقرط الجزيان لقصد لاقتبال ولا من الفصل غير مقصود اسم ويؤيد  
انه مع الاشياء في الموضوع كما هو مستحاجة والدفع الغرض من الموضوع لا يخلو من  
سواء كثر حيث يحصل الجزيان حال المنع في انما يرد عنهم علم السلام ثم التحسين  
ولا نقص مع مولى بلوى به لا فصل عنهم انهم كانوا يعلمون ذلك والله اعلم  
**المسئلة الحاشية عشر** هل يجوز غسل الوجه في الموضوع بغسل اليد اليمنى الغرض من  
أم لا **الجواب** والله سبحانه العاقل الذي الحجة القضا انك قد عرفت في  
المسئلة السابقة ان الواجب هو الفصل كيف اتفقنا على القول المنع وعلى  
هذا فيجوز في وقوعه باليمن في حال الضرورة او الاحتياج واتمنا  
على القول الآخر من وجوب ذلك على ما ذكرنا عليه للاخبار البينة في مقتضى ذلك

سنة

في بيان ما تقدم القول به وجوب الفصل باليد اليمنى حيث ان جملة من تلك الاخبار قد اختلفت  
عليه ففي بعضها زرارة قال حكينا ابو جعفر وموسى رسول الله صلى الله عليه وآله  
في ما قد خرج من ماء فادخل يده اليمنى واخذ كفا من ماء فاسدل على وجهه من على  
الوجه الحديث وفي حديث غيره عنه عليه السلام ايضا قال لا احل لكم وضوء رسول  
الله صلى الله عليه وآله واخذ بكفه اليمنى كفا من ماء فسدل به وجهه ومثل ذلك في حديث  
اخرى من زرارة وحسنه زرارة وبكر وغيرهما ايضا وهذا بظاهره يقتضي الوجوب  
سنة على ما قد مرناه من ان بيان صاحب الشريعة للتعامل يقتضي تقييده الا ان زرارة  
صريح بذلك من الاحتجاء او له اقتضاه على كلام في هذا الباب وقد عرفت من حيث على  
ان جعفر الوارثة في الموضوع بما لم يطر ما ينافي بظاهره الوجه وكيف كان في الاصل  
حيث اطمن الفصل باليمن مما لا ينبغي تركه وان كان الاخر استحبابا والله اعلم  
**المسئلة التاسعة** هل المنع بما الفسلة الثانية جائز ام لا وان افسادنا ارفع على  
بدنه كعين او ثلاثة مع جزء واحد هل يجب غسله أم لا **الجواب** والله سبحانه اعلم  
المسئلة في ليل القواب ان الكلام في المنع بما الفسلة الثانية يتوقف على مقتضى  
وعلمه فان قلنا مشروعية المنع بما هو المشهور صحح المنع بغيره من غير التكامل  
وان منعنا ذلك كما هو قولنا في المسئلة واطهر مما عندك وان انكر جمع من  
متأخرى احتجنا بما فينا لا يجوز المنع بغيره من غير التكامل وقد اخطانا في هذا  
المسئلة بطرفا لمقال وفصل الاقوال الواردة في هذا الباب وما لا يحتملنا رصون  
الله عليهم في وجه الجمع بينهما من الاقوال وكما بينا في الاشارة واخرنا فيه عدم  
مشروعية الفسلة الثانية من حصول الفصل الواجب بالغرض الاول خلافا  
لجمهور اصحابنا ووافقا للشيخين المتقدمين ثقة الاسلام الكلي والصدوقين

بابونه قدس سرها ثم ما ذكرتم من انه لو افسادنا ارفع عليه كعين او ثلاثة مع  
اجزاء واحدة هل يجب غسله ام لا فانه ان كان قد حصل الفصل الواجب لكف  
الاولى فانه ياتي على ما احتجنا به بحجج الزيادة وبما في بناء المشهور استحباب الكفاية  
واما انك في غير بدنه وان كان غسل العضو انما حصل بجمع الاكف الثلاثة فلا  
باس به وكيف كان في غير ان العمل ان الواجب الفصل انما هو ما نصير كذا وهو  
يحصل باقل قليل وامنا الفصل يحصل سنة الاصابع في غير ان يكون كف  
احدة ملوثة او اثنى خفيفين حسب ما دلت عليه صحة زرارة وبكر  
عن جعفر عليه السلام حيث قال في آخرها فقلنا لا اشك انك الله فالفرقة الواحدة  
يجزى هو جوده وعرفته للذراع فقال نعم اذا ابا الف فيها والا فثان ياتان على  
ذلك كله فان الظاهر ان المقدس من الماء في الفرقة او التنية مع عدم  
الماء لانه انما هو الفصل سنة الاصابع حيث ان الواجب يتأذى بما هو كذا  
كما استفاضت به الزوايا والله اعلم **المسئلة السابعة** هل يجب سيقا الط  
الطوبى في سحر الرجلين ام لا ولا يتقدم الجواب عن قوله عليه السلام في  
دواية زرارة وبكر ابو اعين فاذا مسح بغير من راسه او بشئ من جلده  
ما بين الكعبين الى طرف قدسته فقد اجزاه **الجواب** وبه صحابة الثنية  
في هذا الباب ان المسئلة المذكورة لا يخلو اعتدى من شأوب الرد  
والاشكال تعارض الاخبار فيها على وجه يصعب استدراج الحكم الشرعي منها  
ففي صحة البرئ على من الحسن الرضا عليه السلام قال سالت عن المنع على  
القدمين كيف هو فوضع يده على اصابع يمينه الى الكعبين الى ظاهر القدم  
فان فطه عليه السلام وبما في المنع الواجب المجهل يقتضي تحصيله في الصورة

ان

التي بينهما وتزيد ذلك تايدا ان الاخبار البينة المسئلة على كون مسحهم عليهم السلام  
الى الكعبين وامنا الاستناد الى آية الشريعة وهم قوله عز وجل وارجلكم الى الكعبين فغير  
تام ويمكن حملها على ما على كونه غاية للتحول للمنع وقايد على عدم وجوب استيعاب  
اخبارنا الذين وعدم استيعابها حال المنع ففي حسنة زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال  
توسى على غسله سلام فغسل وجهه ودراية فخرج على السجدة وعلى عليه ولم يدخل  
يد تحت الشوك وبذلك علم ذلك صحة زرارة وبكر المشار الى ما في السؤال والمسئلة  
لذلك لا يخلو من لزوم ذكرها واحتياطها بما يستعاب المنع لظهور الرجلين على  
واجب ولكن باقى القول والاستيعاب العرفي فانه وان كان المشهور بلادي عليه لاجماع  
هو عدم الاستيعاب وعليه تدل الاخبار المذكورة ولنا صحة الاخيرين الا ان  
صحة البرئ في ظاهره في الوجوب ان لو كان نصافة في قال فيها بعد انى قلنا  
منها قال لا اوى قلت جعلت فداك لو ان رجلا قال يا صبي من اصابعه هكذا فقال  
لا اذكره كلها ولا يخفى عليك ما فيها من الباطل والاستيعاب والشرع فيه او لا  
بعد على السلام حيث وضع يده وسبح بها قاصدا بذلك بيان المنع لما مر من  
وتفسير الاجمال وفيه صريحان يا صبي من يده فقلنا لا اذكره كلها وبذلك علم ذلك على الاحتياط  
جمعا بعد فان الظاهر انه لا يخلو من الباطل في المنع الاصل الكيفية فلا احتياط  
في التوقف على صحة المذكورة في كلا الحين والله اعلم **المسئلة الثامنة عشر**  
هل يجوز المنع على الرجلين والرجلين وهل ارجلان ام لا **الجواب** وبه عرفت وجعل الفتوى على  
تاب ان جملة من ذكر هذه المسئلة صرح بالجواز وقيل انك من الجند وانما هو  
المحقق رضي الله عنهم قال ابن ادرس من كان قائما في الليل وتوضأ ثم خرج يجلس  
الماء وضع عليه من ثمر من ثمره في الماء فلا يخرج عليه لانه ما يريح اجماعا والظاهر



الانبات والاختيار من اوله الى اخره من تظهير لما فيه فذلك هو المحتاج معه الى ان  
انما هو المستعمل في علمها وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
لم يخف كان مستحبا انما بعد خروجه وجعلت الى المخطط وعلمه المحقق بان يدبره لا تفتقر الى  
الوضوح وما لا يلائم الى المخطط من ذلك ولا يكتفي من ذلك في ان بعد نقل كلامه من اذرع ومن  
الجيد فكان والذي دعه الله من ذلك ولا يكتفي من ذلك في ان بعد نقل كلامه من اذرع ومن  
الغواب لن المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
جديد لم يدر وقال الشاهد في الذكرى بعد ان نقل الاحتجاج العلامة على المنع بان لا يمتنع مما جدد  
ما هو مذكور وهو بلاه في الحق فلا ان يقول الواجب في المستعمل من انما هو المستعمل في علمه  
صادق مع هذا انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
ان يمتنع من ذلك انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
ظواهره بما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الباء الذي على الجمل المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
وختفاء ولا يمتنع من ذلك انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
على البلية الباقية في العلم في وجهه فحينئذ حصول التجدد في المستعمل في علمه وهو في الميزان  
انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
لن والنجاسة البول منها بلا فاقاة البول فيكون المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
يجب الحكم بكونه في الرضا في الصورة المذكورة وهكذا يجري بالنسبة الى ما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان  
ولكن اخرج من الماء ذكره ابن اذرع وعليه ما ذكره كثير والبلاء الذي على اليد قليلة  
جدا فاما فيحصل في جواب ذلك البلاء ويحكيه فابلش عابره والها بلا فاقاة ذلك البلاء

لا تسمى لها

لا تسمى لها في حيزه ومن الظاهر ان بناء فاعلم التظهير على غلبة الظاهر من نحو البلاء والاحتجاج  
او غيرهما من غير انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
ما فيه من كان في البلية التي على الظاهر في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
تحت البلاء الذي على الجمل المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
**الحكمة التاسعة عشر** في جواب المحتاج الى ان يوصل من راسه الى قدمه في علمه وهو في الميزان  
اقل ما يجري من ذلك **الجواب** والله سبحانه العاقل والعاقل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
مقابل في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
وعلى ذلك انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
على قدمه وفي وجهه المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
يصل الى قدمه المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الشواذ انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الظهور والمغرب والعشاء المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
ان المار بالمقدم هو ما قاله في غير ذلك من انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
عبر التبادر في العلم عند الاطلاق في العاقل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الجواب في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
او احد جانيه في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الشيء في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
فكذلك المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان

الاعراض

المذكورة مدحها بالادلة على الاختصاص بالنسبة الى انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان  
عن قصاص المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
بقدرة تلك اصابع وجه فلا بد من الجواب في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
على مجموع المقدم مجاز انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
المقدم وكيف كان فاحتمل ان يكون المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
وكلام المتأخر هو القول بانك في مخرج الشيطان والفتنة وبب والفتنة وبب والفتنة وبب  
في الحكم القرائن والعلامة في الجمل تظاهره في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
الشيء الثاني في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
المراد بالاصبع في الكون انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
لا ضرر في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
والشيخ والنهاية والمنتقى في مساليل الخلاف فاحضاره الحديث الاخير الاخير في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان  
وهو الظاهر عند في انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
صحة الحديث واذا استحسن من راسه الى قدمه المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
حسبها انما هو المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
يرفع العامة بقدر ما يدخل فيه في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
لا يبعد الله عليه السلام في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
البره فقال لا يدخل فيه في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان  
قال يجري من راسه الى قدمه المستعمل في علمه وهو في الميزان تطاول خوضه وخاف خفاها وظلان من اعتنا به وان



قال بوجع في المصراع المراءى يخرج من شعر لها ان تسع مقبضة قدر ذلك اصابع واطبق  
عليها فمادوا لفظ الاخر انما تسع في اقل الواجب طبعه جوابه ولا تخفى ما ذكرنا واثبت  
خبر بان ما ذكره القول الاول من طلق في اقل واكثر الاخيرين مفصل ومقتضى **الضاعة** على  
الطلاق على تقديره والجل على المين فيجب تعيين اذن القول بآداء القول بالثاني في بعض  
سبيل الكلام في اذن القولين الاخيرين والثو في يد ما يجرد واية الاصبع على الصفة واية  
كايضا انما بعضها وانك على ما ذكرنا ذلك والوارد الثالث في عرض الراس واصبع  
الواحدة يعني في طوله كما ذكرنا جماعة ايضا فان جعلوه على وجه الاستحباب في كل واحد من  
التي بمعنى انما وذن من قدر المكان الموضع تلك اصابع مقبوضة فان الزائدة كون  
الثالث موصوفة والخط العرضي وهو ما بين اذنين مرتفعاً وما وركب **الاصبع**  
فالمزاد قد اضع في الخط الطويل على هذا يكون اذن الموضع ووجب طول الراس  
قد اضع في عرضة قد نكث اصابع وانما الموضع في موضع طوله بل الواجب  
هذا المقدار سواء كان باصبع واحد ما نوضع عرضها وطول الراس وثلاثة اصباع  
بوضع طولها على طول الراس وعرضها على عرضها **المشاة العرش** على رجل الرب  
من الرجلين **المشاة** ومنه سبحانه الشوكة كصاغة التحويلات والمشيعة افعال  
تلكه افعالها وهو المشوكة على طول الترتيب فيجوز تسع اذفعة وقبضة افعالها  
على ما طرأ والارادة بالمرح وانما الواجب الترتيب فيعين المين او كالحسنه على  
وقوله عليه السلام فهو اولى بالثقل اعم في انما يجرى التخيير في المقارنة او  
تقديم المين دون العكس وعليه يدل ما رآه الطبرسي في كتاب الاحتجاج  
من التوقيع الخاص في **المشاة** القدسه الصاحبة على الله فوج صاحبها في  
اجوبة مسائل المجري حيث سألنا عن **المشاة** الرجلين في يد ما على اربع عليها

جميعا فخرج التوقيع بحسب علمه جميعا فانتهى باحد ما قبل الاخرى فلا يلائم التاليف وظاهر  
 ارجحية الجمع على الطاعة بالعلم لانه اقل او بالحق عليها ثم قال فان اخذت تقدم فاحدا  
 على الاخرى فليقدم اليقين وعلى هذا فينبغي ان يحل الامر في حصة تعين على مسلم بالبدل والناس  
 الاخرين على الامر بدلى الذى قابلته اليه بالحق الا ليس على طاعة ليدفع التعارض بذلك بين الحقين  
 المذكورين ولعل ان هذا القول سبب الخوض في الدكانين هو العمل الا ان الاحتياط والعمل  
 بالقول انما للسيد **الحادية** ايجز التكرار فوسج الراس والخصان ام لا **الجواب**  
 ان له سبعا من وهو للمقول خلافا لظاهر المتن وان بابويه وبه قطعان اوردى وقد  
 على المشهور صحة خلافه وانما الاصل بنسخ الوضوء قبل او بعد او من رتبة في نفس  
 الامر في الجمع موسع من مترادف ومقبول ومن مترادف وكذا واستدل بما يثبوت من الاختصاص  
 الديانة ويعد ان العمل على استحباب طاعة الجمع بين الاجزاء لم هو العمل عليه عندهم والله  
 اعلم **السيدة الثامنة والعشرون** هل الواجب عندك متابعتها لافعال ام مراعات الحظ  
**الجواب** ان الواجب عندنا هو مراعات الحظاف بمعنى عدم تضرر فاعل المعضو او سببه من  
 سببه حتى يحمى مصلحته وتنتجيب الجنب واليسنة لا يقال لاختلافها في وجه المبدأ  
 وانما اختلافها في المقياس المردف لها المشهور وانما اعتبارها عن مراعات الحظاف وعلى هذا  
 القول فالحال بطر صوحنا جميع الاختصاص المتقدمه وايضا هو والعصا الشار على المعضو  
 التضرر فيه اقول لانه المشهور الاول وميل التبايعه عن المسايعه اختيارا او مراعاة لظفا  
 اضطررا لا يوجب عليه منع الاختيار للمسايعه والايقان بكل عضو قبله سابقه لكن لما اخل  
 به الفعل بطل وصوره ام لا هو فيناضا واستدلوا على القول الاول وهو من ان الحظاف  
 لتجنبه مفعولين يقال قال فلان في سيد الله عليه السلام لم يوافقوا في هذا المسام  
 فذموا في الحاضر فبطلت غايته الى ان ينجب وصونى فقال اعذوه وموقد اوصى على

62.

عبد الله عليه السلام قال اذا وضعت بعض وضوءك فغضت الحاجة حتى ينزل وضوءك  
فاعد وضوءك فان وضوءك لا يقبض وظاهر الخبر ان كراهته فوصل الى ان لا يجب الثانية  
فانه غير ضروري انما يتبادر من الخبر من حصول الاطال بالحذف الثاني مع التعقيب  
انما هو ان يعقبه بغيره ولا يتركه فلا دلالة لهما عليه وليس المسئلة ويؤيد ذلك  
ما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد في وضوءه يجب قال قلت ان جئت اقول بطلان غير  
الذي يليه قال جئت او عيبت غسل ما بقي قال الشيخ الوجه هو هذا الخبر اذا اراد ان يعقب  
انما يحذف الرجح الشديدة والرجح العظيم وانما يجب عليه اعادة وضوءه في وضوءه مع  
عند ان الوقت والمواظبة والظاهر وهو قوله وكذلك غسل الحائض قال هؤلاء  
لمن لا يؤيد ما رواه الرافعي عن ابي جعفر قلت وان كان بعض يوم قال نعم فلا بد ان يعقبه  
او كراهه فان قوله وان كان بعض يوم انما يرجع الى غسل الحائض خاصة وحده ووجهه ان  
يعبر بالمدرك الى الحقة كما قيل ثم لا يخفى عليك ايضا ان ظاهر الخبر انما هو السؤلة  
وانما لا يجب المدرك في كلام الاصحاب بحيث انهم جعلوا ان وضوء وضوء المواظبة  
يدل على الحائض ان كان هو الطلاق بالحذف مع التعقيب ولما انه لو فعل المكلف ذلك  
الزينة الام لا خلاه بواجب كما هو مقتضى الوجوب فلا دلالة للخبر عليه وليس بها  
المسئلة كما عرفت وانت جدير بان قوله الخبر الاول يجب وضوءه وقوله الخبر  
الثاني حتى ينزل وضوءك ظاهر الدلالة فان اختلفا في بطلان الحذف ما تقدم كما  
والشهور من ذلك القول الثالث المتقدم وسندوا على القول الثاني وهو القول  
لتابعه بانه لا ضرورة في بطلان وضوءه ولا دالة على انما ادعوا فيها وقوامها  
عدم في قوله عليه السلام وصححه النبي في حديثه اتبع وضوءك بغضاً وقوله في  
ولاية حكم بغيره ان وضوءه يبع بعضه بعضاً وانت خير بان ساق الاختلاف الحقة

هذه العبارة ينادى بالآلة التاديبية التي وجبت الترتيب في الوضوء وعدم جواز تقديم  
ما حقه التأخر وتأخير ما حقه التقدم فافهم الخبر الأول فانه مورد الخلق في  
عند الله عليه السلام قال اذا نزل الرجل ان يصل يمسح فسل بيمينه فسل بشماله وفتح رأسه  
ورجليه وان كان انما في شاة فليقل ان كان لا يعبد على امان فوضأ وقال  
اتبع وضوءك بقصد بعض وات الخبر الثاني فافهم ما رواه الذكر ان يحكم قال سأل  
ابن عبد الله عليه السلام عن رجل ضيق الوضوء الذراع والراس قال يعبد الوضوء  
ان الوضوء يتبع بعضه بعضا فافهم ظاهره فان السجدة هذه الانقطاع هو وجوب  
الترتيب لا وقوع وقام التحليل للذكر المتقدم في قول الحديث فيهما كل من  
هذا المعنى صحيحة وكذا قال الوجه في عدم السلام تابع من الوضوء  
كما قال الله عز وجل لا بد من ثم اتبع عمل الراس والرجلين ولا تقدم راسا  
يدي شي يخالف ما ثبت في الحديث وانما باقي ما استدله في قوله فلا دلالة فيه  
بوجه عند التامل والتحقيق وانما هو من غير علمت مات وقطع بالاحتمال في  
حقيق والله العالم **المسئلة الثانية** هذا الفصل راجع لفظة ام لا وهو يدور بين فصل  
الجملة وعنده **الجملة** وفيها الجب والمسئلة واسعة المجال لما وقع فيما القيل وقال  
نزلوا على الرب والقول ولكن اظهر فيما عداها من اجل ان كل حال قد ثبت  
فانما اظهر عندنا كما عرفت والمسئلة الثانية عشرة هو الاكراه والترك في جميع الامور  
وان ما ادعوا من وجوب الترجيح والرجح والانتداب والمنتزب في تركه دليل على ان  
الرجحان يصح على الاكراه حقيقة المسئلة اربعة اقسام هي ما ذكره عليه في كتاب  
الحائز انما قوله وبينا ان القول المشهور هو انهما في الصور ولغيرهما انما يتبع بالاف  
وتحصل في الجملة ان التلاطف من صاحب الابهام رجاء ما حار واعلمه وتعدوا فيه وتاموا

الحزب







فان فيه دلالة على استحباب الفسل في نفسه وان لم يرد الدخول به في عبادة فانه الفسل يكون  
سماحة لا عبادة والوجوب سببا لاجاد المنة في بقوله والخير وان لم يفعل لم يعبا  
سمى الثالث محبة الله عز وجل لا يحسن قبله السلام قال واذا دخلت وحيا فطهر وجهك وقم  
ولا تكلم وكر صلواتك على المومنين والموطوعين عند عدم شرطه قال شيخنا السيد علي  
العبد المذنب الخالد المذكور وقد ادعى الشطرنج في دخول الوقت لا وجوب وقبناه انما  
الطهارة والصلوة معقول على الدخول وقبل حصول الشوط لا يحصل شيء مما يعلق عليه  
وجوب الطهارة والصلوة لان قصته العلق ترتب شيئا على الشيء وانما ذكر السيد  
الشدق في عدم الوجوب ما في الحديث المذكور حيث خرج الوجوب بقصته جميع الطهارة حيث قال عند  
ايراد الامة للحكم وتوجهه في الثاني ان الشوط وجوب الطهور والصلوة معا وانما الحكم  
يتحقق بانها احد جزئيه فلا ينعان اتفاقا او انفكاكا وفيه فان العلق على الشوط واجبه  
من الطهور والصلوة وبانقضاء الشوط يمحى واحد منهما وليس الشوطان صحيحا  
من حيث هو حتى يخرج من بعد فبانقضاء احد جزئيه وطهارة كل واحد من العلق على الشوط واحد  
الجزئيين وهو الذي يفتي بانقضاء الشوط فلا معنى لتعليق الحكم كما لا داعي لقوله ان اذا  
دخل الوقت وجب الطهارة والصلوة فان قيل ان الامة لا تسمى بمفهوم الشوط قلنا  
قد ثبت محبة الله بالادلة الشرعية من الآيات والسنة النبوية كما هو فتحه وكتاب  
الحقائق الناطقة فلا فرق بين دلالة ودلالة الشوط بالعبادة وقدمه حقه حقيقة الا  
صوابين بمحمد بن علي وادعاه المصنف عند اسم الله الرابع وما وافقه الاسلام الكائن  
في حديث طويل عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الله فرض على ابدن الانسان شيئا  
ما حرم الله وفرض عليها من الشريعة وصلة الرحم والنجاة بسبيل الله والعدل والصلوة  
الحديث الخامس ما رواه الصدوق عن الصادق عليه السلام في المومنين على النجاسة حيث  
قال عليه السلام ان انا م على ابدن نفسي تحركت النجاسة حتى أصبح وذلك اني اردت ان اقول  
مع ما رواه في الكافي في باب من الارض الامام عمن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام  
قال ان الاسلام يراهم لا يبيت والله في عتق حتى يدا عنه ويكفي ذلك قوله الله

أقول المشهور وبلفاضل المولى عز وجل **أول الحرجة** أي من امتحان صاحب الدارك فالجرح  
الذي من صفات في بعض آثاره من الداركة بطل الكلام بقوله تعالى **هو** فثبت الجواب عنها في  
الكتاب الشارح أنما هو في نفس الحجة وغيره أما لخصر الخلاف في كلامهم  
أنما هو على الحجة وقد لا يوافق الحق قدس سره في المسائل التي هي خارجة عن الحجة من دون  
ذلك فليحكم بآراء فائدت في غيرت من كلام السيد الشافعي في الداركة وأما قوله **أما فاضل**  
**المولى** فليحكي في جواب الجرح في حجة الفائدت **فأما الداركة** **والجرح**  
هل ينفي الصانع عن الوصف أم لا **الجواب** أن الظاهر خيار ذلك وعليه أهل وأما  
المشهور والي ذلك أنه لا جرح من ينفي الداركة المتأخرين وهو الموضع الذي ينفي عنه  
ويذكر على الجرح المستعينة ومنها **تحتج** بحجج من ينفي عن جرحه في السلام قال الفصل  
يحرى عن الوصف وأي وصفه أظهره الفصل والقرص في الفصل الاستغراق في جرحه عليه  
التعليل وأي وصفه أظهره الفصل وقد ورد هذا التعليل بنفسه في مثل يقوم لمجدة  
كتاب في صحت وبذلك يظهر أن كضعف قول من جعل التعجب على العهد الخارج بطلان  
فصل الحجة لأنه المبدأ في الدلائل وبر وأما برهانهم في جعل الداركة أن ثبت الداركة في  
تعميمه على الوصف الصانع في فصل المجدة كتب **أوصوه** المشهور في فصل الجرح  
عنه ومنه **تحتج** بحجج من ينفي عن جرحه على الوصف أي كضعف قوله تعالى **هو** فثبت الجرح  
غيره **أما الجرح** من الوصف فالدلائل عليه **أما الفصل** والداركة فصل المجدة  
أما باقيها فيقال **أبو عبد الله** على الداركة **أما الفصل** في تمامية أو توهم جرحه أو يوم  
هل على الوصف قبل ذلك أو بعده قال لا يلتزم قبل ولا بعد فاجزه الفصل والداركة  
ذلك إذا اعتلقت جرحه بغيره في الفصل عليه أي الوصف كجمل ولا بعد فاجزه الفصل  
وجمل على جرحه **أما إذا** اعتلقت هذه الحجة مع فصل الحجة فانه يفسد  
الوصف فيلجأ إذا انفردت هذه الحجة **أما الفصل** أي من غير فصل الحجة فان الوصف جرح  
قبلها وهو بعيد عن العدم وبما يتبين من كلامه قال **تحتج** في جرحه **أما**  
يقول **الروضة** بعد الفصل **بعدمه** موافقة سليمان بن خالد على جرحه قال **الروضة**

[illegible]

هو العمل على التقية التي هي الأصل في اختلاف الاخبار وهذا هو الذي يجمع عليه اخبار  
المسئلة وذلك فان القائم بالنسبة الى الوضوء مع غسل الجنبه على قولين فلهما من بينهم ٥  
استحبوا الوضوء قبله كما نقلنا عن ابي عبد الله في المتن في ح ١ قال لا يجب الوضوء عند دخلكم  
منه في بيت والجب الجهر على استحبابه ونقل في حقه المسئلة عن ابي جعفر في حديثه قوله  
وهو قائم عند احد وكل ذلك من ادلة ولاي نور وجوب الوضوء مع غسل الجنبه ولو جاءكم  
حدث اخر قائما على ما رواه الاوجبوا وضوءه فاطم انه خلاف بينهم في الوجوب  
فان عليه جهور احاديثنا وصوابنا عليهم وجه فمخرجي ان ابن عمر انكف لمعه وضوء  
واجب الاصل الجنبه في الاستنجاء الوضوء وانما استحب وانما كان لمخرجي عن ابي جعفر في العلم  
قال سالتكم ما صنع اذا اجبت قال اصل كتيبه وفيه مكه وضوء الصلوة ثم اغسل فوط  
فمدح الجهر فان قلنا الامر بالوضوء على الاستحباب كان جارا على ما في الطحاوية كما مر  
وان قلناه على الوجوب كان اخبارنا في القول الآخر والفتح على الاستحباب فقال ما  
استحبوا الوضوء مع غسل الجنبه فنصده من هذه الروايات وهو يقيد بل غير سديد  
وقابل على وجهها خرج القيد روايته عن محمد بن مسلم قال قلنا لا يجزئ غسله لسلامه ان  
قال الكوفي يرون عن علي بن ابي طالب ان يامر بالوضوء قبل غسل الجنبه قال ان لو اعني  
علي ما وجدنا ذلك في كتاب علي عليه السلام الحديث وكيف كان ذلكم قالوا انما يامر  
بما ما غسل الجنبه من غسل الاعمال قال لا ينبغي تركه وانما العلم بالوضوء في  
نساء انكروا وغسلوا بماء مضروب جاهلا بالفصيحة او ناسيا وعلم بعد فاحكم قول  
يعرف من علم في الوقت واخرجه قبل الصلوة او بعد وامره **الحديث** انك قد عرفت  
في المسئلة التاسعة معد ومنه جاهل حكم على الفضيل لتقدم وجه ما لم تنه عن الماء  
الغصبي بجاهل بالاصل اول الحكم كون معدونا الجاهل لان توجه الخطاب اليه تقية











































الله تعالى الذي يثبت من الحق خمسة ورواية عبد الله بن أبي  
عبد الله قال قلت لابي جعفر عليه السلام قال قالوا قالوا قالوا قالوا قالوا  
لا يخفى قلت وما هذا قالوا كان في حق خمسة ورواية ابن ابي نصر عن  
بعض اصحابنا قال قال ابو عبد الله عليه السلام قالوا قالوا قالوا قالوا  
سنة وهذا الخبر جليل من وجهين الى الحسنين مطلقا ورواية عبد الرحمن بن  
ابن عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي جعفر عليه السلام قالوا قالوا  
باعت ستين سنة فقد ثبت من الحسنين مطلقا لا يخفى وهذا الرواية هي مستند  
القول بالستين مطلقا ومثله ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه  
السلام قال اذا بلغت المائة حين سنة لم ترجع الا ان تكون امرأة من قرشي وهذه الرواية  
هي حجة القول في انك وجها جويلا في الاخبار الواردة في الستين مطلقا وانما خبره  
لا دلالة في ما عني انما هو من الستين للقرشنة ورواية الستين مطلقا والغرض  
يحتاج الى دليل الا انما نقول في الخبر في هذا انه قال ثمان مائة اذا بلغت ستين سنة  
الا ان تكون امرأة من قرشي فانه مروي عن ابي جعفر عليه السلام في الستين مطلقا  
عن الشيخ المفيد في المعتبر انه قال قد روي عن ابي عبد الله عليه السلام في الستين مطلقا  
تربان الدم الى ستين سنة وهذا يؤيد بوضوح روايةهم دالة على تخصيص  
الستين بالقرشنة بل دخول النبطية فيها ونسألكم القرشنة مع ان بعض اصحابنا  
نسألكم انما خرج من صاحب الحديث وغيره صرحوا بان المفيد ومن بعده كروا  
النبطية مخرجه من يد المصنف وكلام المفيد كما ترى يؤيد بالنسب وبالجملة فاما  
المسئلة عندي لا تخلو من توقف والحكم فيها مشكل وجوه الاختصاصات فيها  
ومن بعد على هذا الاضطرار لم يتأخر في اقتسام هذه الاخبار فلا ريب في قوة القول  
بالحسين عند مطلقا لكثرة اخباره وصحة بعضها وانما لا يقول الا على  
الاصطلاح القديم كما هو المعول عليه عندنا فالترجيح في هذه الاخبار والجمع  
بينها لا يعرف له وجه او جواز يمكن الاحتجاج عليه والحكم به ورواية الستين

مطلقة

هذه الخبرين قوله في وثيقة عبد الله بن بكير بن ابي ذر عن ابي عبد الله عليه السلام  
في روايات عديدة لا يخلو من عدم نقلها عن ابي جعفر عليه السلام في وثيقة عبد الله بن بكير  
التي من خصصها لتمام والظاهر حينئذ جليل من وجهين الى الحسنين مطلقا  
على الخبر منه وابقا كل رياس على عوموم ومنه يعلم وجه القول الرابع  
وتوحيدهم بغير حجة على وجهين احدهما قال سالت عن الرجل يقع ثوبه على  
جارية هل يصلح له الصلوة فيه قال لا يغسله قال ليس عليه غسل وليس  
فيه ولا رياس ويزيد بن ابيد الله عن ابي جعفر عليه السلام في قوله فيهما بفسا  
امساك الثوب منه يد على تهدي شيء من الميت الى الثوب من رطوبة او قدرو  
بالجملة فالأخبر هو تفيد الخبرين المذكورين لما ذكرناه مما حققناه بظهور القول  
الرابع استثنى الاخرى واما القول الثاني والاثالث فلا يعرف له دليل معتدلا واما  
ما تقدم به الحديث الكاشافي في الفاتحة من جعل النجاسة في الميت والكافر وكذا  
فما ذكره على مجرد الاحتجاجات الباطنية دون وجوب غسلها الا في فقد او حضا  
في بعض تحقيقاتنا متاخره وبطلانها وكيف كان فالقول الرابع وان كان هو  
الاقوى لما ذكرناه الا ان الاحتياط في القول الاول مما لا يخفى من كونه فانه  
قد روي في الخبر في الاحتجاج من التوقيعات الخارجة من الناحية المقدسة  
ما يؤيد به الهدى مع السوسة وان جعلت على الاحتساب جها  
في احتساب المس لاغتساله ولا خلاف بين الاحتساب وضوان الله عليهم  
القبولين بوجوب غسل الميت في هذه النجاسة المذمومة على الحقيقة لا تعدي  
الاملاقات حصة الميت رطب كان او يابس فلو سئله من وراء الثياب رطوبة  
كانت او يابسة فانه لا يخفى عليه الاغتساله نعم عليه غسل اليد في الاوكاف  
يد على ذلك صحة تفيد الحسنين القصار قال كتبنا اليه رجل اصاب يده  
او يده فويل للميت الذي يجل جلا قال لا يغسل فقد ثبت عليك الغسل وفي  
جلته من الاجزاء فعلق الغسل على ميت الميت المتبادر منه من الجسد يكون

الشيء

مطلقة والقيود بالقرشنة لم يثبت عندي على وجه يوجب الحكم به والقوى وال  
العال المسئلة ٣٨ مومن ثمان ستين ورواية يوجب الحكم به والقوى وال  
سنة مع يوسعة زيد ودين الميت هل يجب عليه الغسل مائة الجواب ان ظاهر  
لفظ السؤال ان الغسل للميت في الغسل فيجوز الذي هو جواز عن ان الله تعالى  
لجنته المتقدمة من الميت بعد موته ويؤيد نفسه وبمحمل الحديث في الغسل  
بكرها الذي هو عبارة عن ان الميت النجاسة الحديثة وهي ما رويها بعض النجس  
في كلام الاحتجاب والاختار فالواجب الاجمال العبارة تختص بالنجاسة التي هي  
المذكورين فالكلام يقع في مقامين الاول في تعدي نجاسة الميت الموحدة  
لغسل سائر اجزائه من ثوب او انسان او نحو ذلك فيقول بانها عينه حقيقة مطلقا  
وهو ظاهر في الشاهد الثاني في الروي فعلى هذا يخفى ما لا في الميت برطوبة  
كان او يوسعة وتعدي نجاسة ذلك الملاقاة الى كل ما لا ياقا برطوبة ويقتل  
بعدم تعدي النجاسة مطلقا وان وجب غسل الميت في نجاسة تعديا وهو قول  
ابن اذ روي عن ابي جعفر عليه السلام في المأذون ويقتل بعد ما يقع الرطوبة واليوسعة  
كما هو القول الاول كما يقع الرطوبة عينه حقيقة على وجه المتقدم وحكمه مع  
اليوسعة بمعنى نجاسة ذلك العضو الملاقاة خاصة وعدم التعدي منه الى ما  
لا يقع برطوبة وهو موقوف على القائمة في القواعد وبه صرح في الحديث وقيل كونها  
عينه حقيقة مع الرطوبة خاصة وانما مع اليوسعة فلا الرطوبة فيكون كسائر  
النجاسات اختاره الحق الشيخ على الذي روي في وقت عليه من الاخبار والمسئلة  
جسنة الطلوع عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الرجل يصب ثوبه على الميت  
فقال يغسل ما اصاب الثوب ورواية ابراهيم بن محمد قال سالت ابا عبد  
الله عن رجل وقع ثوبه على ميت ميت قال ان كان غسل فلا يغسل ما  
اصاب ثوبه منه وظاهر إطلاق الروايتين يقتضي تعدي النجاسة على ما  
كان الميت او يابسا والى ذلك استد صاحب القول الاول لانه مما ياتي في اطلاق

النجاسات وفي صحاح مسلم بن خالد انه سأل ابا عبد الله عليه السلام يغسل من غسل  
الميت قال نعم قلت في ادخلها القبر قال لا يا عبد الله عليه السلام فاما ظاهر  
ان الحكم لا يرب فيه ولا اشكال والله اعلم المسئلة ٣٨ مومن ثمان ستين  
النجاسة ظاهرة ام لا وهل يغفر بين وروية على النجاسة وورود النجاسة  
عليه ام لا الجواب ان الكلام في هذه المسئلة واسع الخيال لما ذكرنا من  
القول والقول كونه في رياس الا قوله وقد استوفينا الكلام فيها الا ان يذهب  
في كتابنا الحديث في الظاهرة ونحن نذكرها هنا على ذلك فقول قد سالت  
احد رصوان الله عليه السلام في المسئلة على القول الاول القول بالنجاسة مطلقا  
وان حكما حكم الحاصل قبل الغسل وجه في غسل سائر اجزاء القدر العتري  
الحل في هذا الحديث الحق والعلامة على تناقضهما وانما الظاهر انه المشهور  
بين المشايخين اجماع الحق في القبر بانه ما قيل لا في النجاسة يجب ان  
يغسل ويؤاد قوله القبر بن القاسم قال سالت عن رجل اصابه قطرة  
من طشت فيه ونحوه قال ان كان من بوله او قد روي يغسل ما اصابه وراى  
بعضهم في اخوة الرواية وان كان وضوء الصلوة والنجاسة واهمها العلكة  
في الفرج ورواية عبد الله بن سنان انه سأل عن الميت الذي يغسل به الثوب او  
يغسل به سائر اجزائه من ثوبه او يابس فلو سئله من وراء الثياب رطوبة  
تعد الغسل وهل اراق ماء الغسله الاول بالكلية من الطروف ووجوب  
العصر فيما يجب فيه العصر وعدم تطهر بما لا يخرج منه الماء الا في الكبر  
واجب ما من الماء في فيه كبر لا لا يتأخر عن المتأخر فاعلم ما في  
الدليل متبادرة وفيه ان الدليل على كونه الكبري المذكور في الاخبار  
الدالة به هو الشوط على نجاسة القليل بالملاقاة بما لا يرب عليه في  
رسالتنا في المسئلة المتبادرة بباطنة القليل في النجاسة متاء القليل  
وتشاع في كلام جليل من متأخري المشايخين من عدم العموم في هذا القول

الشيء















بول ما يوصله. وخصه طاهر عند علي ما اجمع فيه. فاما ما في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
الى ان قال وقال ابو حنيفة والشافعي انما يحكى في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
لم يظهر. ورواه عن علي بن ابي طالب في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
اخيرا في الزوايا. ولا يخفى ان جعل الزوايا في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
الانبياء والاقراب انما الضميمة ما تدبر بها وعدم ظهورها في الزوايا عند الخلق  
لجاءها على الضميمة فنادى من علمها هو الوجه الاضيق وتاخر اذ ذللك الحيزين فعدت  
عن الوجه في مقامها وانما بالذلة على ما تدعيه انبى فلم يبق الا ان يذكر الزوايا  
خاصة ولا يخفى انما الوجه على القواعد المقررة من انما الضميمة صلة الله عليهم في  
قواعد الاخبار لكان الترجيح لاحدا في الخاصة لان منها الترجيح بالجمع عليه. ولما هو  
والاخرى وهذا في جانب روايات الخاصة البينة ومنها الترجيح بالجمع عليه والمهور في  
المراءى في الرواية وهذا ايضا في روايات الخاصة خاصة دون ذلك الحيزين و  
باجلها فليكن عندى من الوجه الوجهان لا يخلو في ذلك الشكوك والتمهات والعرض  
مستخرج من اخرين ولا سيما الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله بن صالح الجرجاني ومعهما من الا  
جبارين في الجود على القول بالجمهور وطاهر كما اشرنا لك في الوضوح والظهور وقد  
بينت ذلك من طواوي الكلام الحكم في الرواية بالظاهرة كما خرجت به تلك الاخبار المتقدمة  
والله العالم المسئلة **الاربعون** قوله الطبري لما كوله طاهر لم لا يجوز ان  
قال خلتها جميعا رضوان الله عليهم في هذه المسئلة قد هيأ الشيخ في الاطراف الى ما  
بول الطبري وقد روي جميعا في نسخة الاصل في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
ولم يبق في الزوايا مطلقا وقال في خلاف ما اكل فذكر طاهر وما لم يبق  
لم يبق فذكر في هذا القول ذهب جمهور الاصحاب وليس في الاخبار متقدمة  
عليه فذكر في هذا القول في المختار بما دل على نجاسة العذرة مما لا يوصل لغيره  
قال بعد نقل قول الشيخ في خلافه والمبسوط لئلا نأخذ على نجاسة العذرة  
ما لا يوصل لغيره في موضع الدعاء في الحرم والعذرة مترادفان انتهى وكأنه اشار

بذلك

بذلك الى ما روي عنهم من ان الماء من الوضوء من الماء الذي دخلته الحامة او الذي  
في جملها العذرة ومن اخرجهم بفسل الثوب الذي وطأته الزاحية وفي رجلها  
العذرة ومن اخرجهم بفسل الرجل الذي وطأها العذرة وما زاد ذلك فإذ على  
نجاسة العذرة يقول بطلان فانه شامل لموضع النزاع لان الزوايا والعذرة مترادفان  
فما عرفت السيد الشهيد في المدارك بأنه زجيد لا يشاء ما ذكر على العموم وان العذرة  
ليست شرادة بالظواهر اختصاصها بفسلة الانسان كما يدلي عليه الفرق بين  
عليه أهل اللغة قال المحمدي اصلها فاعلموا انما سميت عذرة الانسان فاعلموا  
تلقى في الاقضية فليكن منها اسم العشاء انتهى وفيه ان الروايات التي اشرنا اليها  
شاملة باطلاتها العذرة الانسان وغيره وانما انه قد روي في الروايات اطلاق العذرة  
على عذرة غير الانسان فليكن مع محمد بن عبد الرحمن القهري قال سالت ابا عبد الله عن  
الرجل يمشي في ثوبه عذرة من انسان او شجر او كلب بعد غسله قال لا يكره  
ان يمشي فلا بعد وروى الشيخ بسند عن محمد بن مزارع عن ابي عبد الله عن ابي جعفر  
العذرة وروي في الموطوع جماعة بن مهران قال سالت ابا عبد الله وانا حاضر  
فقال انما يكره ان يمشي العذرة فيما تقول فالحرام بيعها ونحوها وقال لا بأس ببيع العذرة  
فانه لا شك في ان المراد بالعذرة في الحديث الاول من الحديثين وفي الخبر الثاني انها  
هو عذرة ما عدا الانسان فخرجت من عذرة الانسان انما كانا وضعا في قوله تعالى  
جملة الاصحاب ايضا وانما كانا ضاحيا للقاموس وصاحبا لمحتاج فسر والخروج بالعد  
وهو يتبع في الرواية ويؤيد ايضا ما مرجه من تفسير الخو والفاطمي الذي  
ظاهر كلامهم انهم مخصوصون بفسلة الانسان قال في مجمع البحرين في قوله تعالى في  
في كتاب التبريع المنبر بالخروج بالجمع بغير من باب التبريع فاقول مع انهم قالوا في  
الفاطمي ايضا انهم مخصوصون بفسلة الانسان لما ذكر في سبب التبريع من انهم  
الفاطمي لكان المختصين من الارض وكانوا اذا ارادوا ابتداء الحاجة اتوا تلك  
الامكنة فليكن في الحديث فتح فكلام المعتز لا يخلو من قوة الا انه يمكن ان يقال ان

ن

اسروا

العذرة وان كانت بحسب اللغة شاة ولكن لا يبعد ادعاءها في الروايات عند الخلق  
وعنه الفرقة مخصوصة بعذرة الانسان وانما تدبرها غير ذلك لا على وجهه فليكن  
غيرها الطبري لا على الظاهر بل على الافاد الشاة المتعارفة دون الشاة المتأخرة  
انما العذرة والضميمة في ذلك بحسب عبد الله بن سنان قال انه عذرة الله  
واشبه ثوبه من بول ما لا يوصل لغيره وهي كما ترى انما تضمنت حكم البول وهو  
غير الماء او اخص منه وبعبارة وجه الاستدلال لاجلها في ذلك بانها لما تضمنت حكم  
البول وذلك على ما استه في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
من الضميمة بكان لا يحتاج الى بيان كما سبق الكلام عليه في سابق هذه المسئلة  
انما القائلون بالظاهرة على ذلك برواية ابي بصير عن علي بن عبد الله قال كل شيء  
يطهر فلا بأس بخروج ولا بوله وهي متناولة لا كقول غيره وقد وعدها جماعة  
منهم صاحب المدارك وغيره  
وغلبة ظاهرة فان ابي بصير في رواية عن علي بن  
التعبين مع علمه حديث جعفر بن القاسم الضرير الذي هو قريب الاحتمال في الروايات  
في الضميمة واجاب القائل في المختلف بانما خصوصية بالمشاف انما هي مخصوصة بما  
يشاد في العذرة وهو عدم كونه مأكولا وهو ضعيف لمنع الجمع الذي اذناه بما  
صريح به في هذه المسئلة من الكتاب المذكورين في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق  
عن ابن بابويه وابن ابي عمير في قوله استثناء المشاف من الزوايا في طحاينة وضع  
كون العذرة في استثناء المشاف على قوله كونه غير مأكول لان الدليل على ان  
قيامه من خارج على استثناءه والتخصيص به لا يبعد منه انه عذرة التخصيص  
ما دعى مدعى اكل اللحم او غيره على انه يوجب الامانة انطالما وانكار العمل  
بها واجاب اخرون عن الرواية المذكورة ايضا بالجملة الى ما كوله في خاصة  
بذناه وان حسنة عبد الله بن سنان المتقدم من حيث دلالة ما عاين في قوله تعالى  
بول ما لا يوصل لغيره الطبري وغيره وروى عليه او لان الرواية انما تضمنت  
البول فلذلك حكمه في قوله الطبري واحد مما عاين في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق

من نجاسة العذرة في موضع ثوبا لا يولد فرض تعينه بالحكم الذي في ايضا لكان الجمع  
ايضا بحسب الحديث المذكور في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
الحدود على التبريع الى دليل نال الظاهر في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
فوقه في الزوايا وانما له يوم تلك كونه في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
بالقوله في الزوايا في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
الظاهر في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
مناط التخصيص في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
التي في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
الظاهرة في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
مطلقات وروايات في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
بول المشاف في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
استدلال الشيخ على استثناء المشاف في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
نقل شيخنا المجلسي في كتاب القادر عن فاذر الرازي انه روى في قوله تعالى في الزوايا  
موسى بن جعفر عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت ابا عبد الله عن الثوب  
الذي فيه اموال الخفافيش وقدماء الرايح فقال لا بأس وبالجمل فاعلموا  
الظاهرة في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
ذلك ايضا الصحيح على ما مر في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
تري في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
الاستفصال في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
في قوله تعالى في الزوايا عند الخلق في قوله تعالى في الزوايا  
من لا يوصل لغيره الطبري وغيره وروى عليه او لان الرواية انما تضمنت  
والجاء ما ذكر في توجيه الاستدلال من ان ترك الاستفصال لا يوجب

ن































وَالْتَقُوا بَابَكُمْ إِلَى الْمَلِكِ وَقُولُوا سَجَنَةً مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ  
سَجَنًا نَبِيْرُ اللَّهِ كَالْبَيْتِ الْوَحِيدِ كَالْعَرْشِ وَقُولُوا بَيْتَ الْكَافَّةِ التَّحِيَّاتُ  
أَنْ دَانَ بِهَا عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَالْمَوَاسِعُ بَابُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَقَدْ شَافَتْ الْأَعْيَانُ  
بِهِ صَلَواتُ الْعَالَمِينَ بِرَدِّ مَا خَالَفَ إِرَادَتَهُ وَأَمْرِهِ بِسَبْعِ عَشْرَ خِلَاطٍ وَفِي حِجَابٍ  
هَذِهِ الْأَخْيَارُ لِلْأَبِي الْمَذْكُورِ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَذْكُورِ وَفِي الْمَذْكُورِ  
وَلَا يَعْرِفُهَا إِلَّا مَنْ عَمِلَ ذَلِكَ الْخَيْرَ وَالْإِنْفِاقَ فِي مَا مَعَ قَبْلِ النَّظَرِ فِي مُقَابَلَةِ  
الَّذِي يَصِفُهُ بِالْمُتَكَلِّمِ وَمَا قَامَ الْإِسْنَادُ الْيَسَّافِي مُقَابَلَةً لِمَا كَانَ أَنْ طَاهِرًا بِعَلَى الْخَلِيفَةِ  
الْمُتَعَلِّقِ بِالْعَدْوَانِ الْإِسْلَامَ عَنْهُ بِأَقْلِهِ وَهُوَ بِعَقْدِهِ فِي الْمَجَازِ فِي التَّوْحِيدِ الْمَذْكُورِ  
مَعَ الْإِنْفِاقِ نَحْوًا وَمَوْقُوعًا عَلَى حِوَالِ الْمَجَازِ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّا الْفَتَاوَى فَلَا تَقْلَهُ فِي  
الْمُتَعَلِّقِينَ الْإِنْفِاقَ عَلَى ذَلِكَ قَامَ الْفَتْوَى بِالْعَمَلِ الْفَتَاوَى الْمُسَوِّغَةِ بِأَبْنَةِ السَّاحِجِ  
بِزَيْرٍ تَقْيِيدًا بِاسْتِثْنَاءِ الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ وَفَضْلًا مِنْ تَحِيَّةِ الْمُتَعَلِّقِينَ فِي قَارٍ وَمَوْقُوعَةٍ  
الرَّوْفِي فِي الْكَافِي قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي مُضَاهِلَةٍ فِي الشَّعْرِ لِحْدًا لَمْ  
يَأْتِ أَفْئِدَةً قَالَ مَا كَانَ يُغْفَرُ إِلَّا بِخَاتَمٍ فِي عُنُقِهِ قَالَ فَلْيَلْبَسْ ذَلِكَ الْخَاتَمَ وَيَكُونُ  
شَيْئًا إِلَى الْمَاءِ قَالَ إِنْ الشَّقِ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ قَالَ فَلْيَتَلَبَّ بِذَلِكَ الْخَاتَمِ قَالَ وَمَوْقُوعَةٍ  
الْحَدِيثِ وَفِيهِ كَثَرَةٌ وَلَا تَحِيَّةَ عَلَى حِوَالِ السَّاحِجِ مَعَ عَدَمِ وَجُودِ قَامَ الْإِسْنَادُ السَّاحِجِ  
الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ حَارًا فِي مَا مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ الْمَوْجِبِ سَعْيَ الرَّجُلِ بِإِنْ يَكُونُ الْمَاءُ فِي  
الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي حُكْمِ الْعَدَمِ مِنْ حَيْثُ الْفَتْوَى بِالرَّجُلِ عَلَى التَّعَالُفِ وَفِي مَا مَعَ الْعَمَلِ  
الْمُتَعَلِّقَةِ عَلَى تَقْيِيدِ كِتَابَةِ الرَّجُلِ فِي مَوْقُوعَةٍ الْمَشَارِ إِلَى مَا وَجَّهَ الْإِسْنَادُ الْإِسْنَادُ  
الَّذِي عَلَى السَّبِيحِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ وَمَعَهَا تَحِيَّةَ عَدْلًا فِي سَنَةِ إِسْرَافٍ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ  
عَنْ رَجُلٍ نَصَبَهُ لِحْدَةً فِي الْيَلَةِ الْبَارِدَةِ وَخَافَ بِإِغْلَافِ الْخَاتَمِ أَنْ يَغْتَسِلَ فَقَالَ  
يَتِيمٌ وَيَتِيمٌ فَإِذَا أَمْسَ الْبَرْدُ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ وَوَرَأَى جَعْفَرًا فِي شَيْءٍ مِنْ رَأَى  
عَمْرًا بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ سَأَلْتُ عَنْ رَجُلٍ سَأَلَ كِتَابَةً فِي يَلَةِ بَارِدَةٍ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَنْ يَنْتَفِلِ  
أَنْ يَغْتَسِلَ فَإِنْ رَجَعَ فَإِذَا أَمْسَ الْبَرْدُ اغْتَسَلَ وَأَعَادَ الصَّلَاةَ وَوَرَأَى جَعْفَرًا فِي شَيْءٍ مِنْ رَأَى

آبِ حیات

الله قال قيل ان فلانا اصابته حنابة وهو محمد وقد فصلوه فأتى قال  
 يا ابا الوائل انتم اهل سقاء السؤال قال في الكافي بعد نقل الرواية  
 المذكورة وروي ذلك في الكبر والخطوب بينهم ولا يقبلون محمد بن مسلم  
 الا انما جاءهم عن الرجل يكون له الفروج والخراحيب قال ابا ناس  
 بن مسلم بينهم وسكت ابن ابي عمير فعلى ابن ابي عبد الله قال بينهم  
 الحدوم واكتب بالتراب اذا اصابته الحنابة فروا به ابراهيم بن جعفر الجعفي  
 عن ابي عبد الله قال ان النبي قد لوك ارجل اصابته حنابة على وجه كان به الماء  
 بالفضل لا يقبل فكن نجات فقال رسول الله صلى الله عليه وآله فقام اياه انما كان دواء  
 العي السوال ومحمد بن اودن سرحان عن ابي عبد الله ع في الرجل يقبض له حنابة  
 وبفروج او فروج او يحاف على نفسه من البرد فقال لا يقبل من رجليه ويحمي  
 محمد بن مسلم عن ابيهما ع في الرجل يكون له الفروج ويحبك فصدية الحنابة قال  
 بينهم وان خير بان هذا الحنابة كلها ذلة عظيمة على الانسان التيمم ام من  
 ان يكون الحنابة عن عظام واحلام وهي مؤلمة بالذلة العقلية الدالة على وجوب  
 دفع الضرر المظنون عن النفس والفقه كما وسكت محمد بن ابي الحسن وصافهون  
 على ان علي بن ابي القل والحسين بن محمد الشيخ محمد بن الحسن وقوله هذا القول  
 الشاذ الشاذ بهذا الخبر المذكور ومع مخالفها بايات الكتاب العزيز والادب  
 السفيضة بعض الاخبار المختلفة على الكتاب ثم اخذنا ما وافقه وطرح ما خالفنا  
 بل بعض الاخبار مطلقا عنه واخذنا به ان وافقه والا فترجى كيف الى هذه  
 القاعدة المشهورة المفق عليها انما ونوى وتعلق هذه الاخبار باسادة الدنيا  
 ولواجب ما ذكره من هذا الاخبار يجب تفهيد اطلاعها بالاحاديث المتقدمة  
 فلما ذلك وقع سلامة تلك الاخبار رتال الطعن والاطلال وانك قد عرفت بما قلنا  
 من الاخبار والروايات ما اوجب طرحها ومنعها عن المقابلة في هذا المجالسة  
 المحض منه ايضا قد سمعنا ان يعيدل هناك عن القول المشهور المروي بما ذكرنا من

الأدلة القليلة والمقلية كتابا وسنة وموا حسوصا إلى هذه الروايات  
التأدية ويوجد على طرف المشهور وسلسلة أبوالذواب والقول بها رها وحيا  
تطارد ربا المستقيمة الصحيحة الدالة على الحاشية كما عرفت في المذموم  
المذكور أيضا وسلك في السبيل الدواب والبراهين المتقدمة المشهور  
إذا عرفت ذلك فاعلم أن الموقوفين في الوقتين الثلاثة فيها ولا سيما الأولى من حيث  
الضمير بالفضل لا يجد لأطبقان على محل النزاع ويمكن حملها على أن خبر القدر  
بين الموضع من عهد والاختلاف باعتبار أن ذلك الموضع لا يجد لحاشية الأخرين  
قدرة على الفضل من غير ضرورة واستحقاق شديد يجب عليه الفضل وإنما الاختلاف  
الحاصل من غير اختيار فإنه يتم عنه أنه من حيث الموضع المذكور الذي يصح  
استعماله في نصيبه التيمم وعاصلة أن الموضع المذكور من حيث هو  
للتيمم من صاحبه متعديا في قوله لعل على أن الموضع المذكور لا يبلغ القدر  
الذي يجب التيمم وأنه لا يجمع الاحتياط يمكنه الاستعمال وهذا الوجه كاف في  
قول الأخير وعدم طرح ما بين وبين وهذا الوجه عند التامل فيه وفي الاحتياط  
وبعد نقل الجواب المذكور أن مع باقي أخبار المسئلة وأما الروايات الأخرى فإن  
فقد أجاب عنها ما أحقق والمعتبر أنها ليست أصح مما في الدلالة من أنه  
المسئلة وليس كما سبقه قلنا لأن قوله على ما كان للرسالة في موضع الداع  
وإن دل بطلانه فرفع الضمير بالظن واجب عقلا لا يرفع بإطلاق الرواية  
ولا يخص بالعموم بل بالخاصة قال في المذرك بعد نقله عنه وهو حديث  
قال ويوجه عليهم التمسك بها أمر وكذا الظاهر دلالة نصيبها فيما يتعلق لحاشية  
ولا قابل يعمونها على الإطلاق انتهى فإن ما تضمنته الخبران الأولان لا سيما  
الأخيرة التي نقلناها في الوصف الرابع من إعادة بعد الفضل تحوّل على الاحتياط  
لأنه متى كان التيمم في الصورة المذكورة ضروريا والصلوة به صحيحة فلا وجه  
لإعادتها فضلا وأن كان التيمم غير ضروري والصلوة به صحيحة فلا وجه للأمر

[illegible]















نور

نصف

لجسده

三

*Li*

223



الاجابات ان النهي مختص بالباس وما يلي في الثاني من تلخيص  
يشير اليه لفظ في في قوله لا تصل فيه ولا يجوز ان تصلوا فيها  
ان عند الصلوة فيه من معنى ذلك من ذلك يستحب الحكم الى الصلوة  
مع المصلي في صلته بل صلى في صاحبته مشقة من عظم القيل او  
نحوه لم يصر صلى في اذ غايه ما يستفاد من ذلك ليل هو ما عرفت وما  
عدها في على حكم الصلوة الى ان يقوم عليه دليل شرعي ما تضمنه هذه  
الاخبار من عدم جواز الصلوة في هذه الاشياء وان كان كاهن فت مما  
ظاهر لا صاحب الاتفاق عليه الا انه قد ورد بان هذه الاخبار ما ظاهر  
المعارضه في الحكم المذكور فمن ذلك صحيحه محمد بن عبد الجبار قال  
كتبت الى ابي محمد ع اساله هل يصلي في تلوته عليها بر و لا يبر  
لحمه و تلوته حريرا و تلوته من بر الابر و تلوته لا تصل الصلوة في الحرير  
المختص و ان كان البر كليا حلت الصلوة فيه انشاء الله تعالى و  
صحيحه علي بن الريان قال كتبت الى ابي الحسن ع هل يجوز الصلوة  
في ثوب يكون فيه شعر من شعرا الانسان و تلوته من ثوبان يتقضم  
و يلقيه عليه ثم وقع عليه بجوز و صحيحه الاحول قال سالت  
ابا الحسن ع الثالث ع عن الرجل يأخذ من شعره و طفاه ثم يغتفر الى  
الصلوة من غير ان يتقضمه من ثوبه فقال لا بأس و رواية بشير بن  
يسار قال سالت عن الصلوة في الحرير يغتفر بر الابر و تلوته  
يجوز ذلك و صحه شبيب هذا الخبر في الثوبين الى الشد و ذى  
قال في الفقيه هذه رخصة الاخذ بها ما جرد و رادها ما ثم

ولا

ولا يصل ما ذكره ابي في رسالته الي و صلى في الحرير ما لم يكن يغتفر  
يو بر الابر و تلوته و رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال سالت عن  
الاجابات من الثوب و الحرير منه يصلي فيها و لا قال اذا كان ذلك كذا  
باس في بعض الشيخ الخفاف عن من الثوب و من ذلك الاخبار الواردة  
في جواز الصلوة في الحرير و ثوبا في الثياب و الواردة في الثوب و لا  
حيث لم يتقضمه بالصلوة في الابر يسير المخرج و هو متفق عليه و لا  
صحاب اقول و لا يظهر عندي التفصيل في هذه الاخبار و لا يلحقه في  
هذه المسئلة بان يقال ان الظاهر لما ذكر من غير المكالم في تلك الا  
خبر هو ما عدا الانسان و لا لنفس له و ان المراد انما هو ما بر الابر  
ان من جنس الثياب و الغنك و الثياب و السباع و من ذلك من  
الافراد التي تضمنتها الاخبار كالا يغني على من راحها و نظرها  
بعين الاعضاء فيكون الانسان و ما يحصل من فضله خارجا من  
هذا الباب و يحسنه صحيحنا علي بن الريان المتقدم من ان سئل امرؤ  
لك المنع في الصلوة في ثوب يكون فيه الانسان لنفسه او غيره او  
ثوب يتقضم فيه او يصطب فيه و كان ذلك مصافحة بعضهم لبعض في  
البلد الحارة و معانقهم مع ثوب الحرير من احداهم الى الاخر و  
لظاهره خرج منه في رواية و رواية و متايد ذلك رواية  
لحسن بن علي ان عن الصادق ع عن ابيه ع المروية في ثوب كان  
دان عليا سئل عن البراق يصيب الثوب فقال لا بأس به و ما خرج  
ما لا نفس له فان اطلق الاطلاق في الاحكام الشرعية انما تنصرف الى  
المراد الشارحة المتكثرة و ان الغرض من النادرة و من هذا جازة الصلوة

قد عرفت انهما اختلفا بفضلة الانسان المستثنى من هذا المكان و كبر  
كان تاليه في على جازة الاحتياط في امثال هذه المقامات و جرد و  
في الديانان و الله العالم **المسئلة السون** لو شئ الانسان نجاسة و صلى  
بها هل يجزئ مطلقا و في المقت خاصة فكذا جاهل النجاسة اذا ارادها  
في التي تبت بعد الصلوة **املا الجوز** ان الظاهر هنا يقع في مقامين الاول في  
على في النجاسة ناسيا و قد اختلف فيه كلام الاصحاب لا اختلاف في الاخبار  
في هذا الباب فذهب جيع منهم الى وجوب الكعادة مطلقا و ذهب اخرون  
الى عدم مطلقا و ذهب الشيخ في الاستنباط و تبعه جيع و المتأخرين  
الى الكعادة في التي تبت و ان الخارج و يدل على القول الاول و صحيحه  
رواية قال شئ من ثوب بي ما و لم يغسل ذكره شئ صليت فسالته ابا عبد الله ع  
عن ذلك فقال اغسل ذكره و اعد صلوته و من ثوبه بن برك عن بعض اصحاب  
بنا عنه عليه السلام في الرجل يسجد في سجدة و يمسح بيمينه و يصلي قال  
يغسل ذكره و يعيد صلوته و صحيحه غير بن ابي نصر قال قلت لابي عبد  
الله ع اقول و شئ من ثوب و شئ من ثوب ما صليت قال اغسل ذكره  
و اعد صلوته و حسنة بن اذينة عنه ع في مثل السؤال المتقدم قال عليه  
ان يغسل ذكره و يعيد صلوته و من ثوبه سماعة بن عبد بنسي الاستبراء و  
غسل الذكر قال عليك الكعادة و حسنة محمد بن مسلم في الذكر قال ع ان كنت قد  
رثته و هو اكثر من مقدار الدرهم فصبحت غسله و صليت فيه صلوته  
كثيرا فاعاد ما صليت فيه و رواية ابي بصير في الذكر ايقول قال و علم تلوته  
يصلي و شئ نصلي عليه الكعادة و رواية سماعة بن عبد بنسي  
لذكر بنسي و يغسله حتى يصلي قال يعيد صلوته كي يتبهر بالثوب اذا كان في  
شئ عني و ليسا نه و صحيحه الخشعي في الذكر ايضا قال و ان كان اكثر من

في الحرير المختص المخرج اتفاقا و كذا لا بأس بايقضا من الشيخ المتقدم  
من العسل على لباس المصلي و من ما لم يصبه نكتت تص خافه و نكتت  
لك و ثابان تعارض هذه الاخبار قد وقع في موضعين احدهما في  
اللباس مما لا يبر كالحجج و بعض دال على الجوز و بعض دال على  
المنع و لا صاحب قد اتفق على الجوز في الخبر خاصة و ح فتبين  
اخبار ما عده مما يدل على الجوز و بعض من دال على المنع و لا صاحب  
بما يقتضيه على الجوز و ان ذهب البعض الى القول ببعضها الا  
انه يمكن الجمع بينهما و بين ما عارضها اما جعلها على التقية و حملها  
و المنع على ظاهرها من التجرير و حملها خبر التجرير على الاقلية  
و لا يمكن استحباب الظاهر رجحان الاول مع احد طينته في الدين  
و ثابتهما فلما لا تقرر الصلوة فيه اما كذا مثل الشعرة الملقاة على الثوب و  
من ذلك الاول منها قد وقع التعارض فيه بين صحيحه علي بن  
مهران و الدالة على المنع و كذا رواية احمد بن اسحق الابرهمي  
و بين صحيحه محمد بن عبد الجبار و الدالة على الجوز و مقتضى  
كلام الاصحاب رضى بر اتفاقهم المتقدم فقله هو المنع و ان كان الترخ  
قد جعل ذلك وجه جمع بين الاخبار حيث حمل رواية حماد الدالة  
على الصلوة في جلوة الثوب الدالة على الصلوة سوء و التلوة و  
شبههما مما لا يتبر به الصلوة و الاستفادة من كلامه الجوز و بن دهر  
رواية عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم بنا و على نسخة الخفاف و يا  
الجملة قال القول بالمنع هو الاول و نق بالاحتياط بالدين و المؤمن  
مرحلة من الاخبار و الثاني قد تعارض فيه و ان تبارا هم بن محمد  
الهمداني و صحيحه محمد بن عبد الجبار و ما صاحبنا علي بن ابي

تقد



قد دد همرى كان راره و لم يغسله حتى صلى فليعيد صلى ته و راية  
جيد بد راج في التراب و ان كان قد راره صاحبه قبل ذلك فلا بأس بالمر  
يكن محققا قد راره همرى صحيفه بن ابي يعقوب في نقط التمر يعلم  
به ثريش ان يغسله فيصلي فيه ثم يركع بعد ما صلى ايعيد صلى ته قال  
يغسله و لا يعيد صلى ته الا ان يكون قد راره و لم يغسله و لم يغسله  
يعيد صلى ته و صحيفه بن راره قال قلت له اصاب ثوبي دم و عاني امر عني  
او شيء مني فجلست الشاة الى ان اصيب الماء فاصبت و حضرت المصلاة  
و شئت ان يثوب في دمى و صليت ثم اذكر ان بعد ذلك فقال تعيد المصلاة  
و تغسله قلت فان لم يكن ركبته مضمومة و عملت انه قد اصابه فخطبته فلم  
اقدر عليه فلما صليت و جدته قال تغسله و تعيد و هذه الرواية و ان كانت  
في تب مضمره لما فيها في كتاب علا الشرايع متصلة بابي جعفر و رايه بن  
مسكان قال بحثت مسلة الى ابي عبد الله مع ابي هاشم بن ميمون قلت اساله  
عن الرجل يبذل فيصيب فخذ قد ركبته من جاله فيصلي فيه ثم يركع  
لم يكن غسله قال يغسله و يعيد صلى ته و صحيفه علي بن جعفر المروزي  
في كتاب قرب الاسناد و كتاب المسائل عن اخيه موسى قال سالت عن  
الرجل اذا صاب ثوبه دم فلم يعلم به حتى اذا كان من الغد كيف يصنع  
قال ان كان راره و لم يغسله فليغسله جميع ما فاته على قدر ما كان يصلي  
لا ينقص منه شيء و ان كان راره و قد صلى فليعد تلك الصلاة الصلوة  
لم يغسله و يد على القول الثاني صحيفه العلا في الرجل يصيب ثوبه  
الشيء فينسى ان يغسله فيصلي فيه ثم يركع انه لم يكن غسله يعيد  
صلوته قال لا يعيد قد مضى صلى ته و كتبت له و رايه هشام بن  
سالم في الرجل يتوضا و ينسى ان يغسل ذكره و قد بال فقال يغسل ذكره

ولا

ولا يعيد صلى ته و راية عمر بن ابي نصر اني صليت فذكر ان ابي لم يغسل  
كرى بعد ما صليت فاعيد قال لا و من ثوبه عما قال لو ان رجلا نسي ان  
يستحي من الغياب حتى صلى لم يعيد المصلاة و صحيفه علي بن جعفر في  
رجل ذكرى همرى في صلى ته انه لم يستحي من الجلاء قال ينصرف و يستحي  
من الجلاء يعيد المصلاة و ان ذكرى قد فرغ من صلوته فقد اجزله ذلك و  
لا اعادة عليه هذا ما و كتبت عليه من الرواية و المتعلقة بالمسئلة المذكورة  
فيها و ثباتا و الشيخ في الاستبصار قد جمع بين ما نقله من اخبار  
النظرين جعل اخبارا متحدة لا اعادة على كون ذلك في الوقت و اخيرا  
د العدم على خارج و قد توجه على هذا الجمع جملة من متأخري  
الاصحاب و استدلو على هذا الجمع بصحيفه علي بن مهزيار الاثنية  
و ثبت خبر بان هذا مما لا يخفى عليه جملة هذه الاخبار الا ان عدد  
هم في ذلك واضح حيث انهم لم يحيطوا بالنظر باخبار المسئلة كل واحد  
ذكر و بعضها منها و ما يمكن تشيئة هذا الجمع فيه و من احاط باخبار  
رها كل واحد من يقينا بانها لا تتجمع عليه و ذلك لقوله عليه السلام  
في حسنة محمد بن مسلم و صليت فيه صلى كثيرا فاعد ما صليت فان  
لا اعادة لا يمكن تخصيصها بالوقت هناك من تلك الصلوات التي هي  
بخطا بلفظ الجمع الموصوف بالكثر لا ينقص على الاقل من ثلاث فريض  
فلا اعادة تقع خارج الوقت البته و كان الظاهر من صحيفه علي  
بن جعفر الاولي و هي و جوب اعادة على العام و لا ناسي في  
لى وقت و خارج لان رايته و عدم غسله همرى ان يكون ناسيا  
ان حال المصلاة و وقوع الامر بلفظ القضاء لا للتخير عن المقضي  
لقوله جميع ما فاته يعطي ان ذلك في خارج الوقت و ان الغاية

على ان و جوب المعارض من قربة الجاه و لا يخرج عن الحقيقة كما  
او صحتا ذلك في مقابلة كتاب الصلوات و بالجملة فالنظر في جملة هذه  
الاخبار التي اوردناها و لنذكر في هذا مضامينها بعد ما ذكرناه من  
عدم مرقب لها لشيء من هذه الروايات و بلين المذكورين و ان صاحبنا و من  
الله عليهم لم يركع في كتب الاستدلالية عند الكلام في المسئلة الا بالسر  
هذه الاحاديث و ان ذكرى همرى في مواضع متفرقة لا يحصل به التامل  
في مضامينها على الوجه الاخر و ما ذكره و الضعيفين باصطلاحهم  
طحا و روى له ضعفه و اضربوا عن الصحيح و ما ذكره و الجليل  
ردوه باجماله و لم يتجرعوا للمخرج من نصيح كتبه الاستدلالية  
ظهر له صحة ما ذكرناه و ما صحيفه علي بن مهزيار التي استندوا  
ليها في طريق الجمع المتقدم ذكره فهي ما رواه الشيخ في الصحيح  
علي بن مهزيار قال كتب اليه سليمان بن رشيد يخبره انه بال في ظلمة الليل  
وانه اصاب كفه برد نقطة من البول لم يبين ان اصابه و لم يركع  
مستحبه يحكي خبر ثريش ان يغسله و يستحي من همرى و مسح به كفيه و  
وجهه و راسه ثم توضا و صلى المصلاة فصلى فاجاب و قبرته بخطه  
اما ما انت همت مما صاب يدك فليس ينبغي الا ما تحقق فان حقت ذلك  
سمعت حقيقا ان تعيد المصلاة التي صليت بها و ان كان ناسيا فليعد  
منه من وقتها و ما فات و قلنا فلا اعادة عليك من قبل ان الرجل اذا  
كان نسي به نجسا لم يعيد المصلاة الا ما كان في وقت و اذا كان نجسا و صلى  
على غير وضوء فليعد اعادة المصلاة و ان كان في فاته لان  
النسب خلا في الحسد فاعمل على ذلك انشاء الله تعالى اني قد  
طعن السيد السند في الحديث في هذه الرواية و قبله المحقق في كبر الضعف  
من حيث جهالة الكاتب و هو غفلة عجيبة منها قد تمسرها فان

صلوات متعديدة كما لا يخفى و يتركه ان فرض الرواية لانها اذا وقع من  
الغدر بعد تلك الصلوات التي في اليوم السابق و لظاهر ايضا من صحيفه  
العلاء و قوله لا يعيد قد مضى صلى ته و كتبت له انه لا اعادة عليه و  
ان كان في الوقت كما يطعمه طاهر لتبديل و التباد و رايهم من صحيفه علي بن  
جعفر الثانية المتقدمة للتفصيل بين ما اذا ذكر في صلوته فوجب عليه الا  
عادة و بين ما اذا ذكر في قد فرغ فلا اعادة ففي الاعادة في الوقت اذ كان  
الاعادة عليه في الوقت و اجبة لما حسن هذا التفصيل و يقابله عدم اعادة  
عاده بعد الفرج بالاعادة قبل الفرج كما لا يخفى على المتأمل في سياق الكلام  
على ان ما استدلو به على هذا الجمع من صحيفه علي بن مهزيار لا يخرج من  
الاجمال الذي جعله به الا شك في المنافع من الاستدلال فيها في الحقيقة و  
لا استدلال كما سيظهر ان شاء الله تعالى بان وضع مقال في جميع بعض المتنا  
خمين بين الاخبار فجعل ما دل على الاعادة على الاستحباب و اظهر بعض  
ايضا فان كثرة الاخبار الواردة بالاعادة و انتشارها و روى في  
مقامات متعددة و سبلات شتى و نيات متفرقة مع صحتها في  
الوجوب لى و قد دجلة منها بلفظ الامر الذي هو حقيقة في الوجوب  
و جملة منها بلفظ عليه الال على تحتم ذلك و وجوبه مما بعد هذا  
و لا يحل كما لا يخفى على المتأمل في مضامينها سيما في قوله عني راية  
سماعة بعد صلى ته كي يتيمم بالشيء اذا كان في ثوبه عرق بة لشيء  
نه فانه ظاهرا لا لانه في الوجوب كما ذكرى فان العقوبة انما تنبئ  
في ترتب على الوجوب بالاعمال الاستحباب الذي يحسن معه الترتب  
على انه و ان اشتهر بينهم الجمع بين الاخبار في مقام التجار و جعل  
الا و على الاستحباب و انشأ هي على التعلل هبة الا انه لم يرقم لادب

على



فان لا اعتقاد انما هو على خبي علي بن مهزيار الشعة الجليل بل خلاص  
في قوله فاجاب بجواب ثلثة خطوط بقي الكلام في الاضمار والظاهر  
والظاهر انه غير مضمون بل جلدته قدس شأن علي بن مهزيار بيقضي  
الحكم بيقضي مضمونه كما قبلنا مضمونه غيره من اجلة الرواية مثله  
بانه في محله صلى ونحوهما للقطع بان مثل هو كذا الاعلام  
الذين هم في المرتبة الثانية عندهم عليهم السلام لا يعتد في  
معالمهم بهم على غير الامور قد طعن فيها في الامور كذا انما بانها  
مجملة المتيقن قال بل بها فادان بظاهرها بعد ما عتبار طهارة مما  
له الى مضمون وهو مشكوك الا ان يحمل قوله فان تحققت ذلك على  
ان الطراد فان تحققت وصحة الوجدان الى يدك على وجهه لا  
يكن في اعضاءه الى مضمون الى اخر كلامه قدس سره في ذلك وانت  
خبي بان ما ذكره من الجمل المذكور غير تام كذا السؤال نقصنا  
في الوجدان اما كيف تكلف بغير الجمل على تحققي الى صحة الى  
البدن على وجهه لا يصيب اعضاء الطهارة هذا والرواية المذكورة  
سورة قد شملت على عدة اشكال منها انها تقتضي عدم  
شروط الطهارة اعضاءه الى مضمون وتبطل ورواه مائه عليها  
منها ذلك الى مضمون الذي تبطل اما ان يكون مستحاضا ولا على كذا  
التقدم من الرواية فانه حاصلة اما على الاول فلا نظاهر امره  
عليه السلام باعادة الصلوة التي صلاها بعد ذلك الرضوخ بعينه فيعرف ان  
منشأ الاعادة ههنا في الرضوخ واما على الثاني فلا نآخر الخبر دل على  
ان فساد الرضوخ يقتضي قضاء الغرابت مع انه حكم فيه بان ما فات  
وقتها فلا اعادة عليه وقد حمل بعضهم الرضوخ في قوله على ذلك الى  
مضمون بعينه على الفسخ ولقد هنك انما انه معنى الرضوخ ولا يتحقق ما فيه

من

سا

سب

سج

لقد وجد في مخصص الكلام في المقام ان الفتوى لا بد وان الاعادة مطلقا  
ما عرفت مما هي عليه من الكثرة والاستقامة والى بد في مقامات من بين  
في بيان منقضية وان كان لا يتخلل من قرب الا انه لا يحضر في الا من يحمل الاثنا  
في المعارضة في المسئلة عندي لذلك لا يخرج من الاشكال ولا لا جنتا لا زعم فيها  
على كل حال في هي في جانب الاعادة مطلقا والله العالم **المسئلة الحادية**  
لقد قرأنا من خلق الامام الرضوي قول بطل صلوة انه لم يفسد بين الجهرية  
في غيرها ام لا **الجواب** ان الكلام في هذه المسئلة مبني على مسلمتين احدتهما  
مسئلة القراءة الا ما امر الرضوي والاصح عندي هي التمسك ببر الا في الجهرية اذا  
لم يسمع ولا هيمنة فانه يجب له القراءة والثانية مسئلة جاهل الحكم من ذلك  
في ذلك مطلقا كلاما مطلقا هذا في النص وتبين الملتزمين مشهور وتبين في قد تقدم  
تفسير الكلام فيها في المسئلة الثانية في بيان ما عرفت من معنى رتبة  
الجماعة صلوة كذا ياتي على النص في قراءة القرآن وان لم يكن الجماعة  
معنى ولا فرق في الموضعين بين الجهرية والاختفائية والله العالم **المسئلة**  
**الثانية** عر ما شتر في سقوط الاذان والاقامة جهات الفرضين وال  
يتبادر الى الحس في كون الصلوة في مسجد ام لا **الجواب** اني لم اقل على  
كلام من هذا المصنف انما في ذلك الا ان اطلاق الاخبار بالنسبة الى الحكم الاول  
يقضي العموم لكل صلوة وما اشترط المسجدية في بعض الاخبار قد تضمن كون  
ذلك في المسجد كما في رواية ابي علي ورواية ابي بصير وبعض اخر مطلق  
حملا مطلقا على المقيمين يقتضي تخصيص الحكم المذكور بالمسجد وهذا لا يظهر  
في تنافي ما على القدم المتيقن فيما خالف الاصل والله العالم **المسئلة**  
هذا سبق الاذان من الداخل بعد الفراغ خاصة في كل محل اذا كانت الجماعة لم  
تتفرق مطلقا **الجواب** ان الظاهر ان سقوط الاذان في الصلوة المذكورة  
انما هو لرواية صلوة الامام والاعتقاد بانها في كل موضع صفة في ذلك لا يخرج  
في فرض ذلك في الاخبار ما جرى عاها لغير المتكلمين من حيث ان دخول المساجد  
جهد والتدبر اليها اما هو لصلوة ليس صفة الماظر من صلى مع الامام وقضا  
فرضه فالداخل من الصلوة بعد انقضاء صلوة الجماعة بغير هذا حكمه الماظر  
تتفرق في الصلوة في ما من صلى مع الامام بغير اذان الصلوة منقضاء او اذاع

فان

من الوجدان ومنها ان (البدن الحاسنة) للراس لا ريب في تحصيلها بلا وسوسة الى  
سائر اجزائه فتتجنب الرطوبة التي عليها في منها ان تولد كتب حقيقا ان  
تعبين الصلوات التي صليت من ذلك الى مضمون يعطى انه لو حدثت عقيب ذلك  
للك الى مضمون في تنصا في **مسئلة** اخرى صلى صلوات فانه لا يعيدها  
مع انما العلة مشتركة واجاب بعضهم عن الاشكال الاول بالترام جلد ذلك قال  
انه لم يفسد بل انما هو مطلق الى مضمون وجعلنا ذلك من عدم الاشتراط ولا تتأخر في  
الاذان في رفع اليدين في رفع اليدين في جاز واحد انتهى وفيه انما المفسر من الروا  
يات الواردة في ازالة نجاسة البول عن الثوب والبدن وجب في الموضعين كما دل عليه  
بتخصيص صفة في البدن حسنة الحسين بن ابي العلاء ومحمدة ابي اسحق الصوري  
وماب ورواه ابن اديس في مستطرفا السرا من جامع البرزنجي قال في ما ذكره  
في تنجيب البدن من هذا الاشكال اخر وجع من مقتضى تلك الاخبار على ان هذا  
الاقاب هنا ممن وجب الميراث في ازالة البول عن الثوب والبدن وجب ايضاً عن  
الاشكال الثالث بان لا يفسد في كلام السائل ما هو نص في استيعاب الراس بغير البدن فلهذا  
مقدرا ما يقع عليه مسح الوضوء لم يتجسس بدنه من ذلك الذي هو عليه السلام مطلق  
على ذلك ولا يتجسس ما فيه من النجاسة والنجاسة من غير طاهر للقطا واجاب  
شخصنا اليها في قدس سره في كتاب الجملتين عن الاشكال الرابع في هذا الموضع قال في  
لمنطق ان يقول له ان يد يدك الى مضمون بعينه الى مضمون الى مضمون الى مضمون الى  
تقع بعد التدهن في قبل تطهير البدن في هذا الموضع وان كان كما ترى الا انه يحمل  
صحيح في حد ذاته انتهى في الجملة فمعنى الرواية في غاية البساطة ولا ياب هذا  
التصنيف التمهيد في دفع تلك الاشكال لا يتجسس في مقام الاستدلال  
وجع فلا يجدل عن مقتضى تلك الروايات المستفيضة الصريحة الدالة على وجوب  
لاعادة مطلقا في عدم مطلقا مع النظر عما ذكرنا من المراجع المانعة من هذا  
للجل بغير الرواية المشتبهة على ما ترى ورواه في الحديث الثاني في الرواية حيث  
قال بعد نقل الرواية المذكورة ما هو في معنى هذا الخبر غير واضح و  
بما يب وجه تلك الرواية في ايرادها في بيانه لا يمكن في دفعه غلط من السلك  
انتهى وبعض المتأخرين جعل بعض الاشكال المذكورة منشأ لطلب المحجب

منه

سد

فان ذلك على خلاف الغالب المتكلم في غير فرض في الاخبار ولا في الحكم واحد  
لا فرق فيه بين الداخل ولا من كان في المسجد والله العالم **المسئلة**  
هذا يشترط في امام الجماعة كونه عالما ببقية الصلوة ام لا يشترط ما في العدا  
في حسن القراءة وكذا امام الجماعة فينبط فيه ان يكون عالما بالشرائط الاحتياط  
في الفتوى امر بغير كونه عالما فاما في ادخل على الخطبة **الجواب** ان الاشهر الا  
ظهر انه لا فرق بين امام الجماعة والجمعة بل لا يخلو لا احد هذا صالح لاخر  
والقول لا يشترط الجماعة بالفتوى الجامع الشرط في كل كليف اليه ولا داعي  
صاحبه الاجماع عليه واشترط العدا في الامانة في غير هاتين راجحتما اشترط  
ما العلوي ليعمل بجميع الواجبات من صلوة في غيرهما ببقية السور ركعة في  
عليها الى ذلك القام اقرب من ذلك القدوم تفصيل ما جملناه في هذه العدا  
ان كل عمل من الاعمال وجب على المطلق لغيره والاشيان فانه يجب عليه الاتيان  
به عن علمه بيقين اجتهادا في تقليد فاذا كان مطلقا بالصلوة وجب عليه معرفة  
فقه الصلوة واجباتها ومبطلاتها وشكك لها في نص ذلك من احكامها واذا  
كان من يجب عليه الترك في وجب عليه العلم بما هو عليها واذا كان من يجب عليه  
العمل وجب عليه العلم بما هو عليه من حكمه واذا كان من يتشغل بالتجارة فيجب  
عليه العظم بالحكم التجارية وهكذا في كل عمل وجب عليه باصل الشرع ادخل فيه  
هي من نفسه وجب عليه العلم باحكامه ومعرفة وجهه وحلاله وحرامه  
ما بين من منه وما لا يجب ذلك في نفعه لاجل جارية على نفع الا وامر الشرعية  
والسنة المجدية وما لم يكن مطلقا بذلك ولا كل نفسه به فانه لا يجب عليه  
تعرف احكامها وان استجب له ذلك ان كان بالنا من يتقدم من قبله في الاتيان  
من والاصح في الجمع مما طبعه بالي وجب في كفاية في وجب بالصلوة لما كانت من  
الاحكام التي يجب على المطلق الاتيان بها في كل من يرب ليلة خمس من ثلاث  
يب في وجب تعترف احكامها والتقدم فيها والاختلاف بين ذلك من يجب تعترف  
العدالة بلا ريب والله العالم **المسئلة الخامسة** **والسنة** ما تعرب  
العدالة في كل بشرط في معرفتها المعاشرة بالباطنة امر كل المشهور والمنهري

الامة

سده



من استشهد من بينهم على نقد يراشوا ما المعاشرة الباطنة فيها حد هذا الجواب  
ان الظاهر في معنى العدل ان بين عليا قنا انتهى فيه الى حدي التقريب والافترا  
ط الحظ في ذلك لزم حادة الاوساط لان هذا القول ليس بمالك فيه الجواب  
والاختلاف في هذا ان تعطي المسئلة حقها من التحقيق في المقام وان طالع في  
ن مام الظاهر فانها من المظاهر العظام ومن لا قدام فاعلم وبامه سبحانه الله  
لذلك كما من له اعلم بذلك الله تعالى ان العدل لغة ما خذ من العدل في  
هذه القضية في الامور ضد الجور في قولنا العدل لغة الاستقامة يقال هذا  
عدل هذا اي مساوي له والمظاهر في المعنى الاول لا ينسب في اصطلاح ادباء  
لعمري ان هي صالحة عن تعدل في الغرض النفسانية وتقتضي برافعا لهما بحيث لا  
يطلب بعضها على بعض مما خذ ذلك ان النفس الناطقة الانسانية قوة عاقلة  
هي مبدأ الفكر والقياس وليس في النظر في الحقائق والادخال في الحقائق  
و قوة غضبية هي مبدأ الغضب والجزالة في نوع المشيئة هي مبدأ طلب الشهوة  
و لا تنسب في النفس على الجلال في القوة العاقلة لا قدام على الاخر  
و لا للذات من الممالك والمشارب والملاهي و سائر اللذات البدنية و  
لشهوة الحسية و هذه القوى متباينة متغالبه فمضى غلب احد هاهنا  
تسلط انفسه الباطني واستندل في سائر ابطال بعضها عن بعض و  
لغضبية البشرية بتعدله هذه القوى والقوة العاقلة يحصل من تعدلها  
فهيبة العلم والحكمة و من تعدلها القوة الغضبية يحصل غضبه الجور والشر  
عق و من تعدلها القوة الشهوية يحصل فصيلته العفة و اذا حصلت هذه  
الفضائل الثلاثة بسبب اعتدال تلك القوى الثلاثة حصل منها ملكة راسخة  
بقية هي مرام الفضائل الحقيقية وهي المعبر عنها بالعدل فهي اذا ملكة  
نفسانية تضرر و هذا المساواة في الامور والمصادرة عن صحتها و لا  
يجوز ان يفتقر كل واحد من هذه الفضائل ايضا بمعددة ايضا و لا الكفا  
خل تحت العمالة و ما منفي منها الشرعي و هو المراد بالبحث هنا فقد  
اختلف فيه على احوال ثلاثة احدها في هذه المشيئة و بين المتأخرين

انها

ح في العدالة المشيئة و بين المتأخرين الا في وجوب بعض اصحابها  
بل في العدالة على حسن الظاهر و قال ابن الجيند من المسلمين على العدالة  
الى ان يظهر خلافها و ذهب الشيخ في الخلافة و ابن الجيند في الغيبة في كتاب الا  
شر في الحق في كفاية في جنس العدالة ظاهرا لا سلا مع عدم طهر و ما قد  
ح في العدالة و ما لا يله في المذهب و هو ظاهر لا يستصير بلا دعي في الخلافة  
في الاجماع والاختلاف و قالوا بالبحث عن عدل الشهود ما كان ايام النبي و  
لا يامر المصاحبة ولا يامر الناس و ما هو شئ واحد شر بك بن عبد الله انفا  
معي فلو كان شر طاعنا اجمع اهلا اصحابا على تركه انتهى كلامه و انت  
خبر بان ما بيننا و ما على هذا القول لان الاصل في المسامحة العدالة و قد اختلف  
لشيخنا الشهيد الثاني قدس سره من تبعه فيه حديث اختار و هذا القول  
ل و سببوا عليه و طعنوا فيها سؤل الى ان قالوا عدل التصا و لما الفين  
كاسياتي تغلب انشاء الله تعالى و قال في المسالك بعد نقل مدح المتأخرين من  
و جوب النقص و لتفتيش في استعلاء عدل الشاهد و نقل مدح  
الشيخ في و بن الجيند كما قد مضى ذكره ما مضى و نه في باقي المعتقد من لم  
يجز حيل في عبادتهم باحد الامر بل بعلامهم مجمل انتهى القول و الحق  
عندي في هذا المقام بالاجماع و عنددي فيه نقض ولا يرام هي  
ضعف هذا القول للملك و ما يبرده ظاهرا لا بالبرهنة و هي قوله  
سبحانه و شهود و ادبي عدل متكرر فانها دالة على امر آخر و ذلك الاسلام  
لان قوله متكرر انشاء الله الى المسلمين دالة على اسلام الشاهد بن تيسر قوله  
ادبي عدل و كذا على اعتبار صفة العدالة بعد حصول الاسلام و  
ما جاء به في المسالك و تبعه عليه من انتفاء في القول للملك و من ان  
غاية ما دللت عليه الآية الاتصاف و ما لا يد على صير الاسلام منجلا على  
عدم طهر و لتيسر فغلب انه لا بد من ان المتأخرين من نقض العدالة لغرض  
عمرنا و شرعا كما سيظهر لك في الاجابة الانية انشاء الله تعالى انها  
دالة على امر و جدي و صفة شئ برة لا صير و امر عن ما قد قيل  
فلان في عدل و فلان عدل اي له و له اي صا في جدي و شئ جدي

صدق

انها ملكة تنبعث على ملائمة التقوى و المروءة و احسن و بالملكة  
عن الجلال الغير الى صفة في النفس بل تنقل عنها ببرعة كسيرة الجوار  
صغيرة و الجوار يعني ان الاتصاف بالحق من الذكر لا بد ان يصير من  
الملكات الراسخة بحيث يجبر و لها و يصير كالطبيعة المستقرة و قد تنقل  
كلامهم في المعنى المراد من التقوى فقولنا انما جنتا بالكتاب و لا صغاب من  
الملك انما هو الحاصل و قيل هي اجتناب الكتاب و لها و لا صغاب من  
يراد عدم تركها اغلب فلا تنجح الصغية النادرة و نسر و المروءة يا  
تباع مما سن العادات و اجتناب مساويها و ما تنفر عنه النفس من الجاهل  
و بين ذلك من ناة النفس و خفتها و اجتناب ما يكره في الكبرياء و لا مفسر  
في قول طالع جملته من مضاعف خيري المتأخرين في بيان هذا القول و الظاهر  
في قوله صحة و بطلان ما يبرر عليها و يباب به عنها في ذلك ان  
الاعراض عن ذلك اخرى حيث انه لم يبرر عندنا دليل على ظاهر الادلة الاثنية و  
و بطلان و الظاهر ان و من صرح بهذا القول العلامة المحلي قدس سره و  
فانه قد تكلم في كنهه و لم اعش عليه في كلام من تعدله كما سيظهر لك انشاء  
الله تعالى مما سنقله من عبارات و كذا ذكره بعض اصحابنا انه قد  
سرع قد اقر في هذه العامة فانهم قد عرفت عدل بذكر و لا تكل في هذه  
القياس و بعض ما ذكره متأخر و اصحابنا في شرح هذا القول و ايضا و بين  
كان لا اشتغال بها هم منه الى بالقبول و ارجع عند و في المعقول  
الثاني ما نقل عن الشيخ في النهاية و جماعة منهم ابن الجيند و القطب الرازي  
و اليه مال شيخنا الشهيد الثاني و هو ظاهر بعض جملته من افاضنا خيري  
المتأخرين كالشيخ الكاشاني و لقا ضل الخراساني صاحب الكفاية و الذين في  
هي صير الاسلام قالا لافاضا الى محمد بن ابي الحسن في هذا المعنى في امام  
الجماعة و قيل للشهادة هو لظن الغالب بحصول العدالة المستند الى  
البحث و التفتيش و يكتفي في ذلك ظاهرا لا سلام و عدم طهر و ما قد

عليه

ذكره

صدق هذا المعنى ان عليه و هو كونه محرم و ما التقوى و العفاف في حق  
ذلك و بالملكة فاطلة في العدالة على مجرد عدم طهر و الفسق امر بغير  
من حاق و العفاف و لا ينافي في فهمنا ههنا الملكة بالتحليل عليه انما هي من تقبل  
لا لغا و المعجزة في برده ايضا ما صرح به المحقق الا رد بيلي قدس سره  
بما ان الفسق مانع شرعا من ثبوت الشهادة فالتعريض فعه على الوجه الشرعي  
لا يرمي و هو ان يعلم ان يظن ظنا شرعا لما عرفت من احوال الناس انتهى و  
ما الاخبار التي استند اليها هذا القابل قد استفتناها الفاضل المحلي في الجواب  
سائي في الزخيرة و هاهنا نقلها خيرا و مرادنا كلامنا في هذه المسألة  
له تعالى الاول ما رواه الطيني و الشيخ عن خري في الصحيح عن ابي عبد الله  
عم في اربعة شهود على رجل محض بالمراد بعد انهم اثبات و لم يرد  
لاخرين عطف قال تعالى اذا كان اربعة من المسلمين ليس يبرهن بشهادة  
المرور و اجبت في شهادتهم جميعا و قيل المرح على الذي يشهد و عليه  
انما عليهم ان يشهدوا بما اصرروا و علموا و على الراي ان يجز شهادته  
نهم لان كل من يصرح بالفسق و هذا الراي برة هي عمدة فلا دلة هذا  
لقول و لا يجزى بها من جبه احد ههنا المعاد صفة بيا سائي في انشاء الله  
مما هي كبره و اصرح دالة و ثابها انه مخالفة لظاهر الآية بالقرآن  
الذي ذكرناه انما يجزى طرحتها و حيلها على الحقيقة لما تقدم ان بعضهم  
ذهب الى ان الاصل في المسامحة العدالة و بعضهم ما تقدم من كلام الشيخ من  
ان البحث عن الشهود ما كان في ايام المصاحبة و لا التايعين و انما هي شئ  
حد لله شره برك بن عبد الله القاضي فانه دال على صحة دالة على ان قضية العا  
صة ببي مبدل كذا ذلك و من اظهر انه من بعد من في النبي و انقضاه  
و الحكم انما هي في ايهم فاذا كان عادتهم على ما نقله الله حيل ما بين  
هذه العادة على التبعه البته جميعا بينه و بين ما نقله مما ساند كره انشاء  
الله تعالى ما في الصدق و ان عبد الله بن المغيرة با سناد ظاهر  
لصحة قال قلت للربيع بن رافع بن جطلان اصرته و شهود شاهد بن مبيد  
قال كل من و لا على الفطرة و عرفت بالصلاح في نفسه جاز شهادته انما

الجواب



















[illegible]

نہیں

الديانة اصره في الاغلب غير مبين لما ان المراد ان يهدي هي المصيبة التي  
في الدين ولنفقة الصلح التي يفتنه المسلمين هي التي ان تحت الجاهل  
الخرج واما قوله عن سبيل المخرج اذ من الواجب اتباع الناس في الراس قد غلب  
في نفاق الناس انتهى فنقول والى ما ذكرناه في هذا المقام مما صرح به  
هنا ولا اعلام ينبغي ما رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج بسنده فيه الامام  
عسكري عن الرضا ع قال قال علي بن ابي طالب ع اذا رزق الرجل قد حسن مثله  
ي هديته في ان في منطقه في تصاعف في حركته فري ردا لا يغير فكره فالكثير  
من يغيره تنال الى ثبات روي الحار ورضها الضعيف يفتنه ومهايته وحين  
تليه فيغيب الدين فيقال له فقولنا لا يفتن الناس بغيره فان كان من حرام  
مراعيه واذا وجد منه يقف عن العلم خوفا من الا يغير فكره في شغول الخلق  
مختلفة فالكثير من يبين عن العلم وما اكثر من يميل نفسه على شئها فيصعب ثباته  
منها بصره فاذا وجد منه يقف عن ذلك فري ردا لا يغير فكره حتى ينظر واما  
عقله فبالاثر من ترك ذلك اجمع فيرجع الى عقل من يميل في ما يفسده  
بجهله فالكثير ما يصعب بعقله واذا وجد من عقله مشا في ردا لا يغير فكره حتى  
ينظر واما عهدها فيكون على عقله ان يروح عقله يكون على هذه فيكون محبته  
للناس انما الطائفة في هذه فيها فانه في الناس من غير الدين والاشرف فيترك  
لن بالذنبان يرى ان الله في الرئاسة الباطلة افضل من الاموال والنجوع لما  
حقه الخلة فيترك ذلك اجمع طلب الرئاسة حتى اذا قيل ان الله اخذ نفا  
لغيرته بالاشرف فيه جوهري وليس المهاد فهو يخط خطا عشتا بقوله  
الى باطل الى اجد غايات الضلالة في رده به بعد طلبه لما لا يقدر عليه  
في طغيانه فهو يميل ما حرم الله في يبرر ما احل الله كما يلبس ما كان من دينه  
اذا اسئلته ردا بسنة الله في شق من احله فان ملك الدين غضب الله  
عليهم ولا يعجزهم عن ذلك فلهذا يفتنهم ويكذب الرجل في الرجل في الرجل هذا  
لذي جعلهم به تعلقا لهم في قوله من الله في رضى الله يرى الاشرف  
الحق اقرب الى الحق من الادب مع من العز في الباطل في يعلم ما قيل من قوله  
من ضاربها يد يديه الى دمار النجم في دار لا يتبين ولا يفتن في كتمانها  
ياحقه من سره ان يبيع هؤلاء في يديه الى ان يقطع له في لا يزالوا

4

فلهيوس على ديتكر ما لا يجب بيعه فاحول ما يجب من قاله وان احيى الله الي  
 داي دى دى على يتعربني بدينك ما ما ممتن ما ناديا فمستك ان طرقتى صيني  
 اذ ان اذ لك قطع طرقتى صيا في الحرب بين انا ذى ما نى صانع بهرمان ذى  
 على و صانجى من تلى بهرمان دى فيه سبعة عن السوم قال القضا واما  
 على السوم ما نى على فى اذ بنا فبلا ر سول الله ما دخلت بهرمان دى انا قال  
 اتباع السلطان فاذا فعلت ذلك فاخذى من بهرمان دى ديتكر اقل الطاهر  
 اذ اطراد من قولك اتباع السلطان اذى حب السلطنة والارباصة والامر والامر  
 والامر والامر والامر على من سيرة كاشية اليه الحرب الا نى هذا هو  
 سيرة نى دى كاشية من الله الامن اذى الله ثم بالعصمة والحقين وعلما على  
 نى عدمه انه قال اصحابه تعلموا العلم تعلموا له المسكنة والحلم والحقين  
 من جبارية العلماء فلا يخفى من علمكم بهرمان الى غير ذلك من الاخبار الجارية  
 على من الجمل من روح فاذا كان علم الاخذة فى دى هي فقلبة النفس بالفضائل  
 فبقيتها من اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى  
 على نى دى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى  
 على نى دى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى  
 سيرة فبقيتها على الناس بعد ارضا فمستك من تلك العلم والاصلة والاصلا  
 فمستك من اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى اذى  
 اخبار البحث والتاكيد على المنهج منهم والكرن الى يومه ان يتجرع بهرمان  
 حب هو النظم فى المقام بالكل العجب والتميز فى الحق والخص والخص  
 عن احوال العلماء والفقهاء بين الفقهية منهم والاراد من دى اذى اذى اذى  
 فمستك العلي المنار ولا يتحقق هذا المذهب فى الدنيا عنهم المذهب بل فمستك  
 فى الفتحى و صحبه دى على و دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 عنه و معروفة ايضا من تلك العلم دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 ليعاد الامر غا طرقتى الخاف الى ذلك نيك كلامه الجدى انكاشا فى دى دى دى  
 بعض دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 لا يعلين نى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 الشهية فى الخطين دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى دى  
 ما كان احد المتعلمين من الاخرى بعد كان الا شيا والى و شى فاذا راد الاربعة

النبذة

10

[illegible]



















































فأما في الصلاة فلا بد من أن يكون نفس العقل بعد العقد العزم من الصلوة وقد تقدم ذلك وقيل في  
الاحتياط بعد الذكر وفي الرابع بأن يهرق ذكره في محمل الصلاة وأما ما ذكرنا من أن يترفع خصاه  
والاستغفار والتمني في جميع هذه العبد ليس من زيادة على الأحكام المقررة قبل قصد قيام  
الركن في وجوب استهوى لا شيء يترتب عليه فذلكما ذكرناه قد يتعاقب باجتماعه في العقل  
كان يهوى في فعل من فعل النقص الذي يتعين به في الصلوة وهو التجدد أو التجدد أو التجدد  
يخلص من الحق في الصلوة في الأحكام فظاهر في إجماع عدم الظاهر في وجوبه وأما في  
شيء من أحكامه في الصلوة في الأحكام فظاهر في إجماع عدم الظاهر في وجوبه وأما في  
فذلكما ذكرناه في الصلوة في الأحكام فظاهر في إجماع عدم الظاهر في وجوبه وأما في  
عن ذلك قد سبق من أن ما وجد منه سلفه وسبيل يجب أن يتركه إلا إذا وجد منه في  
الاعادة وما يوجب حاد فيه فإنه لا يتركه ومنها أن من صلى مرة ثم وجد له إماماً فإيا  
استجاباً فإنه يجمع بين إمام آخر والظاهر بحران القول فإن ظهر مع قوله أنه يوقى  
على واحد وخمس واحد فربما على ذلك والقول الثاني أراد أنه بعد في هذا المقام وأما  
**السؤال الثالث** هل لو غلبت الصلاة أو لم يتصل تماماً قبل الذكر في حق من هو في  
عليه إمامة الصلاة أو استغفار الإمام يجب عليه شيء من ذلك لمجرد أن هذا القول  
لا يخرج من اختلاف أو يتصور في تعبيره كما لا يخفى على من تأمل في ذلك فإنه يخرج  
بعضه تصرفاً في نفسه يترتب ما بعد عليه الإمام لا يكون المباشرة في السؤال  
فخرج عن العادة التي يوقى الزام وتصور تماماً فعله الخروج من محله في الخروج من محله  
عليه إمامة الصلاة أو استغفار الإمام على ما يوقى بطلان الإمامة التي كان قائماً  
من السؤال ذلك فخرج أنه بعد في إمامة الصلاة تماماً في عليه الإمام لا يقصد  
المسافر فافهم القوى التصرف وقد استدلنا في جوابه في بعض المقامات على العمل بالضرورة  
من تلك الجهة ولا يجب عليه إمامة الصلاة ولا إمامة الخروج بل يجوز له الاستغفار  
بغير إمام من المراسم في السؤال الخروج إلى ما دللنا من السابق قصد القول في العمل في  
على الصلاة المباشرة في السن احتجاب ذلك إشكالاً في إجماع ذلك الواقعة الإجابات وأما  
الأقرب فالواجب أن يقرأها بالحق في قولنا في الصلاة المذكورة من صلاة السائل وإمامات

المعظم

المقابل لثلاثة اياماً لانه قد تصادف القبولات والطلوس والبولات ولا تكمل في تمامها  
يستحب الحال بوجوب ان تقصير دون اكمال فقول اعلان هذه المدة انك قد فعلت فيها  
على الشهر واليوم ولا تقصر اقل من ايام واحد ولا اجمع ولا تجزئ ولا تجزئ ولا تجزئ ولا تجزئ  
لكن في ذلك من غير الشخص بصلوات الله عليه وانما ذكرها للشيخ في كل من يخصه  
على سبيل التبرع على سبيل من قام في بلد وسئل فيه لما جاءني عليه القاصد القاصد  
حتى يقصد لساناً فلهذه المسئلة متفق عليها وانما هو من مادة كتابنا الذي هو  
هذا الكتاب التبرع على الخصوص لتلك الموضع الشخصية لتبنيها الخاص وان اختلف  
الخاص لا يجب ذكره في كتابنا وانما هو مستوعب اذن لك علينا وقد ذكرنا من قد وقع في الخرج  
من تلك الموضع فقال لا يخرج حاجا الى مكة ويبدأ ويكنه مسافة بقصر فيها الصلوة  
ونوى ان يعمر في ثمان عشرة قصر في الطريق فاذا اقصى الى ايامه وان يخرج الى مصر يريد  
قصره فلكل ايام ثمان عشرة ايام اذا وقع الى مكة كان عليه القصر لانه قد اقصى  
مقاصد بقصر بكنهه وبين ان يقصر في مثله وان كان يريد اذا اقصى فلكل ثمان  
عشرة ايام مكة اتمى وعمره ومكة حتى يخرج من مكة مسافة اقصى فلكل عارفة  
طاب ثوابه وهي ثمان ايام في هذه المسئلة ثم يتبعه المتأخرون عند ذلك وهو ايام  
وكلوا في الشوق والقصر ثمان ايام في هذه المسئلة ثم يتبعه المتأخرون عند ذلك وهو ايام  
المرحوض وهو ثمان ايام في هذه المسئلة ثم يتبعه المتأخرون عند ذلك وهو ايام  
وقد ذكر من ذلك ان هذه المسئلة بجميع ما ذكرنا من القاصد والاشوق انما هو شخص  
المحدد بوجوب اتمامه وكل افعي في بلد وسئل فيه لما جاءني عليه القاصد القاصد  
من اجل ذلك فللصنف تمامها بحال العلم من الثوب في بعض شتم ما غير على من  
ثوبها انكار وقصص الحال على ما يتبعه هذا الجمال ان قال ان الخارج من موضع الا  
بعدية لا اقامة والصلوة ثماناً سوى كان في هذه المسئلة او ثوبها ثماناً لا يخرج  
من ان يكون مراد القصد الى موضع الا فانه لا اقامة الا في الاول فاما ان يكون ثماناً  
قاصداً المقام عشرة ايام لا يخلو الثاني من الثاني فاما ان يكون قاصداً القاصد او يكون  
فانما او ثوبه او مراد ثماناً سوى لا في ان لا يقر على القاصد وعدم القوم وطاً

池

الاحتمال ان يفتقر بين الحق والحق عن المسئلة الاتفاق على التصديق وانما اختلفوا في انه  
 يصير مجرد الطريق من المسئلة وان كان ذلك لا يتجاوز محل التصديق لصديق الشفيع عليه والشفيع  
 في الامور وتصير بوقفة على حيواته موضع الترجيح بموانع الوفاق وهو بذلك  
 المسائل ان يوقف على وصول محل الترجيح ويجاوز الحد ويصير موضع الترجيح  
 النسبة اليه فانه والصلوة بما في حكم الترجيح وكلهم كثر على اطلاع غير  
 واضح لانه لا يخصص له ولا على تدقيق اقامة ولا على ما فانه لا يصير حتى  
 يقصد المسئلة والمردود من المسئلة ان المقصود اكل من المسئلة وهو وجه التصديق الاوجه  
 وبذلك يخرج شيئا الشبهة الثاني قد سئل في مواضع من نتائج التزديد بيان وان  
 بعض الحكماء انما الصورة ما لو تردد في الطريق الى القوم المذكور في القوم ولا تدرك  
 دواعي ان التصديق في المسئلة انما هو بعد بغير اقامة مشهورة ايام اوله وما هو في المسئلة  
 مثل ما وجد في بعض تصديق المسئلة في المسئلة في جميع الذي هو شرط القوم في التصديق  
 الكسبية ان اقدم القوم في المسئلة اقامة ولا فانه عشرين سنة في هذا ولا  
 خلاف في الاصل في كونهم واقعا وايضا في موضع قصده ووجهه في هذا العام  
 سابقا ولا يكتفى بان يوجب الترجيح منه فيجب استصحابه والفعل عليه ان لا يفتقر الى الترجيح  
 في اكثر من اقدم القوم بدون اقامة مشهورة بل ما مع اقامة مائة وخمسة  
 قادم بالمرء وقدمه في ما تقدم من كلام الشيخ في جوابه في جوابه في موضع  
 في كونه في غير عليه في دهايه في مقصد يعود وهو محل اقامة وبقائه في المسئلة  
 فانه وقد تقدم في علم الشيخ لذلك وعلته الجاء به انه في جميع من محل اقامة وليس  
 في شبيه اقامة اخرى فيقول اليه حكم التصديق وهذا المستدل انما يفتقر في  
 الترجيح الى ما في قوله في جوابه وهو في غير من المسائل منهم الشيخ ايضا والمحقق  
 الشيخ على والشبهة بل الظاهر انه في القوم في وجوب اتمام في الجواب والتصديق  
 القصر في الترجيح واجبة على اولها عند انما يخرج من حكم اقامة ووجه اتمامها  
 بقصد في المسئلة وهي مشهورة في هذا لان المفروض في الترجيح الى ما دون المسئلة  
 على الثاني بان تدخل في جوابه فاصد المسئلة بحيث انما في المسئلة في المسئلة

٢

وأبعد ضرورة وتوضيح في ذلك أقامته ، وإنما دون العشة والبدل الذي كان متعافيا سائلا  
عنه بالعبية إليه ، وانت خبير بان وجوب الإتمام في الذهاب كما أعوهه بسبب عدم إتمام الذهاب  
والإياب ولا يفتد التعليل . فقل في الذهاب أيضا ، والحق أن إقامته متبوعه على التخصيص  
لحقق عدم المسافة على الرجوع السابق ، فأن ثبت ما دعوى من الإجماع على عدم جواز ضم أحدهما  
في الآخر ، فقصد الإدعاء مع الرجوع لوجهه واللبلية ، والأفانقوله لا لاظهاره وانت خير بما في  
ثبوت استحكام الشرعية بمثل هذه الإجماعات من الإشكال ، وإن كان ما قد ذكره من الأمثلة لم يرد  
المسئلة إلا من من تأييد الإلزام لا يقع مادة الإشكال ، فقلنا أن الحق في الغرض المثلج هو ما  
صاحبه لكناية بجم القصص بالخروج من محل الإقامة ، وهو قول الشيخ والعامة وقدما في  
كلام شيخنا الشهيد فلا سرور في هذه التصور فيها ، لأنهم على القول بوجوه الإقامة من غير إقامة  
جديدة قطعوا بالبيان بغيره إلى القصر بالخروج كذهاب الشيخ في ط وأعلمته وذهب فأنه  
إلى القصر كخدا دعاه إلا أن عارضة فيه لا من من استلحق قال في التصور المذكور أن فيه  
وهي من اقتران القصر إلى الذهاب وتعتق في ذلك اتصال تمام بالوصول إلى المقصد وطاهر  
وجوبا لقصر في المقصد وإن قام إقامتا إذا لم يزل ذلك فالذهاب الذي وجب فيه القصر هنا  
يتألف من ذلك أحدهما ، القول فأنهم يشعرون القصر بوقت الرجوع ، وأما موضع المقصد فهو  
تابع للذهاب ، وجوب الإتمام فيه ، والموقوف في كلام الإخصائين الذي وقفت على كلامهم في هذه  
المسئلة ، فبأنه في هذه المقصود هو ما قد مره من القولين ، والذي يتلخص من العادة فأنه  
سأبل القصد السعد من بيان من الذي اختيار قوله ، وأنه وهو وجوب الإتمام في الذهاب  
والإياب والمقصد ، وبذلك إقامة بعد الرجوع إليها حتى يخرج منها إلى التخصيص بجواب عليه  
القصر حتى يتم بل بالبدل أقامته من قبل الوصل ، فقصده اعتبار قصد المسافة ، وإنما هو بذكر  
الإقامة لا ما قبل من الذهاب والرجوع إلى القصر ، أن لا يعبر على القصر وينتبه ذو إقامة  
العشر وعندها وقد ذكر الحق الشيخ على أن فيه من عدم إتمامه ، فقلنا لا اعتداد المقصود  
للقصر وهو عدم المسافة ، قال وأما وجه الإتمام في الذهاب والقصر في القولين ، فكأنما  
يراد بعبارة البدل ، وإنما يعود إليه بقصد أقامته أخرى ، ولا يحصل المسافة إذا لم يزل في

أول من ورد







[illegible][illegible][illegible]

على الأبرار المقام الإقديرا بفتح زاي ثوبا أو ثوبا قال يقيمون بالحدس وقصص من فاد  
 من له من قبله التمام ويحكيه في غرض أو عتيد الله قال ابن ارض مكة أن الذي إلى  
 ودخلوا أمرا نهم أو نوا قد دخلوا مناظمه فقتلوا وصحبه الملوطين في عتيد الله  
 قال ابن ارض مكة أن أخرجهما فقتلوا وأذا راءوا ودفعوا إلى السان لهجما أمرا وصحبه  
 على هاتين من عن ابن عتيد الله قال سالته عن القتبين قال ذكيت في الموسع الذي  
 شمع الأذن قائم فان كنت في الموضع الذي لا سمع إلا أن تقصير وأذا همت من غلبه  
 الخلق في هذه الجبل من الحار بلدا المفا راقع إليها وقد قلت كلاما بعد الجبل من الحار  
 حكمه التمسك بغير دخول البلد بعد أصله وهو أحد التوبتين في السامرة وصحبه ابن  
 سنان ذلك على القطاع السمر فوصل إلى التخص وهو الشؤن بين الأصحاب إذا روى  
 فيها كاتبي يوصيه من الوجه من تلك الشؤن والخلق والاختلاف الذي في تلك أمرا  
 ولا لا لافقه على السان في ذلك والذيل والاختلاف فيه هنا المعاني للخصائص ولا تفتش  
 فيها لاسيما ان سمة أديب ولا عديب وهذا الجبل الذي في طاعة لمن قال بالانصاف وقال  
 طرية لاسيما ان الاختلاف وكهولة الذين اشرف هذه الأخبار على تناول من حكمهم  
 القائل على قوم من سكان تلك البلاد لا يختص بهم منها كونهم من قدامه وما ولسا  
 من بين أبنهم والحداد في بلدهم من أن يكونوا الذكاء أو أبنائهم اتخذوها وطنافية  
 فربما وجب في وجوب ألقائه ان هذا القدر الذي جعلوه للحقاوا اختلافهم فيها  
 قد ساندت عنهم وأشرعوا فيه بالاشتراط من الشرايط المتفق على ذلك في حقا  
 أنه وقد اتفق أن الفاعل أوقعه أحد هاتين الإمامة وان اختلفت الأخبار في  
 الأكفاء فجعل التخص وسقوط حصول المنزلة كاعتبرت وهذا الجبل الذي في نظر  
 لا صير عليه وحق بابائه الباطل من غيبه والاسمين بين يده والله اعلم المسألة العاشرة  
 والفتا ماحق السمر الذي يحكيه التمام الجبل أن كل الكلام في هذه المسألة وتحقيقها  
 وأصلها الجبل ونحن قد حققنا أو في شرح الرسالة العنقودية وهي عنك في الجبل في أوجهها إليها  
 كاشفة أو كما انصرفت عليها أو في غرض من شرح الكلام في المقام الأول النص وقصص لازم



۵۵

ط

المكتبة المملوكية

والسكندر الملقب بفرعون معون صدوق قامة العشرة عرفا المذكورة فالروايات التي هي  
تحت كارتى في ذلك الحقل المسمى بالثمنيات المهمة وطامر حلاله كارتى  
التي في جيرة الموضع الى واحة الترخوا جلا واذا دعوتهم فوطا وكلامه الجمع وذلك  
بالعرف فقال ايضا طوطا العبد الشد والذالك تحت قال بعد نقل كلامه الى بعد  
وقد وجد لكن يبقى الجمع وقد قامة الى العرف فليخرج في باب الجمع الى الفصل الثاني  
والاربعة المسئلة بالذالك جدي في اقامة فيما توافوا شيخا الخيل قد سوي  
تعدنا كلامه شيخ الشهد الثاني المتقدم والظاهر ان عدم التباين فيكون مكانا بعد  
في صدر العرف المذكور فالأبعد في هذا كما اذا خرج يوما وبعض يوم الى بعض التباين  
والاربعة المقاربة والمكافاة وان كان في وجه الحشاء ولا ياتى به التباين ولما القول الثالث  
وهو انما كان الى الحق في الوردى في قوله او في غير ذلك المسئلة الى مسافة وهو الذي  
اشار اليه شيخ الشهد الثاني في كلامه المتقدم وما يتبع في بعض الصور والزوج  
في باب الحدود ومع العودة فهو منقول عن الحقين ابن شيخنا العلامة قدس سره قال شيخنا  
الشهد الثاني في رسالته المشار اليها في بعض المواضع المسئلة الى انما يخرج بعض من العرف  
قدس سره في عدم تلحق بعض الطريق الى الفرض والمقاربة والوارد الخاضع لمن ودقته الا فانه لم  
يسئل في العام سواء كان زنا لثانية الاولى ما خرج وسواء دوى بعد الخروج اقامة شيخنا  
الاربابي وقد علم في ذلك اننا اسئلة اول ثلاثة اسئلتها وهو جواز التردد في الحد والمكافاة  
واطرافها لم يحصل الى حال الرخص كما خرج به الشهد الثاني في باب الجمع الى العرف المسئلة  
كلام الولي الحق الارزق في كتابه الشهد الثاني في المسئلة شيخنا الخيل قدس سره قال في قوله  
جواز التردد في الحد والوارد والظاهر ان العام ما لم يفرغ المسئلة ويذكر ان ذلك مسئلة بل  
الارهاب العاصدة والخبايا المستحسنة والمجمل فافهم انما في كلمة العرف على ما عليه في الحد  
لهذا الحدود والنسبة الى المتعلق بها الرضا في وجه ودعوا فلما زاد السفر ما به في العام  
الى الحد المذكور وكذا الورد من سفره في وجه لفظه الى الرجل عنه والنسبة الى المقام كما في  
وكذا بالنسبة لواء السفر في حال فرجه فانه يجب على العام كما صاحب ليلك الالحاد



فانما اشتغلوا في ان لا يخلوا الوتر ولا فاقته شللا بل قد اوصى الله في هذا النص...

الله

الذي لا يفتقر الى ان يفتقر واذا فتر من شللك من انك شاملة بالاطلاق...

سب

الا لا فاقته من شللك فاقته فليجمع الى كتب الفقهاء...

عبد

عبد الله قال في هذا النص...



مكتبة

من فوقه والحدود المذكورة بعد الى حبله الكعبة الثانية ولما ذكره كذا في  
لوحة خلعته برأسه منقذاً وادخل في المسئلة **الحاج** 4 الصلوة على الحناء  
من تحميم الحناء ان المشهور بين أصحاب الشافعي ان الصلوة على الحناء  
الشهيد والذكرى فاصح اختصاص الكعبة بين عليا واليت لما توافوا عنهما من  
الصلوة فمن قام على القبر يؤيد وت بالركعة قبل الدفن حتى ينظم الكلام ويقرأ  
ادريس بنديك الكعبة بالصلوة جامعة لذكر الصلاة الشفاعة على النبي فادخل  
من كلام الشيخ في الحناء اختصاص الكعبة بالصلى الخد والصلوة قول بالركعة  
خيف على الميت وقوله كبر في الوضوء وضافه الفهم وقد بينح الشاهد ان الكعبة  
الواحدة او يكون التكبير في غير الكعبة وهذا ما وقف عليه من اهل العلم واما احكامها  
فهل المسئلة فيها حاجة للمطالع في عبد الله كما ذكرنا في موضعين على ان  
تحذف كان يدرك من سجدة شمس ساعة من نوبة وكبر على النبي وسبح عليه  
حتى كبر عليه خمساً وسبعين تكبيرة ولا روايات في الصلوة على ميت خيف على  
القيمة كثيرة وفي رواية ابي بصير عن ابي عبد الله كبر رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وكبر من كبر عليه من حلف في حق غيره تكبيرة واحدة كما ذكره في التماس في الروايات  
ابن المومنين في ذكر الكبر على ميت فضعه في كبر عليه حلقاً على الميت وقسمه في نوبة  
عبد الله اباي عن عبد الله قال انك تصلي عليه ما لا يزال قال وكان كان في  
عليه نوبة فيصلي على القبر سبعين صلاة عليه ما لا يزال قال وكان كان في  
اصلي عليه ما لا قال انك تصلي عليه ما لا يزال قال وكان كان في  
عن سلم بن قيس الجمالي عن سلمان الفارسي قال انك تصلي عليه وقومك رسول الله صلى  
كان اقول ان الله لم يزل في صلاة وكفته واخطى فادخل المازر والقناد ولما  
حسناً وصلياً فقدمه وصلياً فخطى فادخل المازر والقناد ولما  
يعلمون ويخرجون من بين الفارسيين والاشعاريين احداهما عليه وسبوا في  
جدار اخر اربعة روايات عن سلم بن قيس الفارسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحناء

عَمَلُهُ

فَصَلَّى عَلَيْهِمَا فَرَضَ الْحَدِيثَ وَكَذَلِكَ أَوْضَعُوا الْحُجَّةَ فَلَمْ يَتَوَقَّعُوا إِلَّا قَوْلَهُمْ صَلُّوا عَلَيْهِمَا وَهَذَا الْقَوْلُ  
كُلُّهُ يَتَأَيَّدُ عَلَى خَرَجِ الْعُقُودِ وَالْمَقْلُودَةِ كَأَنَّهُ وَأَقَامُوا بَدَلَ عَلَى الْعَمَلِ بِفَرَايَةِ وَهَبٍ مِنْ رَبِّ  
مِنْ مَعْصُومٍ مِنْ أَيْدِيهِمْ أَنْ تَسْأَلَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ حُجَّتِهِ فَلَمَّا رَجَعَا إِذَا هُوَ فَقَالَ أَيْدِيَهُ  
أَهْلُ الْمَدِينَةِ وَالْمَقْلُودَةِ عَلَيْهِمْ فَالْحُجَّةُ عَلَى خِيَارَةِ شَرِّهِمْ وَلَكِنْ أَدْعُوا إِلَى قَوْلِهِ أَلَمْ يَكُنْ لَكُمْ  
بِعَدْوٍ مِنْ رَبِّهِمْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ أَلَمْ يَكُنْ  
الصلوة عليه فقال أن الحجة لأصلي عليها بعين ولكن أدعوه وهو قولهم لست أرى  
خبر بيان تطاعين الخبرين على الكراهة حتى لا يوجب التفتيح من الجمال والتقصير الكراهة بديل  
خدا إما السائل الكراهة فيها بين ظاهرهم فتصلى الله عليه الذي وقاية عينه وإن شئت من الصلاة  
وبأنه لا يتم أمية المؤمنين في الصلاة على سبيل حنيف بالعقل الكبر وهو خرج في أن  
سند هذا النبي مع غيره وسأله أناس على النبي وأما تخصيص الكراهة بديل  
شأنه في مورد الخبرين الذين على النبي فإن مورد ههنا من ليس على الحجة وأما ما  
قوله ابن زبير في تأييده أخصر من قبل حنيف وتكرار على الصلاة عليه محسرات والذكر  
غدير والجميع من هذه الأحكام فهو الفرق فيما بين ذلك المدة وبه فذل والمدة يجوز الصلاة  
عليه بغير كراهة بالإجماع بعد إحصاءه وأما ما قيل يجوز على كراهة وهو ما أبدى هذا الجمال أنه  
يقل بعض آثاره من قبل ابن حنبل من أن تكرار أمية المؤمنين في الصلاة عليه محسرات كانت يا  
حسن تائب له وهو بمنزلة عقبة من تعفده وهو كما بلغه أن صلى عليه ولم يحسن  
عليه حشره تلو أكره في كل صلوة من كثير فإله قال أنه يذري إحدى عقبي وكان  
من المنة الذين اختارهم رسول الله من الأعراس وكان من قبله من تائب حسن تائب صلى على الجمل  
من بعد صلوة أمنا الرجة بالنسبة إلى الهجرة فطاعة وأطهر البسطة إلى رسول الله صلى الله عليه  
لأن ما ذكره في المذاهب من أن أمية من حجة على من صلوا عليه لم يكن ذلك الشخص ليس وحده  
وأنه أمنا السئلة التي سئل هل أمنا السئلة في صلوة الجور إذا كان الما سؤل كما  
في صلاة الإمام جائز أم لا الجواب أنه لا يجوز الصلاة خلفه إمام وجهه أو وجهه من غير  
عقد العذائته متفق أوزع فتقواه ودأبته وسبأه إلا أن يكون تقيبه وتصلحها















[illegible]

فقال ان كذب قيله والالسن ففعل عيسام ذلك اليوم واعتد به ورواه اخبرني محمد قال قال  
بالعش من اجل قدم من سنده في شهر رمضان واول طبعه من اجل الروال قال يقولون واما  
يونس قال قال في المسافر يدخل اهله وهو حبيب قبل الزوال فترك في الكاهن حليلان من صومعه  
ولا قضاء عليه يعني اذا كان يجازيه من اهله والطاهر ان هذه يعني من كلام يونس وهي  
كل ترى طاهر في الدلالة فاما ذكره الاحتجاج بالامم وذكره كل كلفني في الصحيح من كلامه  
قال سالت اخا جعفر عن الرجل يقدم من سنده في شهر رمضان فيخرج من اهله فيصبح اكله  
الزهد فلا اطلع الفجر ومضاجع ولم يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء عيسام وان شاء  
افطر ويمن دما من موسى في الحرة قال سالت اخا جعفر عن الرجل يقدم من سنده في شهر  
من سنده فيرجع الى اهله فيخرج من اهله في شهر رمضان قال قال في الاطعم الفجر وهو خارج  
ولم يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء عيسام وان شاء افطر ويمن دما من موسى في شهر  
في خارج البلد يعني من لم يطلع من قبله في البلد قبل الظهور ثم لم يجد ان شاء افطر قبل دخوله  
وان شاء امسك حتى يدخل يجب عليه القيام وتحتال التغيير ان يقعد الدخول وان امسك  
نظرا الى الحلق في الاندحاج الجمل على ذكره من المقيدين فتجاذبها وبقى ما تقدمت  
الاحاديث في جملة عيسام من سنده في شهر رمضان وان دخل بعد طلوع الفجر فلا عيسام عليه  
هذه الرواية في شهر رمضان من ذلك اليوم وان دخل بعد طلوع الفجر فلا عيسام عليه  
وان شاء عيسام في الشهر بعد في الشهر بعد الدخول الا انه يمكن ان يصلح قوله وان  
دخل بعد طلوع الفجر على معنى وان ازيد الدخول لا لا يجوز بالفضل مثل قوله سبحانه انما  
الاشقوة الا اذا دم واد اقرات القرآن فاستعد وحذرك ووج فيكون المعنى اذا ادرك  
الدخول بعد طلوع الفجر قال لا يجب عليه اتمام الصوم في ذلك الوقت بل هو محرم ان شاء  
افطر في ذلك الوقت قبل الدخول وان شاء امسك وشذذ ذلك يمكن ان يقال في منقصة ما مر  
قال فيها وان قدم من سنده قبل زوال النسي ففعل عيسام ذلك اليوم واشاره الى جملة ما قال  
الترجيح ثابت الاشاره الى قوله وجوه اكد ما هو خاصا في الطهر واما بما يليك من القول  
بما ذكره وانما وقت في بعض الظواهر وقتها وكانها اعتقاد بان العمل بالاحتجاج امرت به  
وحديثها وانما انتم العاقلين الاحتجاج الاجمعي لم يخرج ذلك عن صحتنا والاعمال بالدين







2

۱۶۵۴

ضلع

し

مكتبة



انه لوسع الواجبة كان كراهة اصطلاح الخلع وقال الشيخ ان الاسلام اوجب الخلع على الزوجين  
فدبر من في نصيبه جمع البيان فلهذا بالقدرة على ثلثة اوجه احدها ان تكون الزوجة  
فيها من الزوج فلهذا بالقدرة على ثلثة اوجه احدها ان تكون الزوجة  
والثاني ان ترى الرجل ان له على ما كانت فبما ان لا يكون له على ما كانت فبما ان لا يكون له على ما كانت  
فلهذا بالقدرة على ثلثة اوجه احدها ان تكون الزوجة فيها من الزوج فلهذا بالقدرة على ثلثة اوجه  
الاولى على القدرة على ثلثة اوجه احدها ان تكون الزوجة فيها من الزوج فلهذا بالقدرة على ثلثة اوجه  
الثاني موضع المسئلة وطاهر قوله او قوله نكحة من غير طلم يعني به لو كان اقل النكحة بعد  
الاقرار بها والظلم لها كان الخلع باطلا وكان ذلك من قبيل الاكراه على النكحة وهو مطلق  
لظاهر عبارة القواعد كما عرفت وسواء الخلع لما عرفت من اقامة الخلع كما يحتمل ان يكون في  
المائة ان لا يحتمل ان يكون من اجل يقينية عطف كلمة النكحة عليه وهو الظاهر ومقتضى ان  
الكراهة لما صلت لها سوء خلق الزوج او قلة النفقة او نحو ذلك وما لا اله الا الله ولا نعبد الا الله  
فولانها او من بعض حقوقها فبذلك ما لا يخلع حل وليس باكراه هذا ما عرفت  
على ابراهيم في المقام وكما سبق في المسئلة وهو يؤيد بالانفاق على الحكم المذكور وتكون  
سلبا بينهم من غير شك وقيل ان الية التي في الخلع وهي قوله سبحانه وان خفتم ان لا ايتكم احدو الله  
فلا جناح عليكم ما فيها منكم من غير كراهة او الية في المسئلة فعناية ما يستفاد منها انه  
لا بد من بلوغ الكراهة الى حد يخاف فيه عدم اقامة حدود الله في حقها بان تسمع ما لا يحل  
لها التكلم به مثل قولها لا طبع الله ليك او والله لا ابر لك قسما ولا طبع الله ليك ولا افسد  
لديكم غنما ولا طين في اذانكم من غير كراهة ولا تخفى عليك بغير اذنك ونحو ذلك مما عرفت  
تلك الية والى ان ترتب له على الكراهة الذاتية مجبوسا كما رأينا في حق الكراهة  
بها هنا بل يجوز ان ترتب على الكراهة العارضة لبعض  
الاشياء او بالنسبة الى بعض الاشخاص لشدة ان الذنوب بالنسبة الى غيره ولا سيما في الإهانة

بالتزوج

بالتزوج فانه لما حلت المرأة العترة وعلى اهلا الزوج وقتل فلهذا نص في انهم بانواع الآراء  
كما وقع من جهة من النساء على ان لا يثبت طلاقها من عدم أو تأخر البعوض الى هذا الحد  
المستدام من الروايات وتوقف الخلع على كلامنا من هذه العبارات وبالجملة تحت كان ظاهر  
كلمة الانتخاب منسوبة الى حكمه الاضافي على الاكراه بالكرهية العارضة كما قلنا في الخلع  
كلهم والروايات لا اشعار بها بالاضافات ان لا يثبت طلاقها من عدم أو تأخر البعوض الى هذا الحد  
فالقول بخلاف ذلك هو الذي ذكره في خلاف لما عليه الحكماء فلهذا قيل فيهم وجهان  
المشبه الثاني في شرح المسئلة بان في حديث بنت عبد الله بن ابي ربيعة بنت بن ربيعة  
كانت سبي مشركية طلع منها كانت سبي مشركية وكان بينها وبينها فبانت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يابوا ولا ياب ولا يجمع راسي كراهم في والله ما اعيب عيني ومنه ولا خلق ولكن آراء القدر  
كعدم الاسلام ما اطلقه بعضا في وقت عابا لمينا فرائد اقل في هذه اذا اشهد في سبيل  
واحضره فامة واخبرهم وخبرنا في ان الية وهي قوله تعالى وان خفتم ان لا ايتكم احدو الله  
فكان قد اصابها حديثه فقال ثابت يا رسول الله سر هذا حديث فقال ما تقولين فقال  
ثم وازيد فقال اخذ بيته فقط اخذ بيته وهذا الحديث وان كان صحيحا والكراهة  
الذاتية الا انه لا يثبت من غير موجب في كتاب أصحابنا ولهذا من غير في العارضة وقد نقل  
الحسن النفقة في نفس جميع البيان من غير ان يثبت الى الحد وانما الله لا يذنبه على  
الاختصاص وان كان سبياً للنزول لا يثبت فيهم الله تعالى في المسئلة في عهد المسألة  
على نفقته العدة بروية الدم الثالث ام باقتضائه الجواب ان الكلام في ذلك سبي على  
تحقيق معنى الزوجه المراد منه العدة هل هي مبنية عن الظاهر والخص ولا خلاف في ان العدة  
التي لا تعلق على غيرها وهو في الآية محتمل لكل من هو أو اختيارا اياهم وقد اختلفت في ان العدة  
العدة فلهذا انما هو محتمل في الاشياء كعدمه على المراد من الظاهر والخص ولا خلاف في ان العدة  
ان المراد من العدة هو من غير محتمل في الاشياء كعدمه على المراد من الظاهر والخص ولا خلاف في ان العدة  
فيكون من غير محتمل في الاشياء كعدمه على المراد من الظاهر والخص ولا خلاف في ان العدة  
تدلين على الاذخلك في النفقة الثالثة فقد انفقت عتده فلو حلت الاذن واج فلتل الحكم

ط

بعد السائل

الله اصل العترة يؤيدون من غير ان يكون قاله فاحق رحمه الله تعالى في المسئلة الثالثة  
فقال كذا هو الصحيح الاخرى من وجهين قال المطلق اذا زلت الدم من النفقة الثالثة  
فقد كانت منوشها منوشة كالملة ايضاً عندهم وفيها اولكم من ان من النفقة الثالثة فقد  
كانت وفيها قوله ايضاً المطلقه تبين صحتها وقطعة من الدم في الزمان وفيها قوله  
ايضاً ان عليها كان يقول اذا زلت الدم من النفقة فقد نفقت عتده ولا يثبت عليها  
واما الزوجه من النفقة من العدة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
على الاختلاف لما في الظاهر فقد اطلاق وجعله في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
بأنه في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
اللفظ فان اطلاق هذه الاخبار يجري على ما عرفت في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
نقد وان اطلاق هذه الاخبار يجري على ما عرفت في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
وتمامه ان على ان المراد من النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
حقيقة بالذات انما هو في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
اذ اطلق القول المدة فهو انما هو في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
هذه الاخبار على النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
بالمعنى وان اطلقها في اولها عرفت بانها بين الامانة والنفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
وذلك المدة في اولها عرفت بانها بين الامانة والنفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
الاخبار الاخرى لا تستفاد منها في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
المسئلة اعدا لها كرهية النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
الوارد في المسئلة الاولى القول بان النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
صحيح الحق في السماع ولا يثبت في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
فقط فان عتده خفتم ان لا يثبت في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة  
قال المفسر في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة في النفقة الثالثة

منه

ان

ي

لهذا

بالتزوج







افاضل

من الموقوف

والشيخ والامير والمجاهدين في العالم اجمع في اللغة ان الماتة هي الماتة في ترك وكونه ذلك وحده  
عبد الله بن محمد بن داود وسواهم في اي لغة يولد في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الحرم على من يتبع اهل اللغة ان يكون في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
بشيء من الكلام في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الاجرام الكلام في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
على وجه ما هو في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
ما يقتضيه الحق في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الكلام في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
بعض ما ياتي به في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
من اخذ ما في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الشيء في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
استقلال النكاح في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
انما قد تم على استقلالها في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الحدا وانما شرطها في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
انها قد تكون في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الكلام في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
كان في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
اجاب الشيخ في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
استقلالها في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الشيخ وعلماء زمانه في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الزاني على اوائله في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الولي واختاره في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الفاصل ورايتها في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
وكل من يهتدي في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى  
الامر دون النطق في اللغة في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى او في لغة واحدة او في لغة اخرى

4.

[illegible][illegible]

و ان گشته که بعد کثافتی  
از خلق و پیوسته بری  
در شکر

تبرکات مسدود







2

موسم

انقطاع

في غايته



















ما حصل

15

۱۰۰

1

15

15

1

15

15

1

15

بخم

۱۰۸







العالمان خ

انه ان كرمه فاعليه كما ترات ان كان حلا وعتبه فعليه كفاة ما صورته قال  
مصنف هذا الكتاب لا يجد ذلك في شيء من اصول ما تاتوا به من رواية عن ابيهم  
بن هاشم وقال في كتابه لعبد بن اورد حديثا عن اخبر بن زياد قال مصنف  
هذا الكتاب رحمه الله اسمع هذا الحديث من اخبر بن زياد بعد نسخة في مسجدي بيت الله  
الحرام وكان يكلمته فربنا المصنف وقال في الكتاب المذكور بعد نقله حديثا  
عن علي بن عبد الله الوارث قال مصنف هذا الكتاب اسمع هذا الحديث من اخبر بن عبد  
الله الوارث وحدث بخله منبأ مسأله عنده ورواه في عشرين عن عبد الله بن ابي  
الحسين كما ذكرته في الخبر الثاني كما ينظر عند وفاء هذه فاح لسان وناظرا يصح بيان  
ان جميع ما يروى في كتبه ولا يتعرض الكلام عليه فهو مقطوع على صحة هذا من اصول  
المناصرة في زمانه وفيه غمونه وتبعد عليه وبذلك يظهر لثان هذا الخبر  
حيث نقله ولم يتبين زوجه ولا ما يولد له الخلفه فيجب به فورا في رواية جيند  
ينظر انه قال في الخبر كما هو صحيح الخبر لا يرويه السبعة والعشرين كما هو صحيحه  
ويخرج انما الله تعالى وظاهر الشيخ قدس سره في كتابه هذه وقول كتاب  
الاستبصار وهو العاقل اعلم الخبر المذكور في خبره خرج بان الخبر المذكور الذي هو ثانيا  
ويخرج عن اخبر بن ابي الحنفه له بالماثور كما خبر واحد ويخرجوا العاقل اذ الله  
بما رخصه خبر اخر وقد نقله في كتابه في الصحاح على خلافه وهذا الخبر كما ترى ليس له  
معارض فيما ذكر عليه ولا يغيره فتولى الصحاح على خلافه فيقول العاقل رحمه الله وهذا  
ظاهرا واعرف ان الله تعالى ان كان الذي ذكره يدل على هذا الحكم هو ما رواه شيخنا  
القاضي رحمه الله في قوله في علي بن الحسن بن فضال عن السبعة عن ابيهم  
ابن ابي عمير عن رجل من اصحابنا قال سمعته يقول لا يجزى لاحد ان يبيع عن ثنتين من  
ولدنا فانه يدان ذلك ليعلمه فافيش وعليها قلت بلغها قال اي والله ورواه  
شيخنا القدوس قدس سره في كتابه لعل عن محمد بن علي الجليلي عن محمد بن يحيى  
عن اخبر بن محمد بن ابي عمير عن ابي عمير عن ابيان بن عثمان عن حماد قال  
سمعت ابا عبد الله يقول لا يجزى الحديث وحينئذ قال كما في هذا الخبر

النسوة

[illegible]



حی

کتاب ۴









